جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الشواهد النحويةُ في شعر امرئ القيس:
دراسةً نحويةً تحليليةً

إعداد الطالب
عاطف طالب الرفوع

إشراف الأستاذ الدكتور
علي الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007م

الإهداء

إلى والدي ووالدتي وإخوتي**...**

إلى أصدقائي جميعاً**...**

إلى روحِ الشهيدِ غالب عبد السلام الرفوع**...**

إلى محبي لغةِ القرآن وعشاقِها**...**

عاطف طالب الرفوع

الشكر والتقدير:

الحمد للهِ الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاةُ والسلام على سيدِ المرسلين وآلِهِ الطيبين ، وبعد ....

أسألُ اللهَ العظيم أن يتقبلَ مني هذا العملَ، ويجعله خالصاً لوجههِ الكريمِ، فإني بدايةً أتقدم بجزيل الشكر وعظيمِ الامتنان للأستاذِ الدكتور علي الهروط على ما حباني بِهِ من رعايةٍ واهتمامٍ، ولما بذله من جهدٍ وتوجيهٍ ، وتلطفَ بِهِ من متابعةٍ وتسديدٍ وتصويبٍ لهذهِ الرسالةِ ، فجزاه اللهُ عني خير الجزاءِ .

كما وأسطر كلمةَ شكرٍ وعرفانٍ لأعضاءِ اللجنةِ المناقشةِ وهم: الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي، والدكتور: محمد أمين الروابده، والدكتور: وليد أحمد العناتي ؛ لتكرمِهم بقراءةِ الرسالةِ، ولما أبدوه من ملاحظاتٍ قيمةٍ، وتوجيهاتٍ سديدةٍ ، فلهم الشكر والتقدير .

كما أقدم شكري إلى والدي ووالدتي وإخوتي وأهلي وأصدقائي جميعاً على تشجيعِهم لي .

واللهَ أسألُ أن يتقبلَ مني، وأن يسدد الخطى، إنه نِعم المولى ونِعم النصير .

عاطف طالب الرفوع

فهرس المحتويات

الملخص

الشواهدُ النحويةُ في شعر امرئ القيس:
دراسةً نحويةً تحليليةً

عاطف طالب الرفوع

جامعة مؤتة، 2007

تناولتْ هذهِ الدراسةُ الشواهد النحويةَ الشعريةَ في شعرِ امرئ القيسِ التي اتفقَ النحاةُ والعلماء على استقرائِها ودرسِها والقياسِ عليها ؛ لتمثلَ هذه الشواهد الفصيحةُ ظاهرةً نحويةً مطردةً متبعةً في النصوصِ العربيةِ اللاحقةِ .

فقد أولى النحاةُ الشعر الذي يقع تحتَ منظومةِ الاحتجاج والاستشهادِ مكانةً ومنزلةً رفيعةً في الاحتجاج والتقعيدِ ؛ حتى قدمه كثير من النحاةِ على مصادر الاحتجاج الأخرى، ولشعرِ امرئ القيسِ خاصةً ، المقام الفريد في الاحتجاج وبناءِ القواعدِ والأحكامِ التي تضبطُ اللغةَ العربيةَ وتصونُها من اللحن والتحريفِ .

فقد بلغَتْ عِدةُ أبياتِ الشواهدِ النحويةِ التي اتفقَ النحويون على استقرائِها في شعرِ امرئ القيسِ ما يزيد على مائةٍ وستين شاهداً نحوياً عالجتْ معظم مسائل النحو وقواعدِهِ المنضبطةِ في كتبِ النحاةِ .

وقد قامتْ هذهِ الدراسةُ على الوصفِ والتحليل والتوجيهِ الإعرابي، وذكر الآراءِ والتخريجاتِ النحويةِ التي يلتمس فيها الجودةُ وإحكام الصنعةِ النحويةِ ؛ معتمداً على أُماتِ الكتبِ النحويةِ الأصول .

وقد تبين بعد البحثِ والدراسةِ أن شعر امرئ القيسِ كان حقلاً كبيراً وخصباً لمادةِ الشواهدِ النحويةِ في النحوِ العربي ؛ لذا كان لها نصيب وافر في بناءِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ وأحكامِها المنضبطةِ في مؤلفاتِ النحاةِ والعلماءِ .

Abstract

Syntactic Examples in the Poetry of Imri'u Al Qays:
an Analytical Syntactic Study

Atef Taleb AL- Rfoa

Mu'ata University 2007

This study surveys the syntactic examples which grammarians studied and analogized in the poetry of Imri'u Al Qays. These standard examples have become an emergent syntactic phenomenon in modern Arabic texts.

Grammarians and critics have given priority to using poetry in syntactic standardization and analogy. They also used the poetry of Imri'u Al Qays in formulating the Arabic grammar.

One hundred and sixty verses of the poetry of Imri'u Al Qays have been chosen by grammarians to exemplify syntactic rules.

The study is based on descriptive and analytical methodologies. In addition, elite syntactic views are discussed in it.

The study concluded that the poetry of Imri'u Al Qays was a rich source for syntactic examples in the classical Arabic syntax. Therefore, his poetry contributed to the development of Arabic syntax.

التمهيد :

الحمد للهِ المتفردِ بصفاتِ الكمال والجلال، الحمد للهِ على ما أنعـم وأجـزلَ، والشكر الدائم على ما أولى وأفضلَ، والصلاةُ والسلام على نبي الهـدى، وكهـف التقى، وبحر الندى ؛ صلاةً وسلاماً دائمين ما تعاقب الليلُ والنهار . وبعد:

فالنحاةُ والعلماء، بدايةً، بنوا قواعدهم وأحكامهم التي تـضبطُ اللغـةَ العربيـةَ وتصونُها من اللحن والتحريفِ على ثلاثةِ مصادر لا غير، وهي: كلام اللهِ ، وحديثُ المصطفى، وكلام العربِ، ويتصدر كلام العـربِ – الـشعر – المقـام الأولَ فـي الاحتجاجِ والاستشهادِ والتقعيدِ .

فالشعر : كلامٌ عربي موزون مقفى، يتمركز في بؤرةِ الفصاحةِ والبيان العربي لا سيما الشعر الجاهلي الذي يمتاز بجودةِ الرصفِ، ودقةِ السبكِ، وجزالةِ التراكيبِ والألفاظِ، وعمقِ الصور والتشبيهاتِ ؛ فهو أفصح ما تفوهتْ بـهِ العـرب قاطبـةً، وأبلغُها وأبينُها، لذا يعد ميداناً فسيحاً، وموردأ غزيراً للـدرس النحـوي واللغـوي والأدبي والنقدي .

أما عن – محور الدراسةِ والبحثِ - فهو أشعر شعراءِ العربِ بلا منـازعٍ ، قالَ الأصمعي: " بل أولُهم كلهم في الجودةِ امرؤ القيس، له الحظْوةُ والسبقُ، وكلهـم أخذوا من قولِهِ، واتبعوا مذهبه "(1) .

ولشعرِ امرئ القيسِ شأو كبير ومنزلةٌ رفيعةٌ في الاحتجاجِ و بناءِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ لوقوعِهِ تحتَ منظومةِ الاحتجاجِ التي حدِدتْ بمائةٍ و خمسين قبـلَ الإسـلامِ وبمثِلها بعده، فهو من شعراءِ الطبقةِ الأولى وأولِهم، وشعره من أغنى المصادرِ التي استقى منها النحاةُ قواعد اللغةِ العربيةِ، ومسائلَها الكليةَ والجزئيةَ، يقولُ يـونس بـن حبيبٍ: "إن علماء البصرةِ كانوا يقدمون امرأَ القيسِ ابن حجرٍ "(2) .

----

1. السجستاني: أبو حاتم، فحولة الشعراء ، 1991م ، ت: محمد عبد القادر أحمد ، القـاهرة ، ص: 106 .

2. الجمحي:محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه: محمـود محمـد شـاكر ، مطبعة المدني القاهرة ، ص :41 .

فلقد كان شعر امرئ القيس عيناً نابعةً، وسيلاً دفاقاً، بأبياتِ الشواهدِ النحويةِ، وقد عني بهذهِ الشواهدِ سيبويهِ، وجماعةٌ من النحاةِ الذين جاءوا بعده شرحاً وتوجيهاً وإعراباً وتقويماً، لتمثلَ هذه الشواهد الفصيحةُ ظاهرةً نحويةً مطـردةً متبعـةً فـي النصوصِ العربيةِ اللاحقةِ، و ليكون النحو " انتحاء سمتِ كلامِ العربِ ... ليلحقَ من ليس من أهل العربيةِ بأهلِها "(1).

ففي كثيرٍ من المسائل والقواعدِ النحويةِ المستعملةِ أو الـشاذةِ كـان لأبيـاتِ الشواهدِ النحويةِ من شعرِ امرئ القيسِ دور واضح في بناءِ وإثباتِ هـذهِ القواعـدِ والقياسِ عليها في الاستعمال والأداءِ اللغوي الصحيحِ لأنماطِ الجمـل والتراكيـبِ، والتي تصدر لها كتاب سيبويهِ، والنحاةُ من بعدِهِ بالدرسِ والتحليل .

وقد بلغَتْ عِدةُ أبياتِ الشواهدِ النحويةِ لامرئ القيسِ الكندي التي اتفقَ النحويون على استقرائِها ما يزيد على مائةٍ وستين شاهداً نحوياً عالجتْ معظم مسائل النحـو وقواعدِهِ المنضبطةِ في كتبِ النحاةِ، وقد ارتأيت أن أقسم هذه الدراسةَ إلى الفـصول التاليةِ :

الفصلُ الأولُ: الشاهد النحوي والاحتجاج، فقد تناولَ هـذا الفـصلُ تعريفـاً للشاهدِ النحوي لغةً واصطلاحاً مع بيان منزلةِ الشاهدِ في الـدرسِ النحـوي، كمـا وتعرض لقضيةِ الاحتجاجِ، وتعددِ الروايةِ وموقفِ العلماءِ والنحاةِ منها، وغيرها من القضايا.

الفصلُ الثاني: المرفوعاتُ، فتناولَ باب المرفوعاتِ للمسائل النحويـةِ التـي تضمنتها الشواهد النحويةُ التي اسـتخرجها النحـاةُ ؛ لتكـون فيمـا بعـد قواعـد وأصولاً مجردةً في النحو العربي فكان من المسائل المبثوثةِ في هذا الفصل: نائـب الفاعل، والمبتدأُ والخبر ، وحذفُ المبتدإِ والخبرِ، وكان وأخواتُهـا، وإن وأخواتُهـا، وغيرها.

الفصلُ الثالثُ: المنصوباتُ، وقدِ استغرقَ هذا الفصلُ مـساحةً واسـعةً مـن الدراسةِ ؛ لكثرةِ الظواهرِ النحويةِ ومنها: التعـدي واللاـزوم، والنـداء والتـرخيم،

1.ابن جني: أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ت: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ،1: 34.

والتنازع، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ فيهِ، والحالُ، والتمييز، وسواها .

الفصلُ الرابع: المجروراتُ، فكان من مسائل هذا الفـصل: حـروفُ الجـر وأشهر معانيها، والتعلقُ، وحذفُ "رب"، وحروفُ الجر الزائدةُ، والإضافةُ، وحـذفُ المضافِ، والحملُ على الجِوار، وسواها .

الفصلُ الخامس: مسائلُ نحويةٌ متفرقةٌ، فعالج هذا الفصلُ المـسائلَ النحويـةَ المتعددةَ التي لم تقع تحتَ الفصول السابقةِ، فكان من المـسائل: الفعـلُ المـضارع المعرب والمبني، وإضمار "أن" جوازاً ووجوباً، والجزم بـ"أن" شذوذاً، وفعلُ الأمر، مخاطبةُ العربِ الواحد مخاطبةَ الاثنين، والاسم المركب، وأفعالُ المدح والذم "نِعـم وبِئْس"، وعملُ المشتقاتِ "اسم الفاعل"، والنعتُ، والعطفُ، والبدلُ، وعطـفُ الخبـر على الإنشاءِ ، وغيرها من المسائل .

وقد اعتمدتْ هذهِ الدراسةُ على الكتبِ النحويةِ الأصول، منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب سيبويهِ ت: 180هـ، والمقتضب لأبي العباس المبـردِ ت: 286 هـ، والخصائص لابن جني ت: 392هـ، وتحصيلُ عين الذهبِ للأعلمِ الشنْتَمري ت: 476هـ، والإنصافُ في مسائل الخِـلافِ لابـن الأنبـاري ت: 577 هــ، والمقرب لابن عصفورٍ ت: 669هـ، وشرح التسهيل لابن مالـكٍ الأندلـسي ت: 672هـ، والجنى الداني للمرادي ت: 749هــ، ومغنـي اللبيـبِ لابـن هـشامٍ الأنصاري ت:761هـ، والمقاصد النحويةُ للعيني ت: 855هـ، وهمـع الهوامـع للسيوطي ت: 911هـ، وخزانةُ الأدبِ للبغدادي ت: 1093هـ، وغيرها .

وقد قامتْ هذهِ الدراسةُ على الوصفِ والتحليل والتوجيهِ الإعرابي، وذكرِ الآراءِ والتخريجاتِ النحويةِ التي يلتمس فيها الجودةُ وإحكام الصنعةِ النحويةِ، حيثُ تتعرض الدراسةُ للشواهدِ النحوية في شعر امرئ القيس، وتـستدل علـى أصـالةِ المـسألةِ النحويةِ، وكثرةِ دورانِها بآراءِ العلماءِ والنحاةِ، وتوجيهاتِهم القيمةِ، بإيجازٍ لا يخـل باستيفاءِ عناصرِ المسألةِ بعيداً عن الاستطرادِ .

وقدِ اعتمدتْ هذهِ الدراسةُ على ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيدٍ السكري ت: 275هـ، تحقيق : محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم ؛ لاستقصاءِ الشاهدِ النحوي، واستبعادِ الذي لم يثْبتْ في الديوان، ومقتصراً على دراسةِ وتحليل الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ، وأُثْبِتَتْ في الديوان، وإن اختلفتِ الروايةُ وتعددتْ ؛ لأن تعدد الروايةِ لا يسقطُ الاحتجاج والاستشهاد بها .

وفي الختامِ أحمد اللهَ حمد الشاكرين أن يسر لي طريقَ العلمِ، وأسألُه أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجههِ وطريقاً إلى جنتِهِ، وأسألُه التوفيقَ والسداد، وسبحان من اختص نفسه بالكمال والإتقان، وجعلهما محرمين على غيرهِ .

الفصلُ الأولُ

الشاهد النحوي والاحتجاج

1.1 الشواهِد النحويةُ : لُغَةً واصطِلاحاً

لا بد لنا قبلَ البدءِ بمعالجةِ الشواهِدِ النحويةِ مِن حيثُ – الاحتجاج ومصادِره وبواعثُه وقيوده وتعدد الروايةِ - مِن طَرقِ المعنى اللُغوي والاصطلاحي لِكل من الشاهِدِ والنحوِ، لِكي نَتَكشفَ ماهيتُهما، و يتضح مدلولُهما.

1.1.1 الشواهد : لُغَةً :

جمع ، مفرده شاهِد . حيثُ جاء في الصحاح : الشاهد : اللسان ، والملَك(1) ، وجاء في اللسان : الشاهد : اللسان من قولِهم : لفلانٍ شاهد حسن ، أي : عبارةٌ جميلةٌ ، و الشاهد : الملَك (2) ، وجاء في تاجِ العروسِ ، الشاهد : ما يشهد على جودةِ الفَرسِ وسبقِهِ مِن جريِهِ (3) .

نرى أن المعاجم تكاد تجمع على دلالةٍ لُغويةٍ واحدةٍ ، وهي أن الشاهد يعني: اللسان ؛ لأن اللسان أهم عضوٍ في جهازِ النطق ، به نستطيع الكلام و الحديثَ ، وبهِ نشهد على الناسِ ، ونقر بما صدر عنهم ، لذا أجمعت عليه المعاجم ، فلولاه لما استطعنا الكلام ولا شهدنا بما سمعنا و رأينا .

2.1.1 الشاهِد اصطلاحاً :

تعددتْ رؤى العلماءِ للشاهِدِ، يقولُ التهانوي: الشاهد عند أهل العربيةِ

1.الجوهري: إسماعيل، الصحاح, 1984م، ت: أحمد عطار،دار العلم للملايين بيروت ، ط3 ، مادة شهد

2.ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب ،1990م ، دار صادر ، بيروت ، مادة شهد .

3.الزبيدي: أبو الفيض محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس ،1970م ، ت:عبد العزيز مطر ، وزارة الإرشاد ، الكويت ، مادة شهد .

"الجزئي الذي يستَشْهد بهِ في إثباتِ القاعدةِ ِلكون ذلك الجزئي من التنزيلِ أو مـن كلامِ العربِ الموثوقِ بعربيتهم "[1] .

فالجزئي هو موضع الشاهدِ أو الاستشهادِ، و يتمثلُ بكلامِ اللهِ – عـز وجـل- وحديثِ رسولهِ (ص) ، لأن حديثَ الرسول من التنزيل، قال جل شأنُه:"وما ينطِـقُ عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى"(النجم:4.3) ، وكلامِ العربِ .

والشاهد أيضاً: " قولٌ عربي لقائلٍ موثوقٍ بعربيتِهِ، يورد للاحتجاجِ والاستدلال على قولٍ أو رأي "[2] .

فهذا التحديد والتعريفُ خصص الشاهد بكلامِ العربِ فحسب ، دون كلامِ اللهِ – عز وجل- وحديثِ الرسول – صلى اللهُ عليهِ وسلم، وعلـى هـذا جـل العلمـاءِ والنحاةِ .

3.1.1 النحو : لُغَةً

جاء في الصحاح: النحو: القصد والطريقُ ؛ يقالُ نحوتُ نحوك ، أي : قصدتُ قَصدك ، والنحو: إعراب الكلامِ العربي [3] ، وجاء في التهذيبِ أيضاً ، قالَ الليثُ : النحو القصد نحو الشيءِ ، ويجمع النحو على أنحاءٍ [4] ، وكلمةُ النحو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي: المنحو بمعنى المقصودِ [5] .

1.التهانوي: محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون ، 1977م ، ت: لطفي عبد البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 4: 99.

2. اللبدي: محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، 1985م ، مؤسسة الرسـالة بيروت ، دار الفرقان ،عمان- الأردن، ط 1، ص : 119.

3. الجوهري : الصحاح ، ط4 ،1990م ، مادة نحا .

4. الأزهري: أبو منصور، تهذيب اللغة ،ت:عبـدالله دروش ومحمـد علـي النجـار، الـدار المصرية ، مادة نحا .

5. اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص :218.

4.1.1 النحو : اصطلاحاً

لقد أدلى العلماء والنحاةُ قدماء ومحدثين بتعريفاتٍ جمةٍ لمفهومِ النحو :

1.4.1.1 تعريفُ النحو عندَ القدماءِ :

يعرفُ ابن جني النحو بأنه: " انتحاء سمتِ كلامِ العربِ ، في تـصرفِهِ مِـن إعرابٍ وغيرِهِ، كالتثنيةِ والجمعِ والتحقيرِ والتكسيرِ والإضافةِ والنـسبِ والتركيـبِ وغيرِ ذلك ؛ لِيلحقَ من ليس مِن أهل اللغةِ العربيةِ بأهلِها في الفصاحةِ، فينطقَ بهـا وإن لم يكن منهم "(1) .

ويعرفُه صاحب المستوفي بأنه: " صناعةٌ علميةٌ ينظر بها صاحبها في ألفـاظِ العـربِ من جهةِ ما تتألفُ بحسبِ استعمالِهم ؛ لِيعرفَ النّسبةَ بيـن النـظمِ وصورةِ المعنى، فيتوصلَ بإحداهما إلى الأخرى " (2)، وقيل في حدهِ :" علم بأصولٍ ؛ يعرفُ بها أحوالُ الكلمِ : إعراباً وبناء " (3) .

2.4.1.1 النحو عندَ المحدثين :

عبارةٌ عن مجموعِ الملاحظاتِ والقواعدِ التي تلتزمها اللغةُ في طُـرقِ أدائِهـا للمعاني، كالتزامِ الرفعِ في كل من يصدر عنه الفعلُ أو الحدثُ، والتزامِ النصبِ فـي كل من يقع عليه الحدثُ، والتزامِ الجرِ فـي كـل حالـةٍ مـن حـالاتِ الخفـضِ والإضافةِ(4).

3.4.1.1 النحو عندَ المدرسةِ التحويليةِ:

يقوم تعريفُ النحـوِ لـدى التحـويليين علـى محـورين أساسـيين، الأولُ:

1.ابن جني : الخصائص 1: 34 .

2. الفرخان: كمال الدين، المستوفي في النحو ، 1987م ، ت: محمد بـدوي المختـون ، دار الثقافة العربية ، 1 : 11 .

3.الأبذي:شهاب الدين والفاكهي:جمال الدين، كتابان في حدود النحو، ت:علي الحمد،ص: 62 .

4. عون: حسن، اللغة و النحو ، 1952م ، مطبعة رويال ، الأسكندرية ، ط1 ،ص : 52.

" أن النحو نظام من الأحكامِ قائم في عقل أهل اللغةِ، يكْتَسب في الطفولةِ المبكـرةِ، ويسخر لوضع أمثلةِ الكلامِ، وفهمِها . والثاني: أن النحو نظريـةٌ يقيمهـا اللغـوي، مقترحاً بها وصفاً لسليقةِ المتكلمِ "(1) .

وبناء على ما سبقَ نستطيع القولَ : إن النحو نظام في غايةِ الدقةِ يسير عليـه المتكلم، فمن استوعب أركانَه وفهم جزئياتِهِ فقدِ امتطى الصواب وسلم مـن اللحـن، ومن حاد عن سنَنِهِ ونواميسِهِ ؛ وقع في اللحن والخطأِ، ونهشتْه أسنةُ الناقدين، فهـو الحبلُ المتين الذي يقوم اعوجاج الألسن.

2.1 الشواهد النحويةُ :

من خلال الحديثِ السابقِ عن مادةِ الشاهدِ والنحوِ نستطيع أن نخاص بتعريفٍ للشواهدِ النحويةِ – الشعريةِ - بأنها: الأبياتُ الشعريةُ العربيةُ الفـصيحةُ الموثـقةُ التي استقى منها النحاةُ قواعدهم وأحكامهم المنْضبِطةَ ، فمن خلال هـذهِ الأشـعار استنبطَ جهابذةُ النحاةِ القدماءِ القواعد والسنَن التي تضبطُ اللفظَ والتراكيب .

3.1 مكانةُ الشواهدِ :

تُعد الشواهد النبع الذي ورده النحاةُ ، ونهلوا منه قواعـدهم و أقيـستَهم ؛ لـذا تضطلع الشواهد بِوظيفتين أساسيتين هما :

1- إثباتُ واقعِ اللغةِ في جميع مستوياتِها : الأصواتُ، والـصرفُ أو الـصيغُ، والنحو أو التراكيب، والمتن، والدلالةُ.

2- أنها مأخذُ ضوابطِ اللغةِ، وحدودِها، وسنَن أهل السليقةِ فيها.(2)

- -

1. الموسى: نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحـديث ، 1980 م ، المؤسسة العربية ، ط1، ص : 47 .

2. جبل: محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة – الواقع و دلالته- ، دار الفكـر العربـي ، القاهرة ، ص : 47 ، مع تصرفٍ يسير .

4.1 مكانةُ النحو ومنزلتُه :

للنحو منزلةٌ رفيعةٌ، ومكانةٌ جليلةٌ بين علومِ اللغةِ العربيةِ ، فهو دليلٌ قبـلَ كـل شيءٍ على عبقريةِ من استنبطَه، وحد حدوده ، ووضح معالمه، كما أن لـه الـدور الأكبر في الوقايةِ مِن داءِ اللحن، وتقويمِ اللسان العربي، لذا قالَ الإمام علي - كـرم اللهُ وجهه - لأبي الأسودِ الدؤلي : " ما أحسن هذا النحـو الـذي نحـوتَ ! "(1) ، اعترافاً من الأمامِ بعظيمِ صنيعِ أبي الأسودِ .

وعِلْم النحو يزيد في شرفِ الشريفِ، ويرفَع مِن قَدرِ الخـسيسِ، ويكـسوهما، ويدرعهما من المهابةِ سِربالاً ؛ فقد روي عن عبدِ اللهِ بن شُبرمةَ أنه قال: إذا أسرك أن تَعظُم في عين من كنتْ في عينِهِ صغيراً، ويصغُر من كان في عينك عظيمـاً ؛ فتعلمِ العربيةَ ؛ فإنها تُجريك على المنْطِقِ، وتدنيك من السلطان(2) .

5.1 الاحتجاج في اللغَةِ :

1.5.1 المعنى اللغوي والاصطلاحي :

جاء في معجمِ العين: الحجةُ :" وجه الظفر عند الخصومةِ" (3) ، وفـي مـتن اللغةِ: " الدليلُ و البرهان ، وما يدفَع به الخصم " (4) .

أما في الاصطلاحِ : فالاحتجاج هو: " إثباتُ صحةِ قاعدةٍ أو استعمال كلمـةٍ أو تركيبٍ ، بدليلٍ نقلي صح سنده إلى عربي فصيحٍ سليمِ السليقةِ " (5) .

----

1. الأنباري: أبو البركات كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، 1985م ، ت: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن ، ط3 ، ص : 19.

2. الشنتريني: محمد بن عبد الملك ، تنبيه الألباب على فضائل الإعـراب ، 1995م، ت: عبـد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1 ، ص: 45 .

3.الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين ، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، مادة:ح َج ج

4. رضا: أحمد، متن اللغة ، 1958م ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، مادة : حجج .

5. الأفغاني: سعيد، في أصول النحو ، 1987م ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، ص : 60 .

2.5.1 بواعثُ الاحتجاج :

تنوعتْ بواعثُ الاحتجاج ودوافعه، ولكن الباعثَ الأهم والأساس الـذي حـدا بالعلماءِ والنحاةِ لوضع علمِ النحو نَبع من حبهم لِدينِهم ، وحرصِهم علـى قـرآنِهم الكريمِ ؛ لذا كانَتْ الحاجةُ ماسةً لنشوءِ عِلْمِ النحو مِن أجل المحافظةِ علـى القـرآن الكريمِ مِن اللحن والتحريفِ .

ولم يكن الدافع الديني هو الوحيد، بلْ تعاضدتْ معه دوافـع أُخَـر ؛ كانتـشار اللحن، الذي نجم عن انتشار الإسلامِ ، واختلاطِ العربِ بأممٍ عِدةٍ لا سيما الأعـاجم الذين كان لهم الدور الأكبر في ظهور اللحن ، يقول سعيد الأفغاني : احتاج القـوم إلى الاحتجاجِ لما خافوا على سلامةِ اللغةِ العربيةِ بعد أن اختلطَ أهلُها بالأعاجمِ إثـر الفتوح حيثُ تنبه أولو البصر إلى أن الأمر آيلٌ إلى إفسادِ اللغةِ ، وضياعِ العـصبيةِ من جهةٍ ، وإلى التفريط في صيانةِ الدين (1) .

إضافةً إلى الحركاتِ التي ظهرتْ إبان ازدهار الدولةِ الإسلاميةِ التي تنـتقص من العربِ حضارياً وعلمياً، لذا كانَتْ هذهِ البواعثُ وغيرها تقفُ وراء نشأةِ النحـو العربي .

3.5.1 مصادر الاحتجاج والاستشهادِ :

يجمِع العلماء والنحويون على أن مصادر الاحتجاج والاستشهادِ ثلاثةٌ هـي : القرآن الكريم، والحديثُ الشريفُ -على خِلافٍ شديدٍ بينَهم حولَ الاحتجاج بِهِ بـين محتجٍ ورافضٍ-، و كلام العربِ، ومن النحاةِ الذين صرحوا بهـذا الـسيوطي فـي مصنفِهِ الاقتراح في علمِ أصول النحو (2).

4.5.1 قيود الاحتجاج :

لم يدع النحويون قضيةَ الاحتجاج مطلقةَ العِنان ولا مفتوحةَ الزمان والمكان

---

1. الأفغاني: سعيد، من تاريخ النحو ، 1978م ، دار الفكر ، ط2 ، ص : 18-19.

2. السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحـو، 1998م ، ت: محمـد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، ص: 24.

بل جعلوها مقيدةً ، وتشددوا في ذلك أيما تشددٍ ، فوضعوا قيوداً زمانيـةً ومكانيـةً، وأُخَر على المسموع والمنقول، وأُخَر على الرواةِ ، وهي كما يلي:

أولاً: القيود الزمانيةُ والمكانيةُ : أما الزمانيةُ فقد حدوها بمائةٍ وخمسين قبلَ الإسلامِ، وبمثلِها بعده . أما المكانيةُ فقد حصروها بستِ قبائلَ عربيةٍ :" قيس وتميم وأسد ، ثُم هذيل وبعض كنانةَ وبعض الطائيين "(1) .

ثانياً: المسموع أو المنقولُ: اشترطوا فيه الثبوتَ. أي: صحةَ الـسندِ، والفـصاحةَ، يقولُ السيوطي:" وأما كلام العربِ فيحتَج منه بما ثَبتَ عـن الفـصحاءِ الموثـوق بعربيتِهم"(2)

ثالثاً: الرواةُ : وهم الذين يروون الأشعار والأخبار، ومن أشهرِهم في تراثِنا القـديمِ حماد الراويةُ، وخلفٌ الأحمر، وقد حدد العلماء شروطاً لقبول روايةِ الرواةِ ؛ حيـثُ اشترطوا " عدالةَ الناقلين كما تعتبر عدالتُهم في الشرعياتِ، وأن يكون النقلُ عمـن قولُه حجةٌ في أصل اللغةِ ، وأن يكون الناقلُ قد سمع منهم حِساً ، وأما بغيرِه فـلا ، وأن يسمع من الناقل حِساً "(3) .

6.1 تعدد روايةِ الشواهدِ :

1.6.1 أسباب تعددِ الروايةِ:

تعود أسباب التعددِ في روايةِ الشاهدِ الواحدِ إلى أسبابٍ عِدةٍ من أهمها:

أولاً: الشاعر نفسه: فمن الشعراءِ من كان يدع القصيدةَ تمكثُ حولاً كريتاً وهو ينقح ويمحص ويحذفُ ويزيد ويعرض في الأسواق؛ حتى تظهر القـصيدةُ فـي أبهـى حلةٍ .

---

1. السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ت: محمد أحمد جاد المولى و آخرون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، 1 : 211.
2. السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص:33.
3. درويش: شوكت علي، الرخصة النحوية ، 2004م ، عمان ، ص : 29-30 .

ثانياً: الرواةُ: جاء في الأغاني: أنه " قد سلطَ على الشعر من حمادٍ الراويةِ ما أفسده "(1)، وجاء في مراتبِ النحويين حولَ خلفٍ الأحمر: أنه " كان به يضرب المثلُ في عمل الشعر " (2) .

ثالثاً: النحاةُ: كان لهم دور واضح وجلي في تعددِ الروايةِ، فقد يورد النحوي شاهداً على مسألةٍ ما، ثُم يورده آخر بروايةٍ أخرى نصرةً لمذهبِهِ، وكتب النحو تعج وتزخر بهذا.

رابعاً: اللغاتُ واللهجاتُ: فالخِلافُ شاسع بين لهجةٍ وأخرى، ومن الأمثلةِ إعمالُ (ما) عملَ ليس : فالحجازي يعمِلُ، والتميمي يهمِلُ .

خامساً: الإعجامُ والتصحيفُ: لأن العرب لم تعرفِ التنقيطَ في بادِئ الأمرِ .

2.6.1 موقفُ العلماءِ والنحاةِ مِنْ تعددِ الروايةِ :

تباينتْ مواقفُ النحاة بين محتجٍ بالتعددِ ورافضٍ، فأما المحتجون وهم فوقَ الحصر، فلا يرون أَن التعدد عيب ولا قدح في سلامةِ الشاهدِ، فيرى صاحب الخِزانة – البغدادي- أن هذا التعدد " لا يوجب قدحاً ولا غضاً " (3)

ومن العلماءِ الذين سبقوا البغدادي إلى هذا الرأي والموقفِ، ابن السيرافي، والأعلم الشنْتَمري، وابن ولادةَ المصري؛ الذين أكدوا عدم وجاهةِ الطعن في الاحتجاجِ بالبيتِ لِتعددِ رواياتِهِ(4) .

---

1. الأصفهاني: أبو الفرج، الأغاني ، دار الثقافة ، بيروت ، 6 : 85 .
2. اللغوي:أبو الطيب ، مراتب النحويين ، 1954م ، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة ، القاهرة ، ص:47.
3. البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 1989 م ، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1 : 17.
4. زياد: ازدهار، أثر النظرية النحوية في رواية الشواهد الشعرية ، 1994م , ر-ج ، ص: 67. مع تصرف يسير.

وكذلك عد اللغويون" الرواياتِ المتعددةَ للشاهدِ الواحدِ رواياتٍ صـحيحةً"(1)، وأضافَ أيضاً أحمد مختار عمر: " بل إن اللغويين والنحاةَ قد صرحوا بـأن تعـدد الرواياتِ في البيتِ الواحدِ لا يسقِطُ حجيتَها" (2) .

أما الفريقُ الثاني: وهم العلماء والنّحاةُ الذين يرون عدم حجيةِ الأبياتِ والأشعارِ متعددةِ الروايةِ ؛ لأن تعدد الروايةِ في نظرِهم عيب يسقِطُ الاحتجاج ، فمن شـروطِ الاحتجاجِ عندهم أن يكون البيتُ " غير محتملٍ لوجوهٍ من الاحتمالاتِ ، وإلا بطُـلَ الاحتجاج به ، فلا يكون فيه حجةٌ" .(3)

مما تقدم نصلُ إلى نتيجةٍ مفادها أن عدد العلماءِ والنّحاةِ الذين يحتجون بالبيـتِ متعددِ الروايةِ يفوقُ بكثيرٍ النزر اليسير الذين يرون خِلافَ ذلك ، فبناء علـى هـذا نستطيع القولَ: إن تعدد الروايةِ في البيتِ الواحدِ لا يعد عيباً ولا نقصاً ولا مطعنـاً في الشاهدِ ما دامتْ هذهِ الرواياتُ المتعددةُ قد خضعتْ لقيودِ الاحتجاجِ الآنفةِ الذكرِ .

7.1 الشعر والاحتجاج :

الشعر : كلام موزون فصيح مقفى، وهو صورةٌ صادقةٌ تنبض بالحياةِ لِما كان عليه الإنسان العربي والجاهلي، الذي أصبح البيان والبلاغةُ والفصاحةُ طبعاً يجري به لسانُه مع كل واقعةٍ ونازلةٍ، فلم يدع صغيرةً ولا كبيرةً إلا طرقَها بألفاظٍ أعـذب من الماءِ السلسبيل، وصورٍ أصفى من زرقةِ السماءِ، وتشبيهاتٍ أبدع من الخيـال ؛ لذا قال الحبيب المصطفى :" إن من البيان لَسِحرا، وإن من الشعرِ لَحِكَما" (4) .

لذا لا عجب أن عد الشعر ذُروةَ سنامِ الأدبِ، بِهِ يتَكَـشفُ الغريـب والنـادر

---

1. البديرات: باسم، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحـوي - كتـاب سـيبويه أنموذجا- ، 2004م ، ر-ج ، جامعة مؤتة ، ص: 11.

2.عمر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب ، 1971م ، دار المعارف ، مصر،ص: 26 .

3.عبد اللطيف: محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحـو العربـي، مكتبـة دار العلـوم ، ص:62.

4. ابن رشيق: أبو علي الحسن القيرواني، العمدة في محاسن الشعر و آدابه ونقده ، 1981م ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ،بيروت لبنان ، ط5 ، ص: 27.

والفريد، وإليه نلجأُ حينما تَستَشْكِلُ الأمور، وتعتاص، قالَ ابن عباسٍ :" إذا سألتموني عن غريبِ القُرآن فالتمسوه في الشعر " (1) .

8.1 الاحتجاج بالشعر :

إن للشعر شأواً كبيراً، ودوراً عظيماً في الاحتجاجِ والاستشهادِ، وعليهِ التعويلُ والتأويلُ .

يقولُ ابن نباتةَ :" من فضل النظْمِ أن الشواهد لا توجد إلا فيـهِ ، والحجـج لا تؤخذُ إلا مِنْه " (2)، وليس ذاك إلا لأن الشعر أفصح ما نطقَتْ بِهِ العرب لِما يتصفُ به من متانةِ الرصفِ، و جودةِ التعبير وجزالةِ الألفاظِ والتراكيبِ.

وقد عد الشعر " عمود أدلةِ النقل " (3)، فهو وما يزالُ " من أهم المصادر التي اعتمد عليها العلماء العرب في تقعيدِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ " (4)، يقولُ محمد عيد:"إن الشواهد تُنْزع من الشعر، و لولاه لم يكُن على ما يلتبس من ألفاظِ القرآن، وأخبـار الرسول (ص) شاهد " (5) .

----

1. القُرطبي: أبو عبدالله، الجامع لأحكام القرآن ، مؤسسه مناهل العِرفان ، بيـروت ، توزيـع مكتبة الغزالي ، دمشق ، 1 : 24 .

2. الطريمات: زينب فرحان ، الأصول النحوية عند ابن برهان العكبري في كتابه شرح اللمع ، 2005م ، ر-ج ، جامعة مؤتة ، ص: 44.

3. حسانين: عفاف، في أدلة النحو ، 1996 م ، المكتبة الأكاديمية ، ط1 ، ص :92 .

4. جمعة: خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، 1989 م ، الدار الشرقية ، ط2 ، ص : 268.

5. عيد: محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ،عـالم الكتـب ،القـاهرة 1981م،ص:135.

9.1 امرؤ القيس ومنزلتُه الشعرية :

هو امرؤ القيس بن حجرِ بن الحارثِ بن عمروِ بن حجرِ الكندي، من أهل نجدٍ من الطبقةِ الأولى، ورجح شوقي ضيف أنـه ولـد فـي أوائـل القـرن الـسادسِ للميلادِ (1) .

قال لبيد بن ربيعةَ: أشعر الناسِ ذو القروح(2) ، أي: امرؤ القيسِ . وقيل" لكُثيرِ أو لنُصيبٍ من أشعر العربِ ؟ فقالَ: امرؤ القيسِ إذا ركِـب، وزهيـر إذا رغِـب، والنابغةُ إذا رهِب، والأعشى إذا شَرب "(3)

ومن فضائل امرئ القيسِ أنه سبقَ العرب إلى أشياء ابتـدعها، واستحـسنتها العرب، واتبعه فيها الشعراء، فهو أولُ من لطفَ المعاني، واستوقفَ على الطلـول، ووصفَ النساءِ بالظباءِ والمها والبيضِ، وشبه الخيلَ بالعقبان والعِصِي، وفرقَ بـين النسيبِ وما سواه من القصيدِ، وقرب مآخذَ الكلامِ فقيد الأوابد، وأجـاد الاسـتعارةَ والتشبيه وهو أولُ من ابتكره ولم يأتِ أملح مِنْه(4).

وقد بلغَ امرؤ القيسِ منزلةً عليا في الأدبِ العربي قديماً وحديثاً ، وغدا شـعره مثالاً يحتذى و نبراساً يضيء بسحرِ البيان، وشعلةً تقود الأدباء والشعراء إلى أعلى مراتبِ البيان والفصاحةِ والبلاغةِ، فهو من أفصح شعراءِ العربِ قاطبةً ؛ لأنه قبـلَ كل شيءٍ قد أحرز قصب السبق، وأتى بما أعجز من بعده، وفاقَ مـن قبلـه مـن الشعراءِ .

---

1. ينظر: ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري1: 4-6 ، وابن قتيبة : الشعر والشعراء ص: 23 .
2. ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم، الشعر والـشعراء ،1969م ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان، ص: 23 .
3. الشكعة: مصطفى، جلال الدين السيوطي - مسيرته العلمية و مباحثه اللغويـة- ، 1994م ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 ، ص : 205 .
4. ابن رشيق: العمدة 1: 94.

10.1 الاحتجاج بشعر امرئ القيس في اللغةِ :

يعد الشعر الجاهلي ولا سيما شعر امرئ القيسِ أهم موردٍ للاحتجاجِ في اللغةِ العربيةِ، فعليه بنيتْ وقُعدتْ معظم قواعدِ اللغةِ العربيةِ ، فكما جاء أن :"علوم الأدبِ ستةٌ: اللغةُ والنحو والصرفُ والمعاني والبيان والبديع، والثلاثةُ الأولى لا يستَشْهد عليها إلا بكلامِ العربِ " (1) .

وقد درج النحاةُ على تقسيمِ الشعراءِ إلى أربعِ طبقاتٍ هي: الجاهليون ثُم المخضرمون ثُم المتقدِمون ثُم المولدون، وعن الطبقتين الأوليين " أجمع العلماء على صحةِ الاستشهادِ بشعرِ الطبقتين الأولى والثانيةِ "(2)، و لم يجمعوا على الطبقتين الأخيرتين.

وبعد: فإن مصنفاتِ النحاةِ تحفلُ بالشواهدِ الشعريةِ، ولا سيما شواهدُ شعر امرئ القيسِ ، فهي تضطلع بنصيبٍ وافرٍ في بناءِ قواعدِ لُغتِنا الفصيحةِ ؛ لذا فهي تستأهلُ بالدراسةِ والتحليل، وهذا ما عقدتُ العزم عليهِ –إن شاء اللهُ - في الفصول القادِمةِ .

---

1. البغدادي : خزانة الأدبِ 1 : 5 .

2. عبابنة: جعفر نايف ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1984م ، ص:54.

الفصلُ الثاني

المرفوعاتُ

1.2 نائب الفاعل :

اسم يقوم مقام الفاعل الحقيقي أو ما يقوم مقام الاسمِ - المصدر المؤول- عندما يحذَفُ الفاعلُ ؛ إما لغرضٍ معنوي ؛ كالعلمِ بالفاعل أو للجهل بِهِ، أو للخوفِ منه أو عليهِ، أو للتعظيمِ أو التحقير، أو للاستهجان، وإما لغـرضٍ لفظـي ؛ كإقامـةِ وزنٍ شعري.

وينوب عن الفاعل أربعةُ أشياء: المفعولُ بهِ، والجار والمجـرور، والمـصدر المختص، وأخيراً ، الظرفُ المتصرفُ المختص، مع مراعاةِ الترتيبِ الـسابقِ فـي الأولويةِ للإنابةِ (1).

ومما استشهد به النحاةُ لامرئ القيس على هذه المسألةِ قولُه (من الطويل):

فَدع عنْك نَهباً صِيح فِي حجراتِهِ ولكِن حدِيثاً ما حدِيثُ الرواحِل (2)

فالفعلُ الماضي المبني للمجهول (صِيح) أخذَ نائب الفاعل ، وهو في البيتِ (فِي حجراتِهِ) ، حيثُ نقلَ الواحدي عن الأزهري أن قولَهم: سقِطَ في يدِهِ ، كقول امـرئ القيسِ السابقِ في كون الفعل مسنداً للجار ، كأنه قال: صاح المنتهب في حجراتِـهِ ، وكذلك المراد سقطَ في يدِهِ ، أي: سقطَ الندم في يدِهِ ، فقولُه: سقطَ الندم ؛ تـصريح بأن القائم مقام الفاعل حرفُ الجر لا ضمير المصدر (3)، وكذلك قولُ امرئ القيس، فإن نائب الفاعل حرفُ الجر ومجروره ، لا ضمير المصدر المستتر في (صِـيح) ؛ لأن الجار والمجرور أولى في الإنابةِ من ضميرِ المصدر المستتر .

---

1. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 120-124 ، ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص: 312-313 .

2. الفراهيدي: الخليل بن أحمد ، الجمل في النحو ، 1985م ، ت:فخر الدين قبـاوة ، مؤسـسة الرسالة ، ط1، ص: 60،ينظر:الحلبي: الدر المصون 5 : 461 ، ديوان امرئ القيس2: 569.

3.الحلبي: السمين ، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ،ت: أحمـد محمـد الخـراط ، دار القلم : دمشق ، 5 :461.

ومما احتج بِهِ النحاةُ من شعر امرئ القيس حولَ نائبِ الفاعل أيضاً ، وفـصلوا فيه القولَ ، قولُه (من الطويل) :

وقالَتْ متَى يبخَلْ علَيك و يعتَلّْ   يسؤْك و إن يكْشَفْ غَرامك تُدربِ (1)

خَرج النحاةُ نائب الفاعل في قولِهِ (يعتَلّ) على غيرِ المعهودِ مما يدل علـى صفاءِ الأذهان، وعمقِ الفكرِ والتصورِ لدى النحاةِ للأبوابِ النحويـةِ المخـتلـفةِ، فيرى ابن هشامٍ الأنصاري، والأشموني، والسيوطي ؛ أن نائب الفاعل هنا ضـمير المصدرِ المختص بلامِ العهدِ، بحيث يكون التقدير: ويعتَلّ الاعتلالُ المعهود، أو أن نائب الفاعل ضمير المصدرِ على حذفِ (عليك)، بحيثُ يكـون التقـدير: اعـتلالٌ عليك، حيثُ خُصص بـ (عليك) المحذوفةِ لدلالةِ (عليك) الأولى عليها، حيثُ حذفَتْ كما تحذفُ الصفاتُ المخصصةُ للموصوفاتِ للدليل، نحو قولِهِ تعالى: " فَلا نقيم لَهم يوم القيامةِ وزناً" (الكهف:105) ، أي: وزناً نافعاً(2) .

ومما حمله ابن هشامٍ الأنصاري على هذا البيتِ ، قولُه تعالى: " وحِيلَ بيـنَهم " (سبأ:**54**) **،** وقولُ طرفةَ بن العبدِ (من الطويل) :

فَيا لَك مِن ذِي حاجةٍ حِيلَ دونَها   وما كُل ما يهوى اِمرؤٌ هو نَائِلُه (3)

فنائب الفاعل هنا ضمير المصدرِ المختص بلامِ العهدِ ، فالتقدير: حيلَ الحـولُ المعهود، أو أن نائب الفاعل ضمير المصدر، على تقديرِ مصدرٍ موصوفٍ، بحيـثُ يكون التقدير: حيلَ حولٌ واقع أو كائن أو مستقِر بينَهم، أو دونَها.

ولا يجوز أن نجعلَ نائب الفاعل في الآيةِ السابقةِ وفـي قـول طرفـةَ أيـضاً

1.ينظر:ابن هشام: مغنـي اللبيـب 2 : 593 ، والأشـموني: شـرح الأشـموني 1 : 418 ، والدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8 : 52 .

2. ينظر:ابن هشام: مغني اللبيب 2: 292-293 ، ابن هشام: أوضح المـسالك 2: 127-29 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 418 ،السيوطي:شرح شـواهد المغنـي ص: 94، الـدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 8 : 52 .

3. ينظر:ابن هشام: أوضح المسالك2: 129 ، ديوان طرفة بن العبد ص:78 ، شـرح ديـوان طرفة بن العبد ص:211 .

الظرفَ؛ لأن الظرفَ هنا غير متصرفٍ، فحتى ينوب الظـرفُ يجـب أن يكـون متصرفاً ؛ فالظرفان: (بين) و (دون) غير متصرفين، وبذا يبطلُ رأي من اعتبرهما نائبي الفاعل في الآيةِ وقول طرفةَ، فالرأي المعتمد ما ذهب إليهِ ابن هشامٍ في كون ضمير المصدر هو نائب الفاعل ؛ لأنه لا يجوز أن يقوم الظرفُ غير المتـصرفِ مقام نائبِ الفاعل كما تبين، وعلى هذا فنائب الفاعل في هذه الشواهدِ ضمير المصدر لسلامةِ التأويل والتخريج .

2.2 الابتداء :

يقوم بنيان اللغةِ العربيةِ على دعامتين أساسيتين وهما: الجملةُ الفعليةُ والجملةُ الاسميةُ ؛ فأما الجملةُ الفعليةُ: فهي التي تقوم على نظامِ الفعل، ثـم الفاعـل، ثـم المفعول، أما الجملةُ الاسميةُ ؛ فتقوم على ركْنين أساسيين هما: المبتدأُ والخبر .

والمبتدأُ: هو الاسم الذي يقع في بدايةِ الجملةِ الاسميةِ، ليطرقَ موضوعاً ما، لذا يأتي الخبر بعده كاشفاً ومفْصِحاً عن هذا الموضوعِ، أو ذاك الأمر، وبذا يتشكلُ بمـا يعرفُ بمخبرٍ ومخبرٍ عنه، والمبتدأُ والخبر مرفوعان.

ومن المسائل التي عالجها النحاةُ في شعر امرئ القيس في هذا البـابِ الجملـةُ الاسميةُ، والتي سوفَ تُدرس دراسةً مستفيضةً في صفحاتِ هذا الفصل، ومن أهـم القضايا التي جاءتْ شواهد من شعر امرئ القيس مؤيدةً لها ما يلي :

1.2.2 لام الابتداءِ :

هي لام زائدةٌ تدخلُ على المبتدأِ أو الخبر ؛ لإفادةِ الكلامِ تأكيداً أكثر، فيؤتى بها للتأكيدِ، نحو قولنا: لزيد مثابر، ولعمرو مجتهد، ومما حمله الزجـاجي علـى هـذه اللامِ، قولُه تعالى:" لأَنتُم أَشَـد رهبـةً فِـي صـدورِهِم مـِن اللهِ " (الحـشر:13)، وقولُه تعالى:" لمسجد أُسس علَى التقْوى مِن أَول يومٍ أَحق أَن تَقُـوم فِيـهِ" (التوبـة :108)، حيثُ دخلتْ لام الابتداءِ على المبتدأِ، كما في الآيتين والمثـالين الـسابقين لإفادةِ التأكيدِ.

ومِن الشواهِدِ الشعريةِ التي ذكرها الزجاجي على هذه اللامِ ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

لَيوم بِذَاتِ الطلْحِ عِنْدَ محجرٍ أحب إِلَيْنَا مِن لَيالٍ علَى وقُرِ (1)

حيثُ يرى الزجاجي أن لام الابتداءِ هنا دخلتْ على المبتدإِ (ليوم) ؛ لتكسبه تأكيداً في المعنى ، بحيثُ لا يتحققُ هذا التأكيد لولا وجودها .

ويقولُ الزجاجي : إن هذهِ اللام لشدةِ توكيدِها لما تدخلُ عليه يقدر بعض الناسِ قبلَها قسماً ، فيقولون: هي لام القسمِ ، والتقدير: والله لزيد قائم (2) ، وهذا القولُ بعيد عن الصوابِ ، لأنهما ليستا سواء ، فلام الابتداءِ غير لامِ القسمِ ، فالفارقُ بينهما كبير وشاسع ، كما قرر الزجاجي ذلك ، فَمع أن كليهما مفتوح ، وتدخلان على الجمل ، وتدلان على التأكيدِ والتحقيقِ ، إلا أنهما متباينتان ، فلام القسمِ يقع بعدها المستقبلُ ، ومعه النون الثقيلةُ أو الخفيفةُ سواء أَذُكِر القسم بعدها أم لم يذكر ، نحو قولِهِ تعالى:" لَتُبلَوُن فِي أَموالِكُم وَأَنْفُسِكُم ولَتَسمعن مِن الذين أُوتُوا الكتاب مِن قبلِكُم ومِن الذين أَشْركُوا أذى كثيراً "(آل عمران:186) ، فكل ما كان فيه دليلٌ على القسمِ فهي: لام القسم ، وما لم يكن فيه دليلٌ ، فاللام فيه لام الابتداءِ (3) ، كما في قول امرئ القيسِ والآياتِ والأمثلةِ السابقةِ .

2.2.2 الابْتِدَاء بِالنكِرَةِ :

الأصلُ في المبتدإِ أن يكون معرفةً ، نحو: البحر متلاطم الأمواجِ ، و الحر يأْبى الضيم ، ولكن المبتدأَ قد يأتي نكرةً ، وذاك ضِمن حدودٍ وشروطٍ ومسوغاتٍ لا يجوز تخطيها ؛ فذكر النحاةُ لتسويغِ الابتداءِ بالنكرةِ صوراً عديدةً ، أوصلَها بعض المتأخرين إلى نَيفٍ وثلاثين حالةً ، وهي تعود في جملَتِها إلى قضيتين أساسيتين هما: العموم والخصوص .

---

1. الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، اللامات ، 1992م ، ت: مازن المبارك ، دار صادر بيروت ، ط2، ص:70 .

2.الزجاجي : اللامات ص: 70 .

3.المصدر نفسه ص: 70- 71 .

ومن هذهِ المسوغاتِ التي حددها النحاةُ: أن تكون النكرةُ موصوفةً، وأن تسبقَ بنافٍ، وأن تكون عامةً، ودعاء، ومصغرةً، وأن يقصد بها التنويع، وأن تكون خلفاً من موصوفٍ، ومن المسوغاتِ أيضاً أن تكون النكرةُ مبهمةً (1) ؛ ومن الشواهد التي ذكرها النحاةُ دليلاً عليها، قولُ امرئ القيس (من المتقارب):

مرسعةٌ بين أَرساغِهِ   بِهِ عسم يبتَغِي أَرنَبا (2)

فَخَرج ابن عصفور، وابن عقيلٍ، والأشموني، وغيرهم أن (مرسعةً) مبتدأٌ، وجاز الابتداء بالنكرةِ هنا لأنها مبهمةٌ ؛ إذ لم يرد بها معين، فلا يراد بها مرسعةٌ دون مرسعةٍ (3)، والجملةُ الظرفيةُ (بين أَرساغِهِ) في موضع الخبرِ لـ(مرسعة).

وقد تناولَ هذا الشاهد البطليوسي، وذكر التخريج السابقَ، إلا أنه أضافَ وجهاً آخر، لكن بروايةٍ مغايرةٍ لما سبقَ، وهي:

مرسعةً بين أَرباعِهِ   بِهِ عسم يبتَغِي أَرنَبا(4)

فمرسعةٌ بكسر السين ونصبِها صفةٌ لـ(بوهة) في البيتِ الذي قبله (5) ، وهو:

يا هِنْد لا تَنْكِحِي بوهةً   علَيهِ عقِيقَتُه أَحسبا(6)

وروايةُ البطليوسي هذهِ تتفقُ مع روايةِ السكري – شارح ديوان امرئ القيس- بكسر السين ونصبِ (مرسعةٍ) ، ولا سبيل إلى نقضِها أو دحضِها.

وأخيراً، إن حملْنَا البيتَ على الروايةِ الأولى ؛ فهو شاهد على مسوغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ التي تدل على الإبهامِ، وهذا الرأي يتبناه جل النحاةِ كما بينا، وإن

1.ينظر:ابن عقيل: شرح ابن عقيل1: 203-205، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 297.

2.ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1 : 342 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1 : 540 ، العيني: المقاصد النحوية 1 : 355 .

3. ينظر:ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي1: 343، ابن عقيل: شرح ابن عقيل1: 208 .

4. البطليوسي: ابن السيد ،الفرق بين الحروف الخمسة ، ت: علي زوين ، مطبعة العاني، بغداد، ص 701 .

5. ينظر :البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص:702 ، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلي"ديوان امرؤ القيس" ص:205 .

6. ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 532 ، البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص:702.

حملناه على روايةِ البطليوسي ؛ فلا شاهد فيه على مسوغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، وإنمـا (مرسعة) صفةُ لِـ(بوهة)، واختلافُ الروايةِ هنا لا يسقطُ الاحتجاج بالبيتِ .

ومن مسوغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ أيضاً، أن يراد بالنكرةِ التفـصيلُ أو التنويـع، ومن الشواهدِ التي ذُكِرتْ عليها ما أثبتَه الزجاجي، وابن أبي الربيع السبتي، وأبـو حيانٍ الأندلسي، والسمين الحلبي في قول امرئ القيس (من الطويل):

إِذَا ما بكى مِن خَلْفِها انْحرفَتْ له   بِشِق وشِق عِنْدنَا لَم يحول (1)

فـ(شق) الثانيةُ مبتدأٌ نكرةٌ، و(عندنا) جملةٌ ظرفيةٌ في موضع الخبر، وسـاغَ الابتداء بالنكرةِ لأنها تدل على التفصيل أو التنويع، كما صرحوا بذلك، ومن الآياتِ والأقوال التي حملَها السمين على هذا الشاهدِ، قولُه تعالى:" قِيلَ يا نُوح اِهبِطْ بِـسلامٍ مِنا وعلَى أممٍ مِمن معك وأمم سنُمتعهم ثُم يمسهم مِنا عذَاب أَلِيم "(هود:48).

قالَ السمين الحلبي: و(أمم) يجوز أن تكون مبتدأً، و(سنمتعهم) خبره، والمسوغُ لذاك التفصيلُ، وقولُهم أيضاً: الناس رجلان: رجلٌ أهنتُ، وآخر أكرمتُ (2)، فمسوغُ الابتداءِ بالنكرةِ في هذه الشواهدِ التفصيلُ والتنويع .

وذُكِر تخريج آخر للابتداءِ بالنكرةِ في قول امرئ القيس السابق، فـ(شق) مبتدأٌ نكرةٌ، والجملةُ الظرفيةُ صفةٌ لـ(شقّ)، و(لَم يحول) في موضع الخبـر، فمـسوغُ الابتداءِ في نظرِهم الاعتماد على الوصفِ، وهذا التخريج لم يرتضِهِ جمهور النحاةِ، ويعود ذلك إلى أن معنى (لَم يحول) يفهم ضمناً من قولِهِ: (وشِق عِنْدنَا) فإذا اعتبرنا (لَم يحول) الخبر، يكون الخبر قد أفاد التوكيد لمضمون المبتدأِ، وهذا منافٍ لإجماع النحاةِ، بل يجب أن يفيد الخبر معنى غير ما أفاده المبتدأُ ؛ لأنه لو كان كمـا قـالوا لجاز أن يحذَفَ الخبر؛ لأن التوكيد يستغنى عنه، فيجوز حذفُه (3)، وهذا ممتنع؛ لأن

---

1. ينظر :ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي:البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 537-538، أبو حيان:البحر المحيط 1 : 215، صالح(محمد قاسم): الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص:25.

2. الحلبي : الدر المصون 6: 339-340 .

3. ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 342، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 538 ، أبو حيان: البحر المحيط 1: 115-116.

الخبر لا يفيد التوكيد، وبذا يفْسد قولُ من ذهب إلى هذا التخريج الممتنع إجماعاً .

وذَكَر النحاةُ شاهداً آخر لامرئ القيس في هـذا البـابِ، وهـو قولُـه (مـن المتقاربِ) :

فَأَقْبَلْتُ زحفَاً علَى الركْبتَين فَثَوب نَسِيتُ وثَوب أجر (1)

أوسع النحاةُ قديماً وحديثاً هذا الشاهد دراسةً، وتحلـيلاً، وتخريجـاً، فطرقَـه سيبويهِ، وأبو جعفرٍ النحاس، والقزاز القيرواني، والأعلم الشنتمري، وابن الشجري، وأبو القاسمِ الأندلسي، والأنباري، وابن عقيلٍ، والعيني، ومن المحدثين: أحمد زكـي صفوت، ومحمد الدناع، فقدح هذا الشاهد زِناد عقول النحاةِ، وتعـددتْ تبعـاً لـذلك تخريجاتُهم وآراؤهم فوصلتْ إلى خمسةِ تخريجاتٍ أو آراءٍ، وهي على النحوِ الآتي:

التخريج الأولُ : خَرج ابن عقيلٍ، والعيني قولَه: (فَثَوب نَسِيتُ وثَوب أَجـر)، على الابتداءِ بالنكرةِ، حيثُ جاء فيه (ثوب) مبتدأً نكرةً، و(نسيتُ) الخبر، وكذلك قوله (ثوب أجر) ، ومسوغُ الابتداءِ بالنكرةِ هنا كما يقولون ؛ لأنها يقْصد بها التنويع(2).

التخريج الثاني : ينْسب إلى سيبويهِ ؛ حيثُ ذهب إلى أن (ثوبـاً) مبتـدأٌ فـي الجملتين، و(نسيتُ) و(أجر) في موضع الخبر لكن على حذفِ الـضمير فـي كلتـا الجملتين ؛ فالتقدير: فثوب نسيتُه، وثوب أجره، وحملَ سيبويهِ هـذا الأمـر علـى الضرورةِ في الشعرِ فحسب ؛ أي أنه لا يجوز في الكلامِ المنثور، وقـالَ سـيبويهِ: زعموا أن بعض العربِ يقولُ: شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى، يريد: ثرى فيهِ، وترى فيهِ، ومرعى فيهِ، على حذفِ الضمير . يقولُ سـيبويهِ: فهـذا الوجـه ضعيفٌ، والوجه الأكثر الأعرفُ النصب، وأورد القزاز والأعلم هذا الرأي لسيبويهِ، وذكره ابن الشجري دونَما نسبةٍ، أما المبرد فقد أنكر هذا الرأي ورفضه (3) .

1.ينظر: القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة 166 ، الشنتمري: النكت 1 :219 ، العينـي: المقاصد النحوية1: 154، الدناع(محمد خليفة): مسالك النحاة ص:91.

2.ينظر:ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 205-206 ، العينـي: المقاصـد النحويـة 1: 355 ، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 28-29.

3.ينظر:سيبويه: الكتاب 1: 86 ، النحاس: إعراب القرآن 4: 353-354 ، القـزاز: مـايجوز للشاعر في الضرورة ص:165-167 ، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 80 .

التخريج الثالثُ : أن (ثوباً) مبتدأٌ، والجملةَ: (نسيتُ) و(أجر) في موضع الصفةِ لهما، والخبر محذوفٌ . والتقدير: فمنها ثوب نسيتُ، ومنها ثوب أجر، وقد صرح بهذا المبرد، والأعلم، وأبو القاسمِ الأندلسي(1)، فمسوغُ الابتداءِ بالنكرةِ هنا الاعتماد على الوصفيةِ .

التخريج الرابع : أن (ثوباً) مبتدأٌ، والجملةَ: (نسيتُ) و(أجر) في موضع الخبر، لكن ثمةَ صفتان محذوفتان مقدرتان ؛ قالَ ذلك الأنباري . والتقدير: فثوب لي نسيتُه، وثوب لي أجره(2) ، فمسوغُ الابتداءِ بالنكرةِ الاعتماد على الوصفِ المقدر، فالصفةُ هنا محذوفةٌ مقدرةٌ .

التخريج الخامس : وهو التخريج الراجح عند جل النحاةِ ، والذي رجحه سيبويهِ ، وذكر الدناع روايةً عليه وهي: " فثوباً نسيت وثوباً أجر "(3) ، وهو النصب على أن (ثوباً) مفعولٌ به مقدم لما بعده، وهذا التخريج هو الراجح مع صحةِ التخريجاتِ السابقةِ ؛ لأن التخريجاتِ السابقةَ تقوم على التقدير سواء أكان التقدير تقدير الخبر أم الصفةِ، أم تقدير الضمير العائدِ على المبتدأِ الذي رفضه المبرد في منثور الكلامِ ومنظومِهِ، وحملَه سيبويهِ على الضرورةِ في المنظومِ ؛ لذا فالنصب هو المختار لدى معظمِ النحاةِ والرواةِ ؛ لكثرةِ سماعِ هذا الشاهدِ منصوباً عن الأعراب وللأسباب الآنفةِ الذكر (4).

---

1. ينظر:النحاس: إعراب القرآن 4: 154، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:100 ، السهيلي: أمالي السهيلي ص:91 .

2. ينظر :ابن هشام: مغني اللبيب 2: 544 ، الدناع: مسالك النحاة ص: 92 .

3. الدناع : محمد خليفة ، مسالك النحاة في وجوه الروايات ، 1996م ، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، ص:92.

4. ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 86 ، القزاز: يجوز للشاعر في الضرورة ص: 167 ، الدناع: مسالك النحاة ص: 92 .

3.2.2 حَذْفُ الْمُبْتَدَأ :

يحذفُ المبتدأُ جوازاً ووجوباً، فأما حذفُه جوازاً ؛ فيحذفُ إن كان هناك دليلٌ عليه ، نحو قولِهِ تعالى:" سورةٌ أنزلناها "(النور:1) . فالتقدير: هذه سورةٌ أنزلناها . ويحذفُ جوازاً في جوابِ الاستفهامِ، نحو قولنا: كيفَ أصبحت ؟ بخيـرٍ. فالمبتـدأُ محذوفٌ هنا جوازاً، والتقدير: أنا بخيرٍ، فيحذفُ جوازاً عند قيامِ الدليل عليهِ .

أما حذفُه وجوباً ؛ فحدد النحاةُ حالاتٍ يحذفُ فيها المبتدأُ وجوباً منهـا: النعـتُ المقطوع سواء أفاد المدح أم الذم أم الترحم، وفي بابِ "نعم وبئس"، وصيغةِ القـسمِ نحو: في ذمتي لأصومن، وأن يكون الخبر والمبتدأُ مصدراً واحداً ولفظاً واحداً مـن فعلٍ واحدٍ(1)، نحو قولِهِ تعالى :" فصبر جميلٌ "(يوسف:18).

ومن المواضع التي ذكرها السبتي في هذا البابِ، " أن يذكر الشاعر رسـوماً وأطلالاً، ثم يأخذُ في تفسيرها، فقد يرجع على أن يكون خبر مبتدأٍ، والتزمتِ العرب في مثل هذا حذفَ المبتدأ "(2)، ومن الشواهدِ التي ساقها السبتي دلـيلاً علـى هـذا القول، قولُ امرئ القيس (من الكامل):

لِمن الديار غَشِيتُها بِسحامِ فَعمايتَين فَهضبِ ذِي أَقْـدامِ(3)

ثم قالَ بعد هذا :

دار لِهـر والربابِ وفَرتَنَي ولَمِيس قَبلَ حوادِثِ الأيـامِ (4)

فـ(دار لِهر) خبر ابتداءٍ محذوفٍ، والتقدير: هي دار . قالَ السبتي: وهذا المبتدأُ لا يظهر أبداً(5) ؛ لدلالةِ البيتِ السابقِ على المبتدأِ المحذوفِ .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 196-198، مغالسة: النحو الشافي ص: 168 .

2.السبتي :ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، 1986م ، ت:عيـاد بـن عيـد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط1، س1 : 598 .

3. ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري ت:275هـ ، 1998م، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم، دار عمار، عمان ، ط1، 2: 472، ينظر صدرهـ: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 598 .

4. ديوان امرئ القيس 2: 473

5. السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 598 .

3.2 الْخَبَر:

1.3.2 تثنيةُ الخبر حمْلاً على المعنى :

من المسائل النحويةِ الفريدةِ التي استشهد بها النحاةُ من شعر امـرئ القـيس وجاءتْ في شعرِهِ، تثنيةُ الخبر حملاً على المعنى، لذا يقولُ القزاز في هذا الصددِ: " ومما يجوز (للشاعر) الإخبار عن الاثنين اللذين لا يفارقُ أحدهما الآخر، كما يخْبر عن الواحدِ، ويجوز له قلب هذا، فيجوز أن يخْبر عن الواحدِ منهما بالتثنيةِ "(1) .

وقالَ صاحب الخزانةِ في هذا البابِ أيضاً: أن تعبر عن العضوين بواحدٍ، وتثني الخبر حملاً على المعنى، نحو قولِك: أذني سمعتاه، وعيني رأتاه (2) .

واحتج لهذه المسألةِ أبو علي الفارسي، والقزاز، والبغدادي، بقول امرئ القيسِ (من المتقاربِ) :

وعين لَها حدرةٌ بدرةٌ   شُقتْ مآقِيهما مِن أُخُر (3)

فابتدأَ بذكر عينٍ واحدةٍ، ولكنه مع ذلك ثنى الضمير في (مآقِيهمـا) حمـلاً على المعنى، فالضمير في (مآقِيهما) يعود على العينيين كلتيهما .

2.3.2 حَذْفُ الْخَبَر :

كما أوضحنَا سابقاً، فإن المبتدأَ يحذفُ جوازاً ووجوباً، فكذلك الخبـر يحـذفُ جوازاً ووجوباً، فيحذفُ جوازاً في حال وجودِ الدليل على الحذفِ(4)، نحو قولِنا فـي السؤال: من في الدار ؟ سهم ؛ فسهم مبتدأٌ حذِفَ خبره جوازاً، والتقدير: سـهم فـي الدار .

- -

1.القزاز:أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الـضرورة ، 1982م ، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة الكويت، ص: 456-457 .

2. البغدادي :خزانة الأدب 7: 556 .

3.ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص:442 ، القزاز: ما يجوز للـشاعر فـي الضرورة ص:57 ، البغدادي: خزانة الأدب 7: 556.

4. ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 215 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 169 .

أما عن حذفِهِ وجوباً، فلا يكون إلا في حالاتٍ محددةٍ حددها النحاةُ، من أهمها: بعد (لولا)، وأن يكون المبتدأُ مصدراً وبعده حالٌ تسد مسد الخبر، وبعد واو المعيةِ، وأن يكون المبتدأُ نصاً صريحاً في اليمين أو القسمِ(1) .

ومما عالجه النحاةُ في شعر امرئ القيسِ في هذا البابِ وبالتحديدِ على مجيءِ المبتدإِ نصاً صريحاً في اليمين أو القسمِ، قولُه (من الطويل) :

فَقُلْتُ : يمِين اللهِ أبرح قَاعِداً ولَو قَطعوا رأْسِي لَديكِ وأَوصالِي (2)

فروي قولُه: (يمِينَ اللهِ) بالرفعِ والنصبِ، فالرفع على الابتداءِ والخبر محذوفٌ وجوباً ؛ لأن المبتدأَ هنا نص صريح في القسمِ، والتقدير: يمين اللهِ لازمني، أو يمين اللهِ علي .

وأما النصب، وهو الرأي الراجح الذي مالَ إليهِ النحاةُ لكثرةِ سماعِهِ عن العربِ، على أن يمين اللهِ الأصلُ فيها هنا ؛ أحلفُ أو أقسم بيمين اللهِ، فلما حذَفَ حرفَ الباءِ وصلَ فعلُ القسمِ إليهِ بنفسِهِ، ثم حذِفَ فعلُ القسمِ، وبقي منصوباً بِهِ(3).

وثمةَ آراء وتخريجاتٌ أُخَر هنا، منها ما ذكره ابن مالكٍ الأندلسي ؛ وهو أن المذهب البِصري يرى: أن المقسم به إذا حذِفَ جاره بِلا عوضٍ ولم ينو المحذوفُ، جاز نصبه كائناً ما كان، ومن ذلك قول امرئ القيسِ السابق (4) .

وجوز النحاس خفضه بالباءِ المحذوفةِ (5)، أي: يمين اللهِ .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 199- 204 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 175-177.

1.ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73 ، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 361 ، ابن مالك: شرح التسهيل 3 : 67 ، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص: 283 .

2.ينظر:الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 108 ، المبرد: المقتضب 2: 324-326 ، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 73 ،السيوطي: شرح شواهد المغني ص : 343 ، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية ص :861 - 862 .

3.ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي ، شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، 2001 م ، ت: محمد عبد القادر عطار وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط1، 3 : 67 .

4. البغدادي : خزانة الأدب 3: 67 .

ومن التخريجاتِ التي تتسم بالوهن، والتي لقيتِ الرفض، مـا أجـازه ابـن خروفٍ وابن عصفورٍ: أن ينتصب (يمين اللهِ) بفعلٍ مقدرٍ يصلُ إليهِ بنفسِهِ، تقـديره: أُلْزِم نفسي يمين اللهِ، حيثُ رفِض هذا الرأي ؛ لأن الفعلَ (أُلْزِم) ليس مـن أفعـال القسمِ، وتضمين الفعل معنى القسمِ ليس بقياسٍ (1) .

وبناء على ما سبقَ نرى أن ابن خروفٍ، وابن عصفورٍ، والحيـدرةَ اليمنـي، والسبتي، وسابقَ الدين الصنعاني قد حادوا عن الصوابِ، وخالفوا القيـاس عنـدما قدروا النصب بوساطةِ الفعل (ألزم) .

وعليهِ فإن الرأي الراجح والمعتمد لدى النحاةِ، والمسموع عن العربِ كثيـراً، النصب على تقديرِ الفعل (أقسم) أو(أحلفُ بيمين اللهِ) ؛ لأن الأصلَ في جملةِ القـسمِ أن تكون فعليةً لا اسميةً، مع جوازِ الرفعِ على حذفِ الخبرِ وجوباً .

ونظير الشاهدِ السابقِ، قولُ امرئ القيس (من الطويل):

فَقَالَتْ : يمين اللهِ ما لَكَ حِيلَةٌ   وما إن أرى عنْك الْغَواية تَنْجِلي (2)

فـ(يمين اللهِ) يحتملُ التخريجاتِ والترجيحاتِ الآنفةَ الذكر، وفيما سـبقَ مـن الإبانةِ ما يغني عن الإطالةِ .

4.2 النوَاسِخُ

1.4.2 كانَ وَأَخَوَاتُهَا :

النواسِخُ: هي ألفاظٌ تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ، فتنسخُ حكمها ؛ أي تغيره إلـى حكمٍ آخر، فتدخلُ كان أو إحدى أخواتِها – وهي أفعـالٌ ناقـصةٌ – علـى الجملـةِ الاسميةِ؛ أي: المبتدأ والخبر، فتنسخُها ؛ فترفع المبتدأ، ويـسمى اسـمها، وتنـصب الخبر، ويسمى خبرها.

1.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 533 ، السيوطي: همع الهوامـع 4 :232 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 212 ، البغدادي: خزانة الأدب 10 : 44 .

2. ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 205 ، ابن جني: اللمـع ص : 185 ، الفـارقي: الإفـصاح ص :235 .

ولكان أخواتٌ عِدةٌ تعملُ عملَها ، وهن : كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وباتَ، وليس، وصار، وما زالَ، وما برح، وما فتئَ، وما انفك، وما دام(1)، وغيرها .

ومن الفرائدِ النحويةِ النادرةِ التي جاءتْ في شعر امرئ القيسِ حولَ (كان)، وأماطَ السمين الحلبي اللثام عنها، قولُه (من الطويل) :

فَإن تَكُ قَد ساءتْكِ مِني خَلِيقَةٌ فَسلي ثِيابِي مِن ثِيابِكِ تَنْسل (2)

ففي هذا الشاهدِ تحتملُ (خليقةٌ) أن تكون اسماً وأن تكون فاعلاً، فهي تستقيم لكليهما، فتصلح أن تكون اسماً لـ (تَك) وفاعلاً لـ(ساءتْكِ)، ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرجها السمين الحلبي على نمطِ هذا الشاهدِ، قولُه تعالى:" ودمرنا ما كان يصنَع فِرعون "(الأعراف: 137)، وقولُه تعالى:" وأنه كان يقولُ سفِيهنَا"(الجن: 4)، فـ(فرعون)، و(سفيهنا) يصلح كل منهما أن يكون اسماً لـ (كان)، أو فاعلاً لـ(يصنع)، أولـ (يقول)، كما في قول امرئ القيسِ السالفِ الذكر (3) .

2.4.2 صارَ وما أُلْحِقَ بِهَا :

أشار النحاةُ إلى أن هنالك أفعالاً تفيد معنى (صار) وتعملُ عملَها ، ولكن بشرطِ موافقةِ (صار) في المعنى، وأشهر هذه الأفعال التي ذكرها النحاةُ: آض، وغدا، ورجع، واستحالَ، وتحولَ، وارتد، وعاد، وراح، وانقلب، وتبدلَ ؛ فهذِهِ الأفعالُ تعملُ عملَ (صار) ؛ فترفع المبتدأَ ؛ فيسمى اسماً لها، وتنصب الخبر ؛ فيسمى خبراً لها(4).

----

1. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210-215 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 307 ، حسن(عباس) النحو الوافي 1: 545-546 .

2. ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 194 ، الحلبي: الدر المصون 4 : 608 .

3. الحلبي: الدر المصون 4 : 608 .

4.ينظر: حسن(عباس) النحو الوافي 1: 557- 558 ، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 120-121 .

ومما أثبتَه النحاةُ في شعرِ امرئ القيسِ على هذه المسألةِ، حيثُ جـاءتْ فيـهِ (تحولَ) بمعنى صار ، قولُه (من الطويل) :

وبدلْتُ قَرحاً دامِياً بعد صِحةٍ   فَيا لَكَ مِن نُعمى تَحولْن أَبؤساً (1)

فقولُه : (تَحولْن أَبؤساً) خرجه بعض النحاةِ على أن (تحولَ) هنا عاملةٌ عمـلَ صار (2)؛ فتحوَلَ: فعلٌ ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصالِهِ بنون النسوةِ، ونون النسوةِ: ضمير متصلٌ مبني على الفتحِ في محل رفعِ اسمِ (تحول)، وأبؤساً: خبـر (تحولَ) منصوب .

3.4.2 مَا يعملُ عملَ "كانَ" بِشُرُوْطٍ :

وهي أربعةُ أفعالٍ: زالَ، برح، انفك، فتئَ، فهذه الأفعالُ لا تعملُ إلا إذا تقـدمها نفي أو نهي أو دعاء (3)، نحو قولِهِ عز وجل:" ولا يزالُون مخْتَلِفين " (هود: 118)، وقولِهِ :" لَن نَبرح عليهِ عاكِفِين حتى يرجِع إِلَينَا موسى " (طه:91) ، ونحو قولِنَا: لا زالتِ الأمطار منهمرةً .

واعلم أن من مسائل هذا الباب أنه يجوز أن يكون حرفُ النفي محـذوفاً، إذا كان المعنى كاشفاً عنه، والسياقُ يرشد إليه، ولاسيما في بابِ القسمِ، فمن المواضـع التي جرتْ على القياسِ، حذفُ النافي بعد القسمِ " بشرطٍ أن يكون بـالحرفِ (لا) ، وأن يكون الفعلُ مضارعاً في جوابِ القسمِ "(4) .

ومما خرجه النحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ على هـذهِ المـسألةِ ، قولُـه (مـن الطويل) :

---

1. ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية1: 167-168، ابن مالك: شـرح التـسهيل1: 329 ، الأشموني: شرح الأشموني1: 222-224.

2.الحضرمي:محمد بن إبراهيم ، مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امـرؤ القـيس" ، 1991م ، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط ، دار عمار عمان ، ط1 ، ص: 186 .

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 210 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 193 .

4. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيـب 2: 732-733، الأشـموني: شـرح الأشـموني1: 29 ، حسن(عباس): النحو الوافي1: 563 ، الدناع: الكفاف 1: 270.

فَقُلْتُ : يمين اللهِ أَبرح قاعِداً   ولو قطعوا رأسِي لديكِ وأوصالِي (1)

ففي هذا الشاهدِ حذِفَ حرفُ النفي قبلَ (أبرح قاعِداً) لتقدمِ القسمِ أولاً ، ولمجيءِ (أبرح) فعلاً مضارعاً ثانياً ، والتقدير: يمين اللهِ لا أبرح قاعداً ، وذهب الخليلُ وسيبويهِ والفراء إلى أن (لا) مضمرةٌ في هذا الشاهدِ بعد القسمِ ؛ لقوةِ المعرفةِ بالموضعِ (2) ، وحسبنا ما قالَ ابن جني: "رب إشارةٍ أبلغُ من عبارةٍ " (3) .

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرجها النحاةُ على المنوال السابق ، قولُه عز شأنُه: "تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُر يوسفَ "(يوسف:85) ، إذ التقدير: تاللهِ لا تفتؤُ تذكر يوسفَ ، فحذِفَ حرفُ النفي هنا؛ لأن المقام لا يستدعي إثباتَها بل حذفُها للأسبابِ السابقةِ الذكرِ (4).

4.4.2 تمَام كَانَ وَأَخَوَاتِها :

كان و أخواتُها أفعالٌ ناقصةٌ ، ولكنها قد تجري على القياس ؛ فتكتفي بمرفوعِها ، فتكون عندئذٍ تامةً ، فكان تأتي تامةً إذا كانت بمعنى حصلَ أو حدثَ ، نحو قولِهِ تعالى :" وإن كان ذُو عسرةٍ فَنَظِرةٌ إلَى ميسرةٍ "(البقرة:28) ، ودليلُ تمامِها " أن تستعملَ بمعنى الفعل التام " (5) .

ومما خَرجه النحاةُ على التمامِ في بابِ "صار" من شعر امرئ القيسِ ، قولُه (من الطويل) :

فَصِرنَا إلَى الحسنَى ورق كلامنَا   ورضتُ فَذَلتْ صعبةً أَيِ إِذْلال (6)

---

1. ينظر: ابن جني: اللمع ص:186، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري1: 332 ، العيني: المقاصد النحوية1: 403-404 ، البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر2: 641.

2.ينظر: النحاس: إعراب القرآن 2: 343 ، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 796، الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير 3: 296-297.

3.ابن جني : الخصائص 2: 284 .

4. ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص:225 ، 9: 238-239 ، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 4: 28 .

5.مغالسة: محمود حسني:النحو الشافي،2001م ،مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط3،ص: 198

6.ينظر : ديوان امرئ القيس 1: 330 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 751 ، البغدادي: خزانة الأدب 9: 187 .

حيثُ جاءتْ (صار) في هذا الشاهدِ تامةً مكتفيةً بمرفوعِها، فالضمير المتصلُ في محل رفعِ فاعلٍ ؛ لأنها جاءتْ هنا بمعنى الفعل انتقلْنا أو رجعنا، أي: بمعنى الفعل التام الذي يأخذُ فاعلاً ؛ فمعنى (صِرنَا إِلَى الْحسنَى) أي: انتقلْنا أو رجعنا إلى الحسنى ؛ فلا تحتاج في مثل هذا الموضع إلى خبرٍ لتمامِها .

ومما خَرجه النحاةُ على التمامِ أيضاً لامرئ القيس، في بابِ (باتَ) قولُه (مِن المتقاربِ) :

وباتَ وباتَتْ لَـه لَيلَةٌ   كَلَيلَةِ ذِي الْعائِرِ الأَرمدِ (1)

فـ(باتَ) الأولى تامةٌ مكتفيةٌ بمرفوعِها، ولا تحتاج إِلى الخبرِ ؛ لأنها بمعنى الفعل، وهو النوم، أي: نام، وتأتي تامةً أيضاً إذا كانت بمعنى: عرس، وهو النزولُ آخر الليل، وقالوا: باتَ بالقومِ، أي : نزلَ بهم ليلاً (2)، فكل ما جاء على هذه الشاكلةِ فـ(باتَ) فيه تامةٌ لا تحتاج إلى خبرٍ، بل تكتفي بمرفوعِها.

وقد وهم محي الدين الدرويشُ عندما نسب هذا الشاهد لامرئ القيس ابن عانس، وهو شاعر آخر، غير امرئ القيس بن أوسِ بن حجرٍ الكندي، والصواب أن هذا الشاهد لامرئ القيس الكندي، وقد أثبتَ السكري في روايةِ الديوان هذا الشاهد لامرئ القيسِ الكندي وليس لابن عانسٍ(3) .

أما عن باقي أخواتِ كان، فتكون تامةً إذا كانت بمعنى الفعل، فمثلاً: أمسى وأصبح تكونان تامتين إذا دلتا على الدخول في وقتِ المساءِ أو الصباحِ، كما في قولِهِ عز وجل :" فَسبحان اللهِ حِين تُمسون وحِين تُصبِحون " (الروم : 17)، وكذلك دام تكون تامةً، إذا كانت بمعنى بقي، نحو قولِهِ عز وجل: " خَالِدِين فِيها ما دامتِ السمواتُ والأرض " (هود: 107)، أي: ما بقيتِ السمواتُ والأرض .

1.ينظر: ديوان امرئ القيس2: 644 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 235 ، العيني: المقاصد النحوية 1: 418 .

2.ينظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 238 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 97-98 ، ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1: 228-229 ، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378 .

3. ينظر: ديوان امرئ القيس2: 644 ، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 5: 378 .

5.4.2 إن وَأَخَوَاتُهَا :

وهي حروفٌ ناسخةٌ، تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ فتنسخُها ؛ أي: تنصب المبتدأ؛ فيسمى اسمها، وترفع الخبر ؛ فيسمى خبرها، وهي: إن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، وليتَ ، ولعل . نحو قولنا: إن النحو رياضةُ العقول، ولعل القلوب صافيةٌ .

ومن المسائل النادرةِ في هذا البابِ التي انفرد بها سيبويهِ، وأنكرها سائر النحاةِ مجيء اسمِ إن وخبرها نكرةً، مستدلاً ومثبتاً هذا بقول امرئ القيسِ (من الطويل) :

وإن شِفَاء عبرةٌ مهراقةٌ فَهلْ عِنْد رسمٍ دارسٍ مِن معول (1)

ففي هذهِ الروايةِ للشاهدِ التي انفرد بها سيبويهِ جاء اسم (إن) نكرةً وهو (شِفَاء) وكذاك جاء خبرها نكرةً وهو(عبرةٌ) . قالَ سيبويهِ: إن هذا الوجه حسن ؛ لأن كليهما نكرةٌ، وكرر هذا القولَ ابن عصفورٍ الإشبيلي، وابن مالكٍ الأندلسي، منسوباً إلى سيبويهِ (2).

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خرجها أبو جعفرٍ النحاس متكئاً ومستنداً على قول سيبويهِ وروايتهِ السابقةِ، قولُه تعالى:" وإن كثِيراً ليضِلون بِأهوائِهِم بِغيرِ عِلْمٍ " (الأنعام: 119)، فجاء اسم (إن) نكرةً في هذه الآيةِ (كثيراً) . وقالَ أبو جعفرٍ:" وصلح أن يكون اسمها نكرةً ؛ لأن فيها فائدةً، وليس الخبر معرفةً، وهذا حسن عند سيبويهِ "(3) .

لقد رفض النحاةُ قولَ سيبويهِ هذا ؛ لمخالفتِهِ السماع، والقياس، والإجماع، ويعود سبب الزلل أو الوهمِ الذي وقع فيهِ سيبويهِ إلى الروايةِ التي انفرد بذكرها، فهذهِ الروايةُ لم ترد إلا في كتابِهِ، وكتبٍ من نقلَ رأيه، فكما يقولُ البغدادي :

1.سيبويه:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ،2004م ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط4، 2: 142-143

2.ينظر: سيبويه: الكتاب 2 : 142-143 ، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1 : 405 ، ابن مالك: شرح التسهيل 1 : 398.

3.النحاس:أبو جعفر:إعراب القرآن ، 1988م ، ت:زهير غازي زاهد ، علم الكتب بيروت ، ط3، 2: 93-94 .

"إن الروايةَ المشهورةَ في هذا البيتِ، (وإن شفائِي) بالإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ، وهذا هو الرأي المشهور المعروفُ "(1)، الذي يتوافقُ مع السماعِ، والقياسِ، والإجمـاعِ، فاسم"إن" معرفةٌ، وهو: شفائي، وخبرها نكرةٌ، وهو: عبرةٌ ؛ وهذا هو الرأي المعتمد في هذا الشاهدِ .

6.4.2 أَن بمعنى لعَل :

(لعل) من أخواتِ إن ، تنصب المبتدأ ؛ فيسمى اسمها، وترفع الخبر ؛ فيسمى خبرها، والجمهور على أن (لعل) بسيطةٌ ولامها أصلٌ، وقيلَ: مركبةٌ من عل، واللام زائدةٌ، وقيلَ: لام الابتداءِ، وفيها لغاتٌ عِدةٌ، أوصلَها النحاةُ إلى ثلاثَ عشرةَ لغةً، من أشهرِها: عل ، ولعن ، وعن ، ولأن ، وأَن ، ولَغَن ، وغَن (2) .

ومما أثبته النحاةُ من هذهِ اللغاتِ، معتمدين ومستندين على قول امرئ القـيسِ (من الكامل) :

عوجا علَى الطلَلِ الْمحِيلِ لأننَا   نَبكِي الديار كما بكى ابن حِذَامِ (3)

ذكر النحاةُ أن (لأننَا) في قولِهِ هنا بمعنى لعلنا، وهي لغةُ امرئ القيسِ، كمـا أشار إلى ذلك بعض المؤلفين (4) .

ومما حمِلَ على هذا الشاهدِ قراءةُ أهل المدينةِ، وابن كثيرٍ، وأبي عمروٍ، لقولِهِ تعالى :"أَنها إِذَا جاءتْ لا يؤْمنُون " (الأنعام : 109) بالفتح، فيـرون أَن (أَن) هنـا بمعنى (لعل) كما في قول امرئ القيسِ (5)، أي: لعلها إذا جاءتْ لا يؤمنون .

1.البغدادي :خزانة الأدب 9: 278، ينظر أيضاً: الشنتمري: تحصيل عين الـذهب ص:285 ، مكرم(عبد العال سالم): شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ص: 72-73.

2.ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 447 ، السيوطي:همع الهوامع2 : 153-154 .

3.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ق2 :959 .

4.ينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 148 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجـاجي س2: 764 ، البغدادي: خزانة الأدب 4: 378 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ق2: 960 .

5. ينظر : أبو حيان: البحر المحيط 4: 204 ، ابن مالك: شرح التسهيل 1: 427 ، البغـدادي: خزانة الأدب 4: 378 .

ومن المنثور ما حكاه الخليلُ من قول بعض العرب: اِئتِ السوقَ أنك تشتري منها شيئاً ، فأنك هنا بمعنى لعلك (1) ، أي: لعلك تشتري منها شيئاً.

7.4.2 مَجِيْء خَبَر لَعَل فِعْلاً مَاضِياً :

اختلفَ الحريري وابن هشامٍ الأنصاري حولَ مجيءِ خبرِ (لعل) فعلاً ماضياً ، فيرى الحريري أن خبر (لعل) لا يأتي فعلاً ماضياً ، أما ابن هشامٍ الأنصاري فيقر بمجيءِ خبرِ (لعل) فعلاً ماضياً ، لذا يقولُ ابن هشامٍ في هذا الصددِ: "ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري "(2) .

حيثُ استدل ابن هشامٍ على صحةِ ما ذهب إليهِ بالاعتمادِ على السماعِ سواء من المنظومِ ، أم المنثور ، فمما ذكره ابن هشامٍ من المنظومِ ، قولُ امرئ القيس (من الطويل) :

وبدلْتُ قَرحاً دامِياً بعد صِحةٍ لَعل منَايانَا تَحولْن أبؤُسا (3)

ففي هذا الشاهدِ جاء خبر لعل فعلاً ماضياً (تَحولْن) ، فالجملةُ الماضيةُ في موضع الخبر لـ (لَعل) .

واستدل كذلك ابن هشامٍ من المنثور ، بقول المصطفى- صلى اللهُ عليهِ وسلم –:" ما يدريك لعل اللهَ اطلع على أهل بدرٍ ، فقالَ: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم " (4) ، فاطلع في موضع الخبر لـ (لَعل) ، وهي جملةٌ ماضيةٌ .

أما القياس ، فقد قاس ابن هشامٍ مجيء خبرِ لعل فعلاً ماضياً على (ليتَ) ، وهي بمنزلةِ (لعل) ، كما في قولِهِ تعالى :" يا لَيتَنِي مِت قَبلَ هذَا "(مريم:23) ،(5)

1.ابن مالك : شرح التسهيل 1: 427 .

2. ابن هشامٍ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت ، 2003 م ، 1: 318 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس2: 551 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 318 .

4.النووي ، أبو زكريا محي الدين ، صحيح مسلم "المنهاج" ، 1999م ، رقمه وخرج أحاديثه: عرفان حسونة ، ت: محمد المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، ط1 ، 8: 117 .

5.ابن هشامٍ : مغني اللبيب 1: 318 .

وقولِهِ:" يا لَيتَنِي كُنْتُ تُراباً " (النبأ:40)، فكما جاء خبر ليتَ فعلاً ماضياً، فكذلك لعل يأتي خبرها فعلاً ماضياً(1) ؛ لأنهما سيان.

وبناء على هذهِ الأدلةِ التي ذكرها ابن هشامٍ من السماعِ والقياسِ فقد ثَبتَ مجيء خبر لعل فعلاً ماضياً، ولم يعد هنالك مجالٌ لرد هذا أو رفضِهِ.

8.4.2 اتصَالُ مَا بِـ"لكِن" :

تتصلُ ما بـ(إن وأخواتِها) فتكفها عن العمل ؛ أي: لا تأخذُ اسماً ولا خبراً ويطلقُ عليها حينئذٍ - كاف ومكفوفٌ - ، وبذا يزولُ اختصاصها بالأسماءِ، فتدخلُ حينئذٍ على الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ على حدٍ سواءٍ، ومن الأمثلةِ على دخولِها على الجملةِ الفعليةِ قولُه تعالى :"إنما يخْشَى اللهَ مِن عِبادِهِ الْعلَماء " (فاطر:28)، ومن الأمثلةِ على دخولِها على الجملةِ الاسميةِ قولُه تعالى :"إنما الْمؤْمِنُون إخْوةٌ فأَصلِحوا بين أَخَويكُم "(الحجرات:10) .

ومن الشواهدِ الشعريةِ التي طرقها النحاةُ من شعر امرئ القيس على زوال عمل (لكن) لدخول (ما) عليها، قولُه (من الطويل) :

ولَكِنما أَسعى لِمجدٍ مؤَثل وقد يدرك الْمجد الْمؤَثلَ أَمثَالي(2)

ففي هذا الشاهدِ دخلت (ما) الكافةُ على (لكن) فكفتْها عن العمل، وأزالتْها عن اختصاصِها بالأسماءِ ؛ فدخلتْ على الفعل هنا وهو(أَسعى)، فَبطُلَ بذا عملُها ؛ لأن الأصلَ في إعمالِها اختصاصها بالأسماءِ ؛ فلما زالَ الاختصاص هنا بدخول (ما) أُلغيتْ، ولم تعد عاملةً، وما قلناه عن (لكن) ، يقاس على سائرِ أخواتِ (إن)، ما عدا (ليت) " فإنها تبقى على اختصاصِها "(3) وإن دخلتْ عليها ما، وكذلك فإن (لكن) تلغى ويزولُ عملُها إذا كانتِ النون ساكنةً غير مشددةٍ .

1.ابن هشام : مغني اللبيب 1: 318 .

2.ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع2: 207 ، الأهدل: الكواكب الدرية1: 269 ، سلطان(زهير عبد المحسن): المؤاخذات النحوية ص:300 ، الصيداوي(يوسف): الكفاف1: 491.

3. ابن عصفور:علي بن مؤمن الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير" ، ت: صاحب أبو جناح ، 1: 434 .

9.4.2 لا النافِيةُ لِلْجِنْس :

وهي من النواسخ التي تعملُ عملَ إن وأخواتِها ؛ فتنصب المبتـدأ ؛ فيـسمى اسمها، وترفع الخبر ؛ فيسمى خبرها، وهي لنفي الجنسِ كلِه عن اسمِها، بخلافِ لا النافيةِ للوحدةِ الملحقةِ بـ(ليس) عند الحجازيين، نحو قولنا: لا مذنب هنا، فهي تنفي وجود جنسِ المذنبين كافةً، بخلافِ قولنا: لا مذنب هنا، فهي تنفـي وجـود مـذنبٍ واحدٍ، لذلك يقالُ: بل اثنان أو ثلاثة، ولا يصح هذا القولُ بعد (لا) النافيةِ للجنسِ (1).

وقد وضع النحاةُ شروطاً لإعمال لا النافيةِ للجنسِ منهـا: أن يكـون اسـمها وخبرها نكرتين، وألا يفْصلَ بينَها وبين اسمِها، وألا تدخلَ الباء عليها .

أما اسمها فله حكمان: البناء على الفتح إذا كان مفرداً، والنصب بالفتح إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، أي: أنه معرب(2).

ومما طرقه النحاةُ في هذا البابِ، وفصلوا القولَ فيه، قولُ امرئ القـيسِ (مـن البسيطِ):

ويلُمها فِي هواءِ الْجو طَالِبةً ولا كَهذَا الَّذِي فِي الأَرضِ مطْلُوب (3)

تعددتْ آراء النحاةِ وتخريجاتُهم في قولـهِ : (ولا كَهـذَا الـذِي فِـي الأَرضِ مطْلُوب)، فـ(لا) النافيةُ للجنسِ، والكافُ اسم (لا) مضافٌ إلى اسمِ الإشـارةِ، قـالَ البغدادي: ولا يضر إضافةُ الكافِ إلى اسمِ الإشارةِ ؛ فإنهـا بمعنـى (مثـل) ، ولا تتعرفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، والخبر محذوفٌ تقديره: موجود (4) .

أما الرأي الآخر، فقد نقلَ ابن السراجِ في الأصول عن سيبويهِ أن اسم (لا) في مثل هذا محذوفٌ، والكافُ حرفٌ، نحو قولك: لا عليك، أي: لا بأس عليك(5) .

وتبعاً لهذا التعددِ في التخريجِ، اختلفتْ كـذلك آراء النحـاةِ فـي (مطْلُـوب)

1.ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 360-361 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 252-253 .

2.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 5-6 ، مغالسة: النحو الشافي ص:254-255 .

3.ينظر: سيبويه: الكتاب2: 294، الشنتمري: النكت1: 604 ،البغدادي: خزانة الأدب 4: 90 .

4.البغدادي : خزانة الأدب 4: 90 .

5.المصدر نفسه 4: 91.

فذكر سيبويهِ وجهين هما: الرفع على الوصفيةِ حملاً على موضع الكافِ ؛ لأنها في تأويل رفعٍ على الابتداءِ، وأيده في هذا الأعلام . والوجه الآخر: النـصب حمـلاً على اللفظِ أو على التمييزِ والتفسير، نحو قولك: لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً (1).

وكذلك ذكر البغدادي وجهين آخرين هما: الرفع على أن (مطْلُوب) عطفُ بيانٍ، ولم يقلْ بهذا سواه، والوجه الآخر: أن (مطْلُوب) مبتدأٌ مؤخر، وما قبله الخبر، ونقل النحاس عن أبي الحسن الأخفشِ، أن هذا هو الرأي الجيدِ (2) .

وأرى أن كلا الرأيين اللذين قيلا في تخريجِ اسمِ (لا) أو خبرِهـا صـحيحان ؛ فعلى الرأي الأول اسم (لا) الكافُ ؛ ولكن بشرطِ اعتبارِها اسم، والخبر محـذوفٌ، وعلى الرأي الآخرِ اسم (لا) محذوفٌ، والخبر الجار والمجـرور(كهـذَا)، أي: أن الكافَ حرفٌ، أما (مطْلُوب) فالراجح فيها قولان : الأولُ : ما ذهب إليه سيبويهِ وهو أن (مطْلُوب) صفةٌ حملاً على موضعِ الكافِ ؛ لأنها كما يرى سيبويهِ في موضـعِ رفعٍ على الابتداءِ ، أما الرأي الثاني الراجح أيضاً : فهو الـذي ذكـره البغـدادي فـ(مطْلُوب) مبتدأٌ مؤخر، وما قبله الخبر، وأما من خرج (مطْلُوب) على أنها عطفُ بيانٍ فهذا التخريج لا يستقيم هنا ؛ لأنه يستدعي وجود بدلٍ ومبدلٍ منه، وكذلك فـإن البدلَ على نيةِ إعادةِ العامل ؛ وكلا الأمرين يصعب تأويلُهما، وأما من قالَ بالنصبِ؛ فلا حجةَ لهم أيضاً ؛ لأن هذا البيتَ لم يرو بالنصبِ، وإنما روي بالرفع فحسب، فهذا التخريج بعيد عن الصحةِ لعدم وجودِ روايةٍ تؤازره .

10.4.2 لا سيمّا :

لهذا التركيبِ أحكام عِدةٌ ؛ فـ(لا) النافيةُ للجنسِ، و(سي) لهـا حكمـان : النصب أو البناء على الفتح، وفي (ما) عِدةُ وجوهٍ: إما اسماً موصولاً، وإما زائدةً ، وإما نكرةً تامةً، ولك في الاسمِ المعرفةِ بعدها وجهان : مضافٌ إليه أو خبر لمبتـدإٍ محذوفٍ وإن كان الاسم بعدها نكرةً ؛ فيضافُ وجه ثالثٌ، وهو النصب على التمييز.

1.ينظر: سيبويه: الكتاب2: 292-294 ، الشنتمري: النكت 1: 604.

2. البغدادي: خزانة الأدب 4: 90-91 .

ومما بسطَ فيه النحاةُ القولَ على (لاسيما)، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

ألا رب يومٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهما   و لا سِيما يومٍ بِدارةِ جلْجل (1)

حيثُ روي (يوم) في قول امرئ القيسِ هذا بالأوجهِ الثلاثةِ ؛ بالرفعِ والنصبِ والجر فأما الرفع فعلى الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ، ويجوز في (ما) وجهان: أن تكـون اسماً موصولاً، والجملةُ بعدها صلةُ الموصول، أو أن تكون نكرةً موصوفةً بالجملةِ والتقدير: ولا مثلَ الذي هو يوم، أو ولا مثلَ شيء هو يوم، وخبر لا على التقـدير الأول محذوفٌ، وعلى التقدير الثاني: (ما) النكرةُ الموصوفةُ بالجملةِ بعدها .

أما الجر ؛ فعلى الإضافةِ، و(ما) زائدةٌ بين المـضافين، أو نكـرةٌ تامـةٌ غيـر موصوفةٍ في موضعِ خفضٍ على الإضافةِ، و (يومٍ) بدلٌ منها، والخبر محذوفٌ .

أما النصب ؛ فعلى عِدةِ وجوهٍ : أنه منصوب بإضمار فعلٍ، والتقـدير: لا مثـلَ أعني يوماً، و(ما) زائدةٌ ، وقيلَ : منصوب على الظرفيةِ بما في (بِدارةِ) مـن معنـى الاستقرار، وما اسم موصولٌ مضافٌ إليه، والتقدير: لا مثلَ الذي استقر يوماً، وقيلَ : منصوب على التمييز، كما يقع التمييز على (مثل) في قولِهِ تعالى :" و لَو جِئْنَا بِمِثْلِـهِ مدداً " (الكهف :109)، و(ما) زائدةٌ كافةٌ لـ(سي) عن الإضافةِ ؛ وهي عوض عـن الإضافةِ، وقيل: ما نكرةٌ تامةٌ غير موصوفةٍ في موضع خفضٍ بالإضافةِ، والمنصوب تفسير لها، والتقدير: ولا مثلَ شيءٍ يوماً (2).

أما التخريج الرابع للنصبِ ؛ فهو على الاستثناءِ، وقد لقي هذا الرأي الـرفض الشديد، والنقد الكثير، فقد ذهب جمهور الكوفيين وجماعةٌ من البصريين: كالأخفش، وأبي حاتمٍ، والفارسي، والنحاسِ، وابن مـضاءٍ، إلـى أن (لا سـيما) مـن أدواتِ الاستثناءِ، وأن ما بعدها منصوب على الاستثناءِ (3).

---

1. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160 ، الأشموني: شرح الأشـموني 1: 529 ، وينظـر: ديوان امرئ القيس: 1: 178، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444.

2.ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 325-326 ، المرادي: الجنى الـداني ص:332-334 ، ابن هشام: مغني اللبيب1: 343-344 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 444- 446 .

3. ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير3: 997-998 ، السيوطي: همع الهوامع 3: 291-292 ، الكيشي: الإرشاد إلى علم الإعراب ص: 260 .

قالَ الخضراوي: لما كان ما بعد (سيما) بعضاً مما قبلَها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادةِ، كان استثناء من الأول ؛ لأنه خرج عنـه بوجـهٍ لـم يكـن لـه بطريـق الأولويةِ (1) .

وعضد فخر الدين الخوارزمي هذا الرأي، وقالَ في ترجيح هـذا الـرأي: إن الواو مقحمةٌ بين العامل والمعمول، فلا يقالُ: جاءني القوم وإلا زيداً (2) .

ورفض جمهور النحاةِ – ولا سيما البصريون- هذا الرأي ، فـ(لا سيما) كما يصرحون ليستْ من أدواتِ الاستثناءِ، ولا يجـوز أن ينتـصب مـا بعـدها علـى الاستثناءِ؛ ودليلُهم في هذا عِدةُ أمورٍ :

أ- أن (لا سيما) ليستْ بمنزلةِ (إلا) ؛ فيجوز تخفيفُ (لا سيما)، ويجوز حذفُ (لا) منها للعلمِ بها ؛ فهي ليستْ بمنزلةِ (إلا)، وكذلك لو كانتْ بمعنى (إلا) لما جاز دخولُ الواوِ عليها، كما لا يجوز دخولُها على (إلا).

ب- أنها ليستْ للاستثناءِ أصلاً ؛ لأن الاستثناء يثْبِتُ للمستثنى حكماً ضد حكمِ المستثنى منه، ولا سيما تُثْبِتُ للثاني حكم الأول، ولكن بطريقِ الزيادةِ .

ج- وكذلك ما يبطلُ كونَها أداةَ استثناءٍ دخولُ الواوِ عليها، فالواو لا تفصلُ بين العامل والمعمول، أو بين المستثنى والمستثنى منه (3)، فإذا ثَبتَ دخولُ الواوِ ؛ وهو ثابتٌ، تبين لنا فساد رأي من اعتبرها من أدواتِ الاستثناءِ ؛ لأنها عندئذٍ تفصلُ بين المستثنى والمستثنى منْه، وهذا بالطبعِ لا ترضونه، فكيفَ جعلتموها إذاً مـن أدواتِ الاستثناءِ وأنتم لا ترضون هذا .

---

1. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 3: 292 .
2. الخوارزمي : فخر الدين ، شرح أبيات المفصل ، 1999م ، ت: محمد نور رمضان ، الكلية الإسلامية الجماهيرية العظمى طرابلس ، ط1، 1: 360-362 .
3. ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 1: 529 ، السيوطي: همع الهوامع 3: 292 ، البغـدادي: خزانة الأدب 3: 447 ، الأيوبي: الكناش 1: 200- 201.

أما عن حكمِ (سي) فيما سبقَ من حيثُ الإعراب و البناء، فتكـون معربـةً إذا عدتْ (ما) اسماً موصولاً مضافاً إليه، أو إذا عدتْ (ما) زائدةً، ويوماً مضافاً إليه، أو إذا عدتْ (ما) نكرةً تامةً مخفوضةً بالإضافةِ، وما سوى ذلـك تكـون (سـي) فيـهِ مبنيةً .

وبناء على التحليل السابق؛ فالرأي المعتمد والراجح في قول امرئ القيس(ولا سِيما يومٍ بِدارةِ جلْجل) لدى جل النحاةِ والعلماءِ جر (يومٍ) على الإضافةِ لـ(سي)، و(ما) زائدةٌ، أما رفع (يومٍ) فهو قليلٌ، والأقلُ النصب(1)، وإنما قلنا إن الجر أرجحها لعدمِ تكلفِ التأويل والتقدير كما في الرفعِ والنصبِ .

1.ينظر: الخوارزمي: شرح المفصل فـي صـنعة الإعـراب الموسـوم بـالتخمير 1: 468 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 445 .

الفصلُ الثالثُ

المنصوباتُ

1.3 التعَدي واللزوْم :

الفعلُ اللازم: يقصد به الفعلُ الذي يكتفي بمرفوعِهِ ؛ لإتمامِ معنى الجملةِ لذا فإنه يوسم بالفعل القاصرِ لاقتصارِهِ على الفاعل فحسب .

الفعلُ المتعدي: وهو الفعلُ الذي لا يكتفي بمرفوعِهِ لإتمامِ معنى الجملةِ ، بلْ يحتاج إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، أو اثنين، أو ثلاثةٍ ؛ لإتمامِ معنى الجملةِ .

وقبلَ الولوجِ في تبيان طرقِ تعديةِ الأفعال، فإن هنالك زمرةً من الأفعال تأتي لازمةً قاصرةً تارةً، و تأتي متعديةً تارةً أخرى، ومن الشواهدِ التي ضربتْ مثالاً عليها قولُ امرئ القيس (من الطويل):

غَدائِره مستَشْزِراتٌ إلى الْعلا　　　يضِلِ الْعِقَاص فِي مثَنى ومرسل (1)

حيثُ قالَ الزوزني ما نصه: الاستشزار: الرفع والارتفاع، فيكون الفعلُ منه تارةً لازماً، وتارةً متعدياً ؛ فمن رواه بكسر الزاي جعلَه مِن اللازمِ، ومن روى بفتحِها جعلَه من المتعدي (2) .

واختلافَ النحاةُ أيضاً في الفعل (شَبه) هل يتعدى إلى المفعول الثاني بوساطةِ الباءِ، أم بغيرها ؟ قال ابن مالك الأندلسي: " المشهور تعديةُ (شبه) إلى مشبهٍ ومشبهٍ به دون باءٍ"(3) واستدل ابن مالكٍ على صحةِ هذا القول بقول امرئ القيسِ (من الطويل):

فَشَبهتُهم فِي الآل لَما تَكَمشُوا　　　حدائِقَ دومٍ أو سفِيناً مقَيرا (4)

----

1. البغدادي : خزانة الأدب 10: 127 .

2.المصدر نفسه 10: 131 .

3. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، 1985م ، ت: طه محسن ، الجمهورية العراقية ، ص: 33 .

4.المصدر نفسه ص: 33.

ويرى ابن مالكٍ: أنه "يجوز أن يعدى إلى الثاني بالباءِ، نحو قولنا: شبهتُ كـذا بكذا، واستدل ابن مالكٍ على جواز تعديتِهِ بالباءِ، بقـول أم المـؤمنين- رضـي اللهُ عنها- : شبهتمونا بالحمرِ والكلابِ "(1) .

ويقولُ ابن مالكٍ: يخَطِئُ بعض المعجبين بآرائِهم سيبويهِ وغيـره مـن أئمـةِ العربيةِ في قولِهم: " شبه كذا بكذا "، ويزعمون أن هذا الاستعمالَ لحن، وأنه لا يوجد في كلامِ من يوثَقُ بعربيتِهِ، والواجب ترك الباءِ، وليس الذي زعموا بالصحيحِ ؛ بلْ سقوطُ الباءِ وثبوتُها جائزان، وسقوطُها أشهر في كلامِ القدماءِ، وثبوتُهـا لازم فـي عرفِ العلماءِ(2) .

1.1.3 طُرقُ تَعْدِيةِ الأفعال :

نستطيع أن نصير الفعلَ اللازم فعلاً متعدياً، والفعلَ المتعدي إلى واحدٍ متعـدياً إلى اثنين، وفْقَ مسائلَ وطرقٍ وضعها النحاةُ بناء على استقراءِ كلامِ العربِ، وهي:

أولاً: إدخالُ همزةِ النقل أو التعديةِ على الأفعال، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ عليهـا، قولُ امرئ القيسِ (من الوافر) :

أَصد نِشَاص ذِي الْقَرنَين حتى تَولى عارض الْمِلِكِ الْهمامِ (3)

فالشاهد هنا تعديةُ (صد) بوساطةِ همزةِ النقل أو التعديةِ .

ثانياً: إدخالُ حرفِ الجر المناسبِ للمعنى، وأشهر حروفِ الجر التي استخدمها النحاةُ لتعديةِ الأفعال ؛ حرفُ الباءِ التي تكون بمنزلةِ همزةِ النقل أو التعديةِ، ومن الشواهدِ التي ساقها النحاةُ في هذا البابِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

كُميتٍ يزِل اللبد عن حال متْنِهِ كمـا زلتِ الصفْواء بِالْمتَنَـزل (4)

فقولُه: (كما زلتِ الصفْواء بِالْمتَنَزل) معناه: كما أزلتِ الصفواء المتنزلَ، فالباء

---

1. ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 33 .
2. المصدر نفسه ص: 33-34 .
3.ينظر: ديوان امرئ القيس2: 563 ، البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 350.
4.ديوان امرئ القيس1: 249 ، ينظر عجزهـ: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202 .

هنا للتعديةِ ؛ وهي بمنزلةِ أو بمعنى الهمزةِ، من حيثُ إفادةُ النقل أو التعديـةِ ؛ لأن ما نُقِلَ بالهمزةِ بمعنى ما نُقِلَ بالباءِ فلا فرقَ بين قولنا: أزللْتُه، وزللْتُ بِهِ، وبين قولنا أذهبتُ زيداً، وذهبتُ بِهِ(1) .

ومن الآياتِ الكريمةِ التي خُرِجتْ على منوال قول امرئ القيسِ هـذا، قولُـه تعـالى:" ولو شاء اللهُ لذهب بسمعِهم وأبصارِهم " (البقرة:20)، فجاءتْ باء النقل أو التعديةِ هنا بمعنى الهمزةِ، كما في قول امرئ القيسِ، إذ المعنى: أذهب اللهُ سـمعهم وأبصارهم (2) .

ومن الشواهدِ أيضاً التي ضربها النحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ على باءِ التعديةِ، قولُه (من الطويل) :

خَلَيلَي مرا بِي علَى أُم جنْدبِ   لِنَقْضِي حاجاتِ الْفُؤَادِ الْمعذبِ (3)

فقولُه: (مرا بِي) معناه: (أمِراني وأنتما معي) (4)، فالباء هنا بمنزلةِ الهمزةِ، من حيثُ إفادتُها معنى التعديةِ والنقل ؛ فمن خلال ما أطلقَ عليهِ النحاةُ (بـاء النقـل أو التعديةِ) نستطيع أن نحولَ الفعلَ اللازم فعلاً متعدياً، والفعلَ المتعدي إلى واحدٍ متعدياً إلى اثنين كما سبقَ من خلال الشواهدِ السابقةِ الذكر .

2.1.3 صِيْغَةُ " تَفَاعَلَ " مِنْ حَيْثُ اللزوم والتَعدي :

لصيغةِ (تَفَاعلَ) أحكام عِدةٌ من حيثُ اللزوم والتعدي ، فتأتي تـارةً لازمـةً ، وتارةً أخرى متعديةً .

1.ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 603-604 ، السبتي: البسيط في شـرح جمـل الزجاجي س2: 856-857 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 202- 203 .

2. السبتي : البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 856.

3. ديوان امرئ القيس 1: 362 ، ينظر شطرهـ : الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح أبيـات الإيضاح 2: 825.

4.الجرجاني ، عبد القاهر : كتاب المقتصد في شـرح الإيـضاح ، 1982 ، ت:كـاظم بحـر المرجان ، دار الرشيد الجمهورية العراقية ، 2 :826.

حيثُ يرى السبتي أن (تفاعلَ) يوجد على معنى فَعلَ، ويوجد على معنى فَعـلَ أحدهما بالآخر ما فَعلَ الآخر بِهِ، فإن كان على معنى فَعلَ، وجِد متعدياً"(1) .

ومن الشواهدِ التي أوردها البطليوسي والسبتي والسيوطي على مجيءِ (تَفَاعلَ) متعدياً بمعنى (فَعلَ)، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

تَجاوزتُ أحراساً عليها ومعشَراً   عليّ حِراصاً لَو يسِرون مقْتَلِي (2)

فقولُه: (تَجاوزتُ أحراساً) جاء متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، إذ المعنى: جـزتُ أو خلفْتُ، فأشار سيبويهِ إلى أن (تفاعلَ) قد يكون من واحدٍ، ويـكون متعدياً (3) ، كمـا في هذا الشاهدِ، فـ(تَجاوزتُ) وقع الفعلُ فيهِ من واحدٍ ؛ لذلك تعدى، ومن الأمثلـةِ التي وجهها البطليوسي قياساً على هذا الشاهدِ، قولُنا: تجاوزتُ المكان، وتقاضـيتُ الدين، وتعاطيتُ الشيء، وتعاهدتُ ضيعتِي(4)، أما إذا دلتْ صيغةُ (تَفَاعـلَ) علـى المعنى الثاني ؛ أي: أن كلاً منهما فعلَ بالآخر كما فعلَ الآخر بـه، فتـأتي علـى ضربين:

أحدهما: أن يكون من فِعلٍ يتعدى إلى اثنين، نحو: تعاطينا الدراهم، فـالمعنى: أعطيتُه وأعطاني الدراهم ؛ فما كان هكذا تعدى(5) .

ومن الشواهدِ التي تثبتُ ذلك قولُ امرئ القيس (من الطويل):

فلَما تَنَازعنَا الْحدِيثَ وأَسمحتْ   هصرتُ بِغُصنٍ ذِي شَماريخَ ميال (6)

فقولُه:(تَنَازعنَا الْحدِيثَ) متعد إلى واحدٍ؛ لأن (تَنَازع) في الأصل متعـد إلـى

----

1. السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415 .

2. ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني ق2 : 651، وينظر مصدره: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415 .

3. ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ق2 :652 .

4. البطليوسي: عبد الله بن السيد ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، 1979م ، ت: حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ الرياض ، ط1، ص: 102 .

5. السبتي : البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415 .

6. البطليوسي: ابن السيد ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتـاب ، القسم الثالث ، 1983م ، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، المكتبة العربية القاهرة ، ص: 395 .

مفعولين نحو: نازعتُ زيداً الحديثَ، فلما دل على التشارُكِ في الفعل اتحد كل من الفاعل والمفعول الأول في القيامِ بالحدثِ ؛ فأصبحا الفاعلَ، وصار المفعولُ الثاني مفعولاً أولَ .

الآخر: أن يكون من فعلٍ يتعدى إلى واحدٍ، نحو: تضاربنَا وتقاتلْنَا وتشاتمنَا، فهذا الضرب لا يتعدى أبداً ؛ لأنك قد أسندتَ الفعلَ إلى كل واحدٍ منكما وجعلْتَه فاعلاً، وتضمن الكلام أن كل واحدٍ منكما ضارب أو قاتلَ أو شاتم صاحبه ؛ فلذلك امتنع من التعدي(1) .

3.1.3 ما أُلحِقَ بِأَفْعَال الْقُلُوْبِ { قالَ } :

يأتي الفعلُ من القول على استعمالين ؛ فيكون متعدياً إلى اثنين، وذاك حينَما يضمن معنى الظن، أما الاستعمالُ الآخر فيأتي متعدياً إلى واحدٍ إذا كان بمعنى نطقَ أو تلفظَ.

الاستعمالُ الأولُ: وهو تضمين (قالَ) معنى الظن، فتلحقُ (قالَ) عندئذٍ بأفعال القلوبِ، فتنصب مفعولين ؛ أصلُهما مبتدأٌ وخبر، ولكن ضمن شروطٍ محددةٍ وهي: أن يكون الفعلُ مضارعاً لمخاطبٍ، وأن يتقدمه أداةُ استفهامٍ بحيثُ لا يفصلُ بينَه وبينَها فاصلٌ سوى الظرفِ والمجرورِ، وأن يتضمن الفعلُ معنى الظن (2).

ولكن ثمةَ لُغةٌ تنسب إلى بني سلَيمٍ تُعمِلُ أو تُجري القولَ مجرى الظن مطلقاً دون قيدٍ أو شرطٍ، فقد ذكر ابن عصفور، وابن هشامٍ أن بني سلَيمٍ يجرون القولَ مجرى الظن مطلقاً(3)، ومن الشواهدِ التي رويت على هذه اللغةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

1.ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب ص: 396 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 415.

2.ينظر: ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي1: 462،الغلاييني:جامع الدروس العربية ص: 360.

3.ينظر : ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 462 ، ابن عصفور: المقرب 323 ، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65-66 .

إذَا ما جرى شأوين وابتَل عِطْفُه   تَقُولُ: هزيز الريح مرتْ بِأَثْأبِ (1)

فقولُه: (هزيز الريح) أورده ابن عصفورٍ، وابن هشامٍ، على إجراءِ بني سليمٍ (تَقُولُ) مجرى (تظن) بغض الطرفِ عن الشروطِ التي حـددها النحـاةُ، فنـصبت (تَقُولُ) هنا مفعولين، الأولُ: (هزيز الريح)، والآخر: الجملة (مرتْ بِأَثْأبِ) .

وقد روي هذا الشاهد برفعِ (هزيز) على أنه خبر مبتدأٍ مـضمرٍ، أي: هزيـزه هزيز الريح (2) .

الاستعمالُ الثاني: وهو ألا يتضمن القولُ معنى الظن ، فيأتي بمعنى نطـقَ أو تلفظَ مثلاً فيتعدى إلى واحدٍ فقطْ، سواء أكان صريحاً أم حكايةً، أي: في تقديرِ جملةٍ محكيةٍ بالقول ، والمفعولُ الصريح أو المفرد هنا على ضربين :

الأولُ: المفرد المؤدى بِهِ معنى الجملةِ، كالحديثِ والشعرِ والخطبةِ ؛ نحو: قلتُ حديثاً وشعراً وخطبةً ، فتنصبه على المفعول بِهِ ؛ لأنه اسم للجملةِ .

الثاني: المفرد الذي يراد بِهِ مجرد اللفظِ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملةِ، نحو قولنا: رأيتُ فتى يقولون له زيداً، أي يسمونه بهذا الاسمِ .

أما المفرد غير ذين الضربين، فليس فيهِ إلا الحكايةُ على تقديرِ متم الجملـةِ(3)، أي: يقَدر في جملةٍ تكون في محل نصبِ مفعولٍ بِهِ .

فيرى جماعةٌ من النحاةِ ولا سيما ابن عصفورٍ أن المفرد الذي لم يؤدِ معنـى الجملةِ، ولم يرد بِهِ مجرد اللفظِ، فإنّه لا ينصب بالقول، بل يحـكى(4) ، قـال ابـن

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 387 ، ابن عصفور: المقرب ص: 323 ، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 462 ، وينظر عجزهـ: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 65 .

2.الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 131 .

3.ينظر:السيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1: 338-339 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 361 .

4.ينظر: ابن عصفور: المقرب ص : 324 ، السيوطي: همع الهوامع 2: 244 .

عصفور :" إن هذه المفرداتِ الواقعةَ بعد القول، إنما تُحكى من كلامِ المـتكلمِ بهـا، وباطلٌ أن تتكلم بالمفرداتِ من غير أن يلفظَ بها في جملةٍ، فإذا ثبتَ أنها منقطعـاتٌ من جملٍ، فينبغي أن تعاملَ معاملةَ الجمل وبذلك ورد السماع"(1)، حيثُ قالَ امـرؤ القيسِ (من الطويل):

إِذَا ذُقْتُ فَاها قُلْتُ : طَعم مدامةٍ   معتقَة مِما تَجِـيء بِهِ التجـرْ(2)

فقولُه: (طَعم مدامةٍ)، أي: طعمه طعم مدامةٍ، والمجموع محكي بـالقول، أي: أن الجملةَ من المبتدأِ المضمرِ والخبرِ في محل نصبٍ مفعولٍ به لـ (قُلْتُ) .

وكذلك قولُه أيضاً (من المتقاربِ):

إِذَا أَقْبلَـتْ قُـلْتَ: دبـاءةٌ   مِن الْخُضرِ مغْموسةٌ فِي الْغُدرِ (3)

فكما يقولُ البغدادي: إن (دباءةٌ) ليستْ وحدها محكيةً بالقول، بلْ هـي خبـر مبتدإٍ محذوفٍ، أي: هي دباءةٌ، والمجموع هو المحكي (4)، أي منصوب بالقول .

ففي قول امرئ القيس الأول والثاني لم يؤدِ المفرد معنى الجملةِ، ولا قُصد بهِ مجرد اللفظِ، لذلك كل ما جاء على هذه الشاكلةِ، فليس فيهِ إلا النصب على الحكايـةِ على تقديرِ متم الجملةِ .

ومن الآياتِ التي حملَها ابن عصفورٍ على بيتِ امرئ القـيسِ الأول، قولُـه تعالى :" يقالُ له إبراهيم " (الأنبياء :60)، على تقديرِ: يقالُ: له يا إبراهيم(5)، فجملةُ النداءِ محكيةٌ بالقول، في موضعِ مفعول ما لم يسم فاعلُه .

1.ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463 .

2. ينظر: الشنقيطي: الدرر اللوامع2: 271 ، ينظر صدرهـ: ابـن عـصفور: شـرح جمـل الزجاجي 2: 463 ، ابن عصفور: المقرب ص: 324 ، السيوطي: المطالع السعيدة 1: 340 .

3. البغدادي: خزانة الأدب 9 : 175 .

4.البغدادي: خزانة الأدب 9 : 175 .

5.ينظر: ابن عصفور: المقرب ص: 324 ، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 463 .

2.3 النِّدَاء { المنَادَى } :

أُسلوب لُغوي يقوم على توجيهِ الدعوةِ إلى المخاطبِ، وتنبيههِ للإصغاءِ، وسماع ما يريد المتكلم أن يوصلَه إليه .

المنَادى: اسم منصوب بفعلٍ مضمرٍ، تقديره : أنادي أو أدعو ؛ وهـذا مـذهب الجمهورِ، ويرى جماعةٌ من النحاةِ أنه منصوب بحرفِ النداءِ، وهو المـدعو الـذي وجه إليهِ النداء أو الخطاب (1).

1.2.3 حروفُ النداءِ :

لأُسلوبِ النداءِ سبعةُ أحرفٍ: همزةُ النداءِ وأي وهما للمنادى القريبِ، وأيا وهيا و آ للمنادى البعيدِ، و يا للمنادى القريبِ والبعيدِ، ووا (الندبةِ) للمنادى المندوبِ .

ومن الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ على همزةِ النداءِ، قولُ امرئ القـيس (مـن الطويل) :

أَفَاطِمَ مهلاً بعض هذَا التدلـل   وإن كُنْتِ قَد أَزمعتِ صرمِي فَأجمِلي(2)

فقولُه: (أَفَاطِم)، أجمع النحاةُ أن الهمزةَ فيهِ لنداءِ القريبِ، ونقلَ ابن الخباز عن شيخِهِ أنها للمتوسطِ، وأن الذي للقريبِ (يا)، وهذا خرقٌ لإجماعِ النحاةِ، كما يقـولُ ابن هشامٍ (3) .

وأنشد النحاةُ أيضاً لامرئ القيسِ على مجيءِ الهمزةِ للقريبِ قولَه (من الطويل):

أَصاحِ تَرى برقاً أُريك وميضه   كلَمعِ الْيدين فِي حبِي مكَلل (4)

فقولُه : (أَصاحِ)، قالَ عنه البغدادي: إن الهمزةَ فيهِ لنداءِ القريبِ (5) ؛ فبنـاء

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك "الهامش"4: 5-6، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 278 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 19 ، السرمري: اللؤلؤة فـي علـم العربيـة ص: 262 ، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 13، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16 .

3.ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 35 ، ابن هـشام: مغنـي اللبيـب 1: 19 ، الـسيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة 1: 268 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 16.

4. البغدادي : خزانة الأدب 9: 425 .

5. المصدر نفسه 9 : 425 .

على هذين الشاهدين وغيرهما من الشواهدِ فقد درج العرب علـى منـاداةِ القريـبِ بهمزةِ النداءِ، ولكن الشاعر أو المتكلم قد يخرج على هذا، فينادي البعيـد بـالهمزةِ وهي لنداءِ القريبِ ؛ ليعبر عن قربِهِ من قلبِهِ وفؤادِهِ، وقد يعكس الشاعر أو المـتكلم ما سبقَ، فينادي القريب بنداءِ البعيدِ ؛ ليعبر عن مشاعرِ البغضِ والكراهيـةِ، وفـي مثل هذه الشواهدِ يجب ألا نسارع إلى وسمِها بالخطأِ ؛ فباب المجازِ واسع في اللغةِ العربيةِ، وتبادلُ المراكزِ وارد فيها أيضاً .

2.2.3 حَذْفُ حَرْفِ النداءِ :

يحذَفُ حرفُ النداءِ (الياء) دون غيرِهِ حذفاً لفظياً، ويبقى أثره، فـي مـواطن حددها النحاةُ، حيثُ أشار ابن عصفورٍ أن الياء لا تحذفُ إلا في الاسمِ العلَـمِ وفـي الاسمِ المضافِ فحسب (1)، ومن الشواهدِ التي استدل بها ابن عصفور على حـذفِ الياءِ في المضافِ قولُ امرئ القيس (من الطويل):

خَلِيلَي مرا بِي على أُم جنْدبِ　　　لِنَقْضِي حاجاتِ الْفُؤادِ الْمعذبِ (2)

فقولُه : (خَلِيلَي) منادى مضافٌ إلى ياءِ المتكلمِ، حذفتْ ياء النداءِ قبلَه .

ومما عيب على امرئ القيسِ في هذا البابِ ، قولُه (من الطويل):

لَعمرِي لَسعد بن الربابِ إِذَا عدا　　　أَحب إِلَينَا مِنْك فَا فَرس حمِرِ (3)

قال الحيدرةُ اليمني: أراد يا (فا فرس) فحذفَ حرفَ النداءِ مـن النكـرةِ (4)، ويرى الحضرمي أن هذا الجواب عارٍ من الدقةِ، فقولُه: (فَا فَرس حمِرِ) يجـوز أن ينتصب على النداءِ المضافِ ، ويجوز أن ينصب أيضاً على الذم(5) .

وأرى أن الرأي الصحيح ما ذهب إليهِ الحضرمي ؛ فيجوز أن يحملَ قولُ امرئ

1.ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2: 102 .

2.ديوان امرئ القيس: 362 ، ينظر صدرهـ : ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 102

3.الحيدرة: علي بن سليمان، كشف المشكل في النحـو ، 2002م ، ت: هـادي عطيـة مطـر الهلالي ، دار عمار عمان ، ط1 ، ص: 337 .

4. الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص: 337 .

5. الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 192 .

القيسِ (فا فرس) على النداءِ المضافِ، وحذفُ (يا) النداءِ هنا جـارٍ علـى القاعـدةِ والقياسِ فلا عيب فيهِ، بل إن حذفَ حرفِ النداءِ هنا يدل على فصاحةِ امرئ القيس وبيانِهِ، ويجوز أن يحملَ على الذم ، أي: أذم فا فرسٍ حمرٍ، وأما ما ذكره الحيـدرةُ اليمني فليس بصوابٍ ؛ فكأنه وهِم أن (فافرس) كلمةٌ واحدةٌ نكرةٌ لذلك خرجها علـى حذفِ حرفِ النداءِ، والصواب أن (فافرس) مؤلفةٌ من (في بمعنى: فـم) و(فـرس)، فليست بنكرةٍ، فالأمر فيها ما ذكر الحضرمي لا غير .

3.2.3 أَسْمَاءٌ لا تَقَع إلا فِي النداءِ خاصةً :

هنالك أسماء محصورةٌ لا تقع إلا في بابِ النداءِ ، ومن أشهرها: اللهم ، وفُلُ وفُلةُ، أي: يا فُلان ويا فُلانةُ، ولؤمان وملأمان ؛ كثير اللؤمِ والـدناءةِ ، ونومـان ؛ كثير النومِ ، ومخبثان ؛ كثير الخُبثِ، وفُعلُ كفُسقِ ؛ سباً للمذكرِ، وفَعـال كفَـساقِ ؛ سباً للمؤنثِ (1) .

ومما ذكره النحاةُ أيضاً على هذا البابِ قولُ العربِ: يا هناه أقْبِلْ ؛ فـ(هناه) لا تستعملُ إلا في النداءِ خاصةً ؛ إذ لا يقالُ: جاءني هناه ولا مررتُ بهناه ؛ لأنـه للنداءِ خاصةً، ومعناه: يا هذا أو يا رجلُ، وأكثر استعمالِهِ عند الجفاءِ والغلظـةِ (2)، ومن الأدلةِ التي سيقتْ لإثباتِ مجيءِ (هناه) في بابِ النداءِ خاصةً قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

وقَد رابنِي قَولُها : يا هنَا ه ويحك أَلْحقْتَ شَراً بِشَر (3)

فقولُه: (يا هنَاه) ، أي: يا رجلُ ؛ وهي كلمةٌ تقالُ لمن يستحَقَر، ويتَبرم بِهِ، وهي كنايةٌ عن أسماءِ الأجناسِ المحقرةِ التي خُصت بالنداءِ فحسب (4) .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 40- 42 ، حسن(عباس): النحو الوافي4: 68-75 .
2.ينظر: المبرد: المقتضب4 : 235 ،الزجاجي: الجمل فـي النحـو ص: 163 ،الجرجـاني: المقتصد في شرح الإيضاح2: 762 ،البطليوسي:الحلل في شرح أبيات الجمل ص: 218-219.
3.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 623، الزجاجي: الجمل في النحو ص: 163.
4.ينظر: البطليوسي: شرح أبيات الجمل ص: 154 ، الخوارزمي: شـرح أبيـات المفـصل 2: 1275-1277 .

وقالَ بدر الدين العيني: (يا هنَاه) أصلُها الهاء، حيثُ بناهـا علـى (فعـال)، وأُدخِلَتْ عليهِ الألفُ لمد الصوتِ في النداءِ، أو أصلُها الواو قُلِبتْ ألفاً، ثم أُدخِلَـتِ الهاء للوقفِ، ثم كثُر في كلامِهم حتى صارتِ الهاء كأنها أصليةٌ (1) .

ويبدو أن أصلَ (هنَاه) (هن) وهي من الأسماءِ التي خـصها العـرب بنـداءِ المجهول، وربما ختموها عند النداءِ بالأحرفِ الزائدةِ التي قد تختم بها في الندبةِ(2).

4.2.3 النِّدَاء المَجَازي :

الأصلُ في النداءِ أن يكون حقيقياً، أي أن ينادى ما يصلح للإجابةِ، ولكن جـاء عن العربِ أنهم قد نادوا مـا لا يعقـلُ ؛ لتحقيـقِ أغـراضٍ بلاغيـةٍ، كـالتعظيمِ والاستعطافِ، أو التحقيرِ والاستهزاءِ والسخريةِ والتهكمِ في أحيانٍ أخرى .

ومما نادوه مما ليس إسماعه متوهماً ؛ الديار والأطلالُ، ومن ذلك قولُ امـرئ القيسِ (من الطويل):

أَلا انْعِم صباحاً أيها الطلَلُ الْبالِي   وهلْ ينْعِمن من كان فِي الْعصرِ الْخَالِي(3)

يقولُ ابن الشجري: إنهم قد ينادون الأوقاتَ، بمعنى الاشتكاءِ لطولِها، أو المدحِ لها بما نالوا من السرورِ فيها، فمن الاشتكاءِ لطول الليل (4) ، قولُ امـرئ القـيسِ أيضاً (من الطويل):

أَلا أُيها الليلُ الطويلُ أَلا انْجِلي   بِصبحٍ وما الإِصباح مِنْك بِأَمثَلِ(5)

1.العيني: بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى" ، 2005م ، ت: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيـروت لبنـان ، ط1، 3: 255-256 .

2. حسن : عباس ، النحو الوافي 4: 76.

3.ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري ، 1930م ، ت: مصطفى عبد الخالق محمد ، مطبعة الأمانة الفجالة ، ط1، 1: 246 .

4.ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 246 .

5.المصدر نفسه 1: 246.

ومما نادته العرب أيضاً العجب، ومن الشواهِدِ على مناداةِ العجبِ، قولُ امرئ القيس (من الطويل):

ويوم عقَرتُ لِلْعذَارى مطِيتي   فَيا عجباً مِن رحلِها الْمتَحمل (1)

قالَ بدر الدين العيني: فإن قلتَ كيفَ ينادى العجب، وهو ممـا لا يجيـب ولا يفهم، قلتُ: إن العرب إذا أرادتْ أن تعظم أمر الخبر جعلته نداء . قالَ سـيبويهِ: إذا قلت يا عجباه، فكأنك قلتَ تعالَ يا عجب ؛ فإن هذا من أزمانِك، فإن هذا أبلـغُ مـن قولِك: تعجبتُ، والتقدير ههنا: يا قوم انتهوا للعجبِ (2).

وذكر العيني مسألةً أخرى في هذا الشاهِدِ، وهي إبدالُ ياءِ المتكلمِ ألفاً في قولِهِ: (فَيا عجباً)، فالألفُ هنا بدلٌ من الياءِ . والتقدير: فيا عجبي، كما في قولنا : يا غلاما أقْبِلْ، تريد : يا غلامي أقْبِلْ (3). ونظيره أيضاً قولُه تعالى :" يا حسرتَا علَـى مـا فَرطْتُ فِي جنْبِ اللهِ " (الزمر :56)، أي: يا حسرتي .

5.2.3 الترْخِيم :

حذفُ آخر الاسمِ المنادى تخفيفاً، نحو: يا فاطمةُ ؛ تصبح: يا فاطِم، ولا يدخلُ الترخيم إلا على ضربين من الأسماءِ:

الأولُ: ما كان مختوماً بتاءِ التأنيثِ ؛ سواء أكان علَماً أم غير علَمٍ ، نحو: يـا عائِشُ و يا عالِم في عائشة وعالمة.

الآخر: العلَم المذكر أو المؤنثُ غير المركبِ ، والزائد على ثلاثـةِ أحـرفٍ ، نحو: يا جعفَ ويا سعا ؛ في جعفرٍ وسعاد (4) .

ومن الشواهِدِ التي أوردها النحاةُ على الضربِ الأول ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

----

1. العيني : المقاصد النحوية 3: 546 .

2. المصدر نفسه 3: 546 .

3. المصدر نفسه 3: 546 .

4.ينظر: حسن(عباس):النحو الوافي4: 101- 104 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:439 .

أفاطِم مهـلاً بعض هذا التدلـل   وإن كُنْتِ قد أزمعتِ صرمِي فأجمِلي(1)

فالشاعر هنا رخم (فاطمة) فحذفَ تاء التأنيثِ، وقـد رواهـا النحـاةُ بالـضم والفتح، جرياً على اللغتين: لُغةِ من ينتظر، ولُغةِ من لا ينتظر، فعلى اللغةِ الأولى – من ينتظر- وهي أن يبقى آخر الاسمِ المرخمِ على أصلِهِ، سواء أكان مـضموماً أم مكسوراً أم مفتوحاً، وتُقَدر الحالةُ الإعرابيةُ حينئذٍ على الحرفِ المحذوفِ ؛ ففي هذا البيتِ أنشدوا (أفاطِم) وقدروا الضم على الحرفِ المحذوفِ .

أما اللغةُ الثانيةُ – من لا ينتظر-: فينظرون إلى الاسمِ المرخمِ وكأنه لم يحدثْ فيه حذفٌ ، ويبنونه على الضم مباشرةً في محل نصبٍ، وأنشدوا الشاهد (أفاطِم) .

وقالَ جماعةٌ من النحاةِ: كل ما جاء على هذا النمطِ ؛ أي: (فاطمة)، يجوز فيهِ الترخيم مطلقاً، سواء أكان علماً أم غير علمٍ ثلاثياً أم زائداً على الثلاثي (2) .

ومما أنشده النحاةُ لامرئ القيسِ على لغةِ من ينتظر على الضربِ الثاني، قولُه (من الطويل) :

أحار ترى برقاً أُريك وميضه   كلَمع اليْدين في حبِي مكلل (3)

وقولُه أيضاً من الوافر:

أحار أُريك برقاً هب وهناً   كنَار مجوس تَستَعِر استِعارا (4)

فقولُه: (أحار) في كلا البيتين ؛ ترخيم لـ(حارث), وإجراء له على لغةِ مـن ينتظر، والحذفُ هنا حسن كما يقولُ النحاةُ لكثرةِ استخدامِ (حارِث) فـي الـشعر ؛ ولأنهم أكثروا التسميةَ بِهِ للرجال (5) .

1.ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 3: 63 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 272 .

2.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 62 ، الأشموني: شرح الأشـموني 3: 63 ، صـفوت: الكامل في قواعد العربية 2: 223 ، الصيداوي: الكفاف1: 356-357 .

3. ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 792 ، الشنتمري: تحـصيل عـين الذهب ص: 328 ، الشاوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 252 .

4. الجرجاني : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 793 .

5.ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2: 792-793 ، الشنتمري: تحـصيل عين الذهب ص: 328 ، الشاوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير2: 251-253 .

ومن الشواهدِ التي خالفتِ المنصوص عليهِ، وحملها النحاةُ ولا سيما سـيبويهِ على الجوازِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقارب) :

أحارِ بن عمروٍ كأني خَمِر ويعدو على المْرءِ ما يأْتَمِر (1)

فقولُه : (أحارِ) ترخيم لـ(حارث) ، وهو اسم موصوفٌ، وقد منع قوم، ومنهم الفراء والسيرافي، وصفَ المرخمِ . فقالوا: لأنه لا يرخم الاسم إلا وقد عِلِم ما حذِفَ منه، ومن يعنَى بِهِ، فإن احتِيج إلى النعتِ فرد ما سقطَ منْه أولى .

وأجاز الجمهور، ومنهم سيبويه، ترخيم الموصوفِ مستدلين بقول امرئ القيسِ هذا، وفند السيوطي رأي الفراءِ والسيرافي السابقَ ؛ لأن الاسم في نظرهِ يـرخم إذا عِلِم ما حذِفَ منْه، وإن لم يعلَم من يعنَى بِهِ، وكذلك قاس البغدادي على جوازِ ترخيمِ الموصوفِ جواز ترخيمِ قولِنا: يا طلحةُ الفاضلَ، ويا حارثُ الفاضلَ؛ فنقولُ: يا طلح الفاضلَ، ويا حارِ الفاضلَ (2)، وبناء على قول امرئ القيسِ وإجماعِ النحـاةِ علـى ترخيمِ الموصوفِ فقياس البغدادي صحيح لتحقق أمرين ؛ أولاً: لأنه اعتمد في هـذا على كلامِ العربِ ؛ أي: قول امرئ القيسِ، وكلام العربِ أصلٌ من أصول التقعيـدِ في اللغةِ العربيةِ، وثانياً: استناده على إجماعِ الجمهورِ ؛ فما توصلَ إليه البغـدادي يقوم على دعامتين قويتين.

6.2.3 هَلْ يَجوز تَرْخِيم بَعْض الصفاتِ :

يقولُ أبو علي الفارسي: إن كثيراً من الصفاتِ قد تستعملُ استعمالَ الأسـماءِ ؛ ألا ترى أنك تقولُ: هذا عبد ، ورأيتُ عبداً، وهو في الأصل صفةٌ، ولا تكاد تقـولُ: هذا رجلٌ عبد، وعلى هذا عندهم (صاحب) ؛ حسن لهذا ترخيمه، ولم يرخموا مـن هذا الضربِ غيره (3)، ومن الشواهدِ التـي سـاقها أبـو علـي لإثبـاتِ وجهـةِ

---

1. ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 747، السيوطي: شرح شواهد المغني ق2 : 635 .

2. ينظر: السيوطي: همع الهوامع 5: 285 ، البغدادي: خزانة الأدب 2 : 378-379 .

3. الفارسي، أبو علي: المسائل الحلبيات ، 1987م ، ت: حسن هنداوي، دار القلم دمشق ، ط1 ، ص:300 .

نظرِهِ، قولُ امرئ القيس (من الوافر) :

أَصاحِ تَرى بريقاً هب وهناً   كنَار مجوس تَستَعِر اِستِعارا (1)

فقولُه: (أَصاحِ) صفةٌ قامت مقام الاسمِ لذلك رخمتْ، وأجريتْ على لغـةِ مـن ينتظر، فمن خلال هذا الشاهدِ فإن ترخيم بعضِ الصفاتِ أمر جائز لمجيئِهِ في كـلامِ العربِ .

7.2.3 تَرْخِيْم مَا لَيْسَ بِمنَادَى :

قد يضطر الشاعر فيرخم ما ليس بمنادى، ولكن اشترطَ النحاةُ في هذا الاسمِ أن يكون صالحاً للترخيمِ، ومن الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ على هذه المسألةِ، وحمِلَـتْ على الضرورةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

لَنِعم الْفَتَى تَعشُو إلى ضوءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بن مالِ لَيلَةَ الْجوعِ والْخَصرِ(2)

يرى معظم النحاةِ أن قولَه: (مالِ) ترخيم لـ(مالك) في غيرِ النداءِ ضرورةً فقد جعلَه بمنزلةِ اسمٍ لم يحذفْ منه شيء، على لغةِ من لا ينتظـر، فجـره بالإضـافةِ، ومذهب سيبويهِ ينص على إجرائِهِ على اللغتين، بخلافِ المبردِ الذي يوجب انتظـار المحذوفِ ؛ فلا يجوز في نظرِهِ الترخيم في غيرِ النداءِ إلا على نيـةِ التمـامِ، أي: إجراؤه على لغةِ من ينتظر فحسب . أياً كان الأمر، فهذا الوجه مجمع على جـوازِهِ للضرورة(3).

ومن الآراءِ التي تقوض ما ذهب إليه جل النحاةِ ؛ ما ذكره صـاحب تـذكرةِ

---

1. ديوان امرئ القيس 2: 508 ، ينظر أيضاً: الفارسي: المسائل الحلبيات ص: 300 .

2.ينظر: سيبويه: الكتاب2: 255 ، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 217 ، ابـن مالـك: شرح التسهيل 3: 286 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 267 .

3.ينظر: سيبويه: الكتاب2: 255 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:331 ، ابن مالك: شرح الكافية الشافية2: 38 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 428 ، ابن هشام: أوضح المـسالك4: 64-65، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص: 267 ، العيني: المقاصد النحويـة 3: 267 ، الأشموني: شرح الأشموني 3: 79 ، السيوطي: همع الهوامع 3: 77 .

النحاةِ – أبو حيانٍ- . قالَ: مال ؛ ترخيم مالكٍ . قال أبو الندى [الفندجاني] : هـذا خطأٌ، والصواب: طريفُ بن مل ؛ وهو طريف بن مل بن عميرة بن تميم بن عوف بن مالك بن ثعلبة من طيءٍ (1) .

وذكر السكري جامع شعر امرئ القيس هذا الشاهد:" طريفُ بـن مـلٍّ "(2)، فروايةُ السكري وإن اختلفت مع الذي ذكره أبو حيانٍ الأندلسي في ضبطِ الاسمِ ؛ إلا أنهما يتعاضدان في تقويضِ وإبطال ما أجمع النحاةُ على جوازِهِ في الضرورةِ، وهو: ترخيم غير المنادى، وعلى ذا فلا شاهد في البيتِ على جوازِ ترخيمِ غيرِ المنادى ؛ وإنما وقع العلماء الأجلاء في الزلل بسببِ التصحيفِ والتحريف الذي وقع في البيتِ السابق .

8.2.3 الاِسْتِغَاثَةُ :

نداء ودعوةٌ يوجهان إلى من يستطيع أن يدفع الضرر أو الشدةَ أو البلاء، نحو: يا لَعمرٍ لِلأيتامِ و يا لَصلاحٍ لِلقدسِ، ويتكون أسلوب الاستغاثةِ مـن يـاءِ النـداءِ أو الاستغاثةِ، ومن مستغاثٍ بِهِ ومستغاثٍ لأجلِهِ، ولكليهما أحكام خاصةٌ .

أما المستغاثُ بِهِ ؛ فتدخلُ عليهِ اللام الزائدةُ المفتوحةُ، ويلحقُ بآخرِهِ ألفٌ زائدةٌ لتوكيدِ الاستغاثةِ، أو يبقى على أصلِهِ دونما زيادةٍ أي شيءٍ . أما المستغاثُ لأجلِهِ ؛ فيجر بلامٍ مكسورةٍ، وقد يجر في حالاتٍ نزرةٍ بـ (من) .

من الشواهدِ التي أنشدها النحاةُ في هذا البابِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَيا لَكَ مِن لَيلٍ كَأن نُجومه   بِكُل مغَارِ الْفَتْل شُدتْ بِيذْبل (3)

وجه جماعةٌ من النحاةِ قولَه: (فَيا لَكَ) على أنه شاهد على أسلوبِ الاسـتغاثةِ، حيثُ جاءتِ اللام للاستغاثةِ ؛ استغاثَ بِهِ منه لطولِهِ كأنه قالَ: يا ليلُ ما أطولَـك(4)

1.ينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص: 420 ، الدناع: مسالك النحاة ص: 245- 246 .

2.ديوان امرئ القيس 2: 565 .

3.ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 259 ، الـسيوطي: شـرح شـواهد المغنـي 2: 575 ، البغدادي: خزانة الأدب 3 : 269 .

4.ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 259 ، البغدادي: خزانة الأدب 3 : 270.

وفُتحتِ اللام هنا مع أنه مستغاثٌ لأجلِهِ ؛ لأن اللام إنما تكسر في المستغاثِ لأجلِـهِ إذا كانتْ في الأسماءِ الظاهرةِ، فأما الضمير ؛ فتفتح معه اللام إلا مع الياءِ فتكـسر، وإذا قلت: (يا لَكَ) احتملَ الضمير أن يكون مستغاثاً به أو مستغاثاً لأجلِهِ .

وذكر بعضهم أن (لَكَ) مستغاثٌ بِهِ، وقوله: (مِن لَيلٍ) مستغاثٌ لأجلِهِ، وقد جر بحرفِ الجر (مِن)، فاستدلوا بهذا الشاهدِ على جوازِ جر المستغاثِ لأجلِهِ بـ(مِـن)، كما في قول امرئ القيس ذا .

وقيلَ فيهِ أيضاً أن الياء: حرفُ نداءٍ، واللام: للتعجبِ، تدخلُ على المنـادى إذا تُعجب منه . قال الحضرمي : كأنه نادى مضمراً أو أضمر معه فعلاً، أي كأنه قالَ: يا ليلُ أعجب لك من لَيلٍ، وهذا القولُ غير معتـدٍ بـهِ ؛ لأن الفعـلَ والحـرفَ لا يناديان(1)، وبذا يترجح في هذا الشاهدِ التخريج الأولُ والثاني، ويـستبعد التخـريج الثالثُ لتكلفِ التأويل والتقدير .

3.3 التنَازع :

هو أن يتقدم فعلان متصرفان، أو ما يعملُ عملَهما، ويتأخر عنهمـا معمـولٌ، بحيثُ يصلح هذا المعمولُ لكليهما من جهةِ المعنى، نحو قولنا : قـرأَ وكتـب زيـد المقالَ .

وقدِ اختار الكوفيون إعمالَ الأول لِسبقِهِ، وأعملَ البصريون الأخير لِقُربـهِ(2)، ومن الشواهد التي ذكرها الكوفيون، وحملوها على التنازعِ ؛ نصرةً لمـذهبِهم فـي إعمال الأول قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

---

1. ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امـرؤ القـيس" ص: 73 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 259 ، السيوطي: شرح شواهد المغني 2: 575 ، البغدادي: خزانة الأدب3 : 270.

2. ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 87 ، الغلاييني: جامع الـدروس العربيـة ص: 358 .

فَلَو أَن ما أَسعى لأَدنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - ولَم أَطْلُب – قَلِيلٌ مِن المال (1)

اعتمد الكوفيون على هذا الشاهدِ من المنقول دليلاً على صحةِ مذهبهم في إعمال الأول ؛ ففي هذا الشاهدِ كما يرون أعملَ الفعلَ الأولَ (كَفَانِي) في (قَلِيل)، ولم يعمل الفعلَ الثاني (أَطْلُب) ؛ لأنه لم يجعل القليلَ مطلوباً إذ لو أعمله ونصب لكان المعنى فاسداً ؛ وذاك لأن قولَه: (فَلَو أَن ما أَسعى لأَدنَى مَعِيشَةٍ) يوجب أنه لم يسع لها، والتقدير عندهم: كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب ما فوقَه من المملكةِ ونحوها، أو: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ لكفاني القليلُ من المال، واقتصرتُ عليه، ولم أطلبِ الملك (2).

يرى جل النحاةِ ولا سيما البصريون أن الكوفيين قد وقعوا في الزلل والوهمِ، فليس قولُ امرئ القيسِ هذا من بابِ التنازع في شيءٍ ، تبعاً للبيان التالي :

أولاً: إن من شروطِ التنازع أن يصلح المعمولُ لكلا العاملين ؛ وهذا لا يستقيم في قول امرئ القيس، فلا يصح تسليطُ (أطلب) على (قَلِيل) ؛ لأن امرأَ القيسِ لا يطلب القليلَ ؛ وإنما يطلب الملك بدليل قولِهِ بعد الشاهِدِ:

وَلَكِنَما أَسعى لِمجدٍ مؤَثل وقَد يدرِك الْمجد الْمؤَثلَ أَمثَالِي (3)

فإن أعملْنَا (أَطْلُب) في (قَلِيل)، نكون قد أوقعنَا أنفسنَا في التناقضِ ؛ لأن امرأَ القيسِ يخبر بأنه لا يسعى لأدنى معيشةٍ، وتارةً يخبر بأنه يطلب القليلَ، وهذا عين التناقضِ ؛ فلا يقبلُ ذا لا منطقياً ولا عقلياً .

1.ينظر: سيبويه: الكتاب1: 79 ، المبرد: المقتضب4: 76 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص:97 ، ابن طولون: شرح ابن طولون 1: 358 ، الفرخان: المستوفي 1: 105 .

2.ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ص: 97 ، الفارقي: الإفصاح ص: 313 ، الحيدرة: كشف المشكل في النحو ص:474 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح1: 105 ، الصنعاني: كتاب التهذيب الوسيط في النحو ص:401-402 ، الأنباري: الإنصاف 1: 87-88، العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص: 257.

3. ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 360 ، البغدادي: خزانة الأدب 1: 327 .

ومن الشروح النفيسةِ في تبيان هذا، أن (لو) تدل على امتناع الشيءِ لامتناع غيرِهِ، فإذا كان ما بعدها مثبتاً فهو منفي، نحو: لو درس لنجح، وإن كان منفياً فهو مثبتٌ، نحو: لو لم يثابر لم ينجح، فقولُه : (أن ما أَسعى لأدنَى معِيشَةٍ) مثبتٌ ؛ فهو منفي، وقد دخلَ عليهِ حرفُ الامتناعِ، وكل شيءٍ امتنع لقلةٍ ثبتَ نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشةٍ، عدم السعي لأدنى معيشةٍ، وقولُه (ولم أَطْلُب) منفي فهو مثبتٌ، وقد دخلَ عليه حرفُ الامتناعِ، فلو وجه إلى (قليل) وجب فيهِ إثباتُ طلبِ القليل، وهو عين ما نفاه أولاً، وهذا باطلٌ يفسد المعنى، وإذا بطلَ هذا تعين أن يكون مفعولُ (أطْلُب) محذوفاً، وتقديره: ولم أطلبِ الملك، ومقتضى هذا أنه طالب للملكِ بدلالة قولِهِ بعده (ولَكِنما أَسعى لِمجدٍ مؤَثل) (1).

ثانياً: ومن الآراءِ أيضاً التي تقوض ما بناه الكوفيون على هذا الشاهدِ ما نسبه البغدادي لأبي عبدِ اللهِ الحسن بن موسى الدينوري، حيثُ قال : والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحد، أن قولَه: (ولَم أَطْلُب) معناه: ولم أسع، وهو غير متعد ؛ فلذلك لم يحفِلْ بهِ، ولا أعملَ الأولَ، ولا أدري كيفَ خفي على الأفاضل من أصحابِنا ذلك ، حتى جعلوا البيتَ شاهداً لجوازِ إعمال الأول (2)، وبهذا البيان يتبين لنا فساد ما ذهب إليه الكوفيون فليس في البيت حجةٌ أو شاهد على التنازع ولا إعمال الأول .

ومن الشواهدِ التي تجري على بابِ التنازع ما ذكره البطليوسي في قول امرئ القيسِ (من الطويل):

تَصد وتُبدِي عن أَسِيلٍ وتَتقِي   بِنَاظِرةٍ مِن وحشِ وجرة مطْفِلِ (3)

1.ينظر: الأنباري: الإنصاف1: 94، الخوارزمي: شرح المفصل "التخمير"1: 241-243 ، أبو حيان: تذكرة النحاة ص:340 ، ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 332 ، الفاسي: فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ص:1032، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي1: 656-657.

2.البغدادي : خزانة الأدب 1: 327 .

3. ينظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص: 348 ، البغدادي: خزانة الأدب 10: 125 .

قالَ البغدادي: هذا البيتُ من بابِ التنازعِ . فقولُه: (تَصد وتُبدِي) لك الخيـار فـي إعمال أي الفعلين شئتَ: فإن أعملتَ (تَصد) وهو اختيار الكوفيين، ولا سـيما ابن قتيبةَ، كانتْ (عن) بدلاً من باءِ الجر ؛ لأن صد يتعدى بالباءِ لا بـ(عـن)، وإن أعملتْ تبدي وهو اختيار البصريين، كانت (عن) غير مبدلةٍ من حرفٍ آخر.

والوجه هنا كما يقولُ البطليوسي: اختيار إعمال الثاني (تُبدِي) ؛ لأنه إذا أعملَ (تَصد) لزم أن يقولَ: تصد وتبدي عنه عن أسيلٍ ؛ لأن الفعلَ الأولَ في هذا البابِ إذا أُعمِلَ أضمر في الثاني، وإذا أعملَ الثاني لم يضمِر في الأول(1) ، فعلى هذا يكـون إعمالُ الثاني أولى من إعمال الأول لعدمِ الإضمار، ولعدمِ تـضمين (عـن) معنـى الباءِ .

4.3 الْمَفْعولُ فِيْهِ { الظرْفُ } :

يقسم المفعولُ فيهِ أو الظرفُ إلى: ظرفِ زمانٍ وظرفِ مكانٍ ؛ ويقصد بـهِ: ما ضمن معنى (في) باطرادٍ من اسمِ زمانٍ أو مكانٍ، أو ما جرى مجراهمـا أو دل عليهما، وسمي الظرفُ ظرفاً ؛ لأنه بمثابةِ الوعاءِ الذي يحتوي الحـدثَ ؛ لأنـه لا يتَصور وجود مكانٍ أو زمانٍ دون أن يكون هناك حدثٌ يحدثُ فيهما (2) .

ويقسم الظرفُ سواء أكان للزمان أم للمكان إلى: مختصٍ ومبهمٍ، وإلى متصرفٍ وغيرِ متصرفٍ، وإلى معربٍ ومبني .

ومن الشواهد التي ذكرها النحاةُ من شعرِ امرئ القيسِ في هذا البابِ، قولُه (من الطويل):

ويوم عقَرتُ لِلْعذَارى مطِيتي   فَيا عجباً مِن رحلِها الْمتَحمل (3)

فقولُه: (يوم) حللَها النحاةُ من منظورين:

---

1. ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 348-350 ، البغدادي:خزانة الأدب10 :125 -126 .

2.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 203 ، الراجحي: التطبيق النحوي ص: 240 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 296 .

3. العيني : المقاصد النحوية 3: 545 .

المنظور الأولُ: أن (يوم) من الظروفِ المتصرفةِ، أي: التي تفارقُ الظرفيـةَ إلى غيرها ؛ فتأتي مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً بِهِ، فـ(يوم) هنـا كمـا قـالَ جماعةٌ من النحاةِ: تأتي في موضعِ نصبٍ أو جر أو رفعٍ عطفاً على (يوم) في قولِهِ السابق وهو(1) :

أَلا رب يومٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهما   و لا سِيما يومٍ بِدارةِ جلْجل (2)

فمن قالَ بالرفعِ في (لا سيما يوم) حملَه على الرفعِ، ومن قالَ بالنصبِ حملَه على النصبِ، ومن قالَ بالخفضِ فهو مخفوض عنده، وذُكِر وجه آخر ؛ أن (يـوم) باقٍ على الظرفيةِ ؛ فهو منصوب بفعلٍ مضمرٍ، تقديره : اذكر يوم عقرتُ.

أما المنظور الثاني: فيتعلقُ بِالإعرابِ والبناءِ، فمذهب الخليـل وسـيبويهِ أن ظروفَ الزمان غير متمكنةٍ، فإذا أضيفَتْ إلى غير معربٍ، أو إلى جملةٍ مثل هـذهِ أي: الماضيةِ، بنيت على الفتح، ويجوز أيضاً فيها الإعراب . فقولُه : (يوم) مبنـي في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جر، وذاك لأنه أضيفَ إلى الفعل الماضي، فاكتـسب منه البناء، ويجوز أن يكون (يوم) منصوباً معرباً كأنه قال: اذكر يوم عقرتُ (3) .

ومن الشواهِدِ التي ذكرها النحاةُ على ظروفِ المكان العادمةِ التصرفِ، قـولُ امرئ القيس (من الطويل) :

فَقَالَتْ سباك اللهُ إنك فَاضِحِي   أَلستَ تَرى السمار والناس أَحوالِي (4)

فقولُه: (أحوالِي) خرجه النحاةُ على أَنه من ظروفِ المكان العادمةِ التـصرفِ الملازمةِ للإضافةِ ، وكذلك ما اشتق منْه، نحو : حول ، حوالَي ، حولي ، حوالِي ، حوال، أَحوال (5) .

1.العيني: المقاصد النحوية 3: 546 .

2. ابن هشام: مغني اللبيب1: 160 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

3.ينظر: النحاس: إعراب القرآن4: 237-238 ، الحضرمي: مشكل إعراب الأشـعار الـستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص:39 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 545-546 .

4.ابن مالك : شرح التسهيل 2: 168 .

5.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 167-168 ، السيوطي: همع الهوامع3: 158-159 .

1.4.3 { بَينَ }:

ظرفٌ للمكان ، وقد يأتي للزمان ، ولا يـضافُ إلا لمتعـددٍ ، وهـو ظـرفٌ معرب ، ومن روائعِ النكتِ فيه ؛ أنه لا يعطفُ بعده إلا بالواو(1) ، ولكن ثمةَ شـاهد لامرئ القيسِ ، وقد عطفَ بعده بالفاءِ على خلافِ الأصـل ، وهـو قولُـه (مـن الطويل) :

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِلِ   بِسقْطِ اللوى بين الدخُول فَحومل (2)

تعددتْ رؤى النحاةِ وتخريجاتُهم في قولِهِ: (بين الدخُول فَحومل) فقـد أوقـع دخولُ الفاءِ هنا النحاةَ في الإشكال، وتبعاً لهذا اجتهد النحاةُ في توجيهِ هذه المـسألةِ على النحوِ الآتي:

التوجيه الأولُ: أن الفاء هنا بمنزلةِ الواوِ ، فأجمع الجمهور خلافاً للجرمـي والفراءِ أن من معاني الفاءِ الترتيب، سواء في المعنى أم الذكر ؛ فأما الترتيب فـي الذكرِ فقد يأتي لمجردِ الاشتراكِ في الحكمِ، وهنا يحسن وضع الواوِ موضع الفاءِ كما في قول امرئ القيسِ .

فكما يقولُ بعض النحاةِ: إن كلاً من الدخول وحومل يـشتملُ علـى مواضـع ومنازلَ، فأضيفَ (بين) إليها لاشتمالِها على متعددٍ تقديراً، وأشار المـرادي: أنهمـا على اعتبارِ المتعددِ حكماً ؛ فجاءتْ هنا الفاء بمنزلةِ الواوِ لتدل على مجردِ الاشتراكِ في الحكمِ بين هذه المواضعِ ؛ وهو البكاء ، ومما يؤكد أن الفاء هنا بمنزلـةِ الـواوِ روايةُ الأصمعي:" بين الدخُول وحومل" بالواو، ومن الآياتِ الكريمةِ التـي حملَهـا النحاس على هذا التخريجِ قولُه تعالى:" ألم تَر أن اللهَ يزجي سـحاباً ثُـم يؤلـفُ(3)

1.ينظر:الدرويش:إعراب القرآن الكريم وبيانه1: 388، الراجحي:التطبيق النحوي ص: 248 .

2.ينظر: النحاس: إعراب القرآن3: 141 ، ابن هشام: مغني اللبيب1: 183 ، العيني: المقاصـد النحوية 3: 163 ، الأشموني: شرح الأشموني1: 363 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 6 .

3.ينظر: النحاس: إعراب القرآن3: 141-142 ، الحيدرة: كشف المـشكل فـي النحـو ص: 400، ابن مالك: شرح الكافية الشافية1: 539 ، المرادي: الجنى الـداني ص: 63-64 ، ابـن هشام :مغني اللبيب 1: 183-184 ، الأشموني: شرح الأشموني1: 389 ،البغـدادي: خزانـة الأدب11: 6-8.

بينَه "(النور:43) ، فاستقام استخدام (بين) هنا ؛ لأن السحاب وإن كان واحداً ؛ فهو في حكمِ المتعددِ ؛ لأنه مشتملٌ على قطعٍ كثيرةٍ (1) من السحابِ .

التوجيه الثاني: قال البغداديون: الأصلُ (ما بين) فحذفَ (مـا) دون (بـين)، والفاء نائبةٌ عن (إلى)، والتقدير: ما بين الدخول إلى حوملٍ . وقد خطأ الأنباري قولَ البغداديين هذا مستنداً إلى رأي الفراءِ ؛ وذلك أن (ما) إذا كانتْ حداً بين شيئين فـلا يجوز سقوطُها، وكذلك وسمه ابن هشامٍ الأنصاري بالغرابةِ ؛ فكون الفـاءِ للغايـةِ بمنزلةِ (إلى) غريب(2).

التوجيه الثالثُ: قال الجرمي: " لا تفيد الفاء الترتيـب فـي البقـاع ولا فـي الأمصار بدليل قولِهِ: (بين الدخُول فَحومل) . وقال الفراء: إنهـا لا تفيـد الترتيـب مطلقاً، فالفاء هنا لمطلق الجمع كالواو(3) .

التوجيه الرابع: قالَ يعقوب ابن السكيتِ وابن عصفورٍ في الدفاع عن امـرئ القيسِ: إنما جاز العطفُ بالفاءِ ؛ لأن الكلام على حذفِ مضافٍ، وأن التقدير: بـين أهل الدخول فحومل، أو بين نواحي الـدخول، أو بـين أمـاكن الـدخول فأمـاكن حوملٍ(4) .

وجميع التوجيهاتِ السابقةِ لا غبار عليها باستثناءِ التوجيـهِ الثـاني ؛ لوسـمِهِ بالخطأِ والغرابةِ، وأرجح ما قيلَ لدى الجمهور، وأكثره تأييداً، وأبعـده عـن النقـدِ والطعن، التوجيه الأولُ، لما بينَا في موضعِهِ .

1.النحاس:أبو جعفر، إعراب القرآن ، 1988م ، ت:زهير غازي زاهد ، علم الكتب بيـروت ، ط3 ، 3: 141

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 184 – 185 ، الـسيوطي: همـع الهوامـع 5 : 234 ، البغدادي: خزانة الأدب11: 7-8 ، سلطان: المؤاخذات النحوية ص: 312 / 372 .

3. ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 64 ، ابن هشام: مغني اللبيـب : 1: 183 ، البغـدادي: خزانة الأدب 11: 8 .

4.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 260 ، ابن هشام: أوضـح المـسالك 3: 321، الأشموني: شرح الأشموني 1: 388-389 .

2.4.3 { أَمْس } :

ظرفُ زمانٍ، وهو معرفةٌ متصرفٌ، قد يدخلُ عليهِ (أل) لزيـادةِ التعريـفِ، ويأتي غير مقترنٍ بها فلا يفقد التعريفَ .

فإذا دخلتْ عليه "أل" فإعرابه وتصرفه هو الغالب، ولا يأتي حينئذٍ ظرفاً، نحو: إن الأمس مشرقٌ، وساءني انقضاء الأمسِ، وإن لم تدخلْ عليـهِ "أل" فيبنـى علـى الكسر، والغالب فيه حينئذٍ أنه يأتي ظرفاً، وقد يأتي في أحيانٍ قليلةٍ متصرفاً .

فإن كان ظرفاً ؛ فيأتي مبنياً على الكسرِ في حالتين: أن يقصد به اليوم الـذي قبلَ يومِكَ مباشرةً، والآخر: أن يقصد بهِ ما تقدم يومك عند إرادةِ القربِ، ولا يكون هذا إلا مجازاً (1) .

ومن الشواهدِ التي ساقها ابن عصفورٍ على المعنى المجازي، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

لَعمري لَقَوم قَد نَرى أَمسِ فِيهم مرابِطَ لِلأمهار والْعكَرِ الدثِر (2)

فقولُه: (أمسِ) كما صرح ابن عصفورٍ ؛ أراد به ما مضى مما تقدم يومه الذي كان فيه (3) ؛ فهو ظرفُ زمانٍ مبني على الكسرِ في محل نصبٍ على الظرفيةِ .

3.4.3 { عَلُ } :

علُ: ظرفُ مكانٍ بمعنى فوق، وقد ألزم النحاةُ فيه أمرين هما: أنه لا يستعملُ إلا مجروراً بمن، والأمر الآخر: أنه لا يضافُ خلافاً للجوهري الذي قالَ بإضافتِهِ، نحو: أتيتُه من عل الدارِ، وذكره كذلك ابن مالكٍ في عِدادِ الألفـاظِ التـي يجـوز إضافتُها ؛ وفي الجانبِ الآخرِ أجمع معظم النحاةِ على عدمِ إضافتِهِ، فقالَ ابن أبـي الربيع السبتي في ترجيح هذا: وهو الحق (4) .

---

1. ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 400، حسن(عباس): النحو الوافي 2: 282 .

2. ابن عصفورٍ : شرح جمل الزجاجي 2: 400 .

3. المصدر نفسه 2: 400 .

4. ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 98 ، الأشموني: شـرح الأشـموني2: 170 – 171، الأيوبي: الكناش 2: 187- 188 ، حمزة: حاشية غاية الأرب ص: 99- 100.

ولـ (علُ) حكمان: الإعراب والبناء، فتكون مبنيةً على الضم، إذا أُريـد بهـا المعرفةُ ؛ وذاك حينما تريد علواً مخصوصاً، نحو: هبطَ زيد من علُ، أي : من فوق السطحِ، فالمضافُ إليه ينوى حينئذٍ ؛ لذلك تبنى .

وتكون معربةً إذا كانت نكرةً ؛ وذاك حينما يراد بها علواً غير مخصوصٍ أو غير معينٍ، وهنا لا ينوى المضافُ إليه لا لفظاً ولا معنى، فيكون المضافُ إليهِ نسياً منسياً(1) .

ومن الشواهدِ التي جاءتْ (علُ) بها نكرةً معربةً، ما حكاه النحاةُ في قول امرئ القيسِ (من الطويل) :

مِكَـرٍ مِفَـرٍ مقْبِـلٍ مدبِـرٍ معـاً كجلْمودِ صخْرٍ حطه السيلُ مِن علِ (2)

فقولُه: (مِن علِ) معرب ؛ لأنه أريد به النكرةُ، إذا المراد تـشبيه الفـرسِ فـي سرعتِهِ بجلمودٍ انحط من مكانٍ عالٍ ؛ لا من علُو مخصوصٍ، فالكسرةُ هنا حركـةُ إعرابٍ (3)، فتعرب في هذا الشاهدِ اسماً مجروراً وعلامةِ جرهِ الكسرةِ .

5.3 المَفْعوْلُ لأجْلِهِ :

مصدر قلبي علةٌ متحد مع المعالِ في الوقتِ والفاعليةِ، ويسألُ عنه بـ (لماذا)، ولا بد من توفر خمسةِ شروطٍ ؛ بحيثُ إذا نقص شرطٌ منها جـر المفعـولُ لأجلِـهِ بـ (لامِ) التعليل، وهذه الشروط هي:

1- أن يكون المفعولُ لأجلِهِ مصدراً .

2- أن يكون قلبياً غير محسوسٍ، يتعلقُ بالوجدان(4) .

1.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176 ، المعصومي: مهـذب مغنـي اللبيـب ص: 93 ، صفوت: الكامل في قواعد العربية 1: 455 .

2. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 176، العيني: المقاصد النحوية2: 562، الأشموني: شرح الأشموني2: 170 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع3: 115.

3. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 176 ، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 75 ، العيني: المقاصد النحوية 2: 564 .

4.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 286 .

3- أن يكون عِلةً لأمرٍ عارضٍ، أو غيرِ عارضٍ .

4- أن يتحد مع المعلل في الوقتِ .

5- أن يتحد مع المعلل في الفاعليةِ (1).

نحو قولِهِ تعالى: " ولا تَقْتُلُوا أولادكم خَشْيَةَ إِملاقٍ " (الإسراء:31) ، وقولنا: نامتِ الجبناء خشيةَ اللقاءِ، أما إذا فُقِد شرطٌ من الشروطِ السابقةِ، فإن المفعولَ لأجلِهِ يجر بلامِ التعليل، كقولِهِ تعالى: " والأرض وضعها للأنام " (الرحمن: 10)، فالأنام ليستْ بمصدرٍ ؛ لذاك جرتْ بلامِ التعليل .

ومن الشواهدِ الشعريةِ التي ذكرها النحاةُ من شعرِ امرئ على المفعول لأجلِهِ المجرور بلامِ التعليل، قولُه (من الطويل) :

ولَو أن ما أسعى لأدنَى معِيشَةٍ　　　كَفَانِي ولَم أطْلُب قَلِيلٌ مِن الْمال (2)

فقولُه: (لأدنَى) دال على التعليل، ولم ينصب على المفعوليةِ لفقدان شرطٍ من شروطِها، وهو المصدريةُ، فـ(أدنَى) ليست مصدراً ؛ بل هي أفعلُ التفضيل ؛ لذا جرت بلامِ التعليل .

وقولُه أيضاً (من الطويل):

فَجِئْتُ وقَد نَضتْ لِنَومٍ ثِيابها　　　لَدى السِتْرِ إلا لِبسةَ الْمتَفَضل (3)

فقولُه: (لِنَومٍ) جر بلامِ التعليل ؛ لأنه لم يتحد مع النضو أي: خلع الثيابِ، في الوقتِ، فزمن النضو وقع قبلَ زمن النومِ، لذاك جر بلامِ التعليل لفقدان الاتحادِ في الزمان .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 198 – 199 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 370 .

2.ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 185 ، ابن هشام:شرح قطر الندى وبل الصدى ص: 375 ، الرملي: شرح الأجرومية ص: 259 ، حمزة: حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب ص: 205-206 .

3.ينظر : ابن عصفور: المقرب ص: 178 ، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 125 ، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 2 :205-206، العيني: المقاصد النحوية 2: 313 ، حمزة: حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب ص: 206 ، البعلي: الفاخر 1: 373 .

وزعم جماعةٌ من النحاةِ ولا سيما ابن خروفٍ، أنه لا يشترطُ في المفعول لأجلِهِ الاتحاد في الفاعليةِ، وقد احتج ابن خروفٍ لإثباتِ هذا الرأي، بقول امـرئ القـيس (من الطويل):

أرى أُم عمروٍ دمعها قد تَحدرا بكاء على عمروٍ وما كان أَصبرا (1)

فقولُه: (بكاء) مفعولٌ لأجلِهِ، ولم يتحد مع المعلل في الفاعليـةِ ؛ لأن فاعـلَ (التحدر) هو الدمع، وفاعلُ (البكاء) هو (أُم عمروٍ)، ومع ذلك جعله ابـن خـروفٍ مفعولاً لأجلِهِ، ومن الآياتِ القرآنيةِ التي وجهتْ وفقاً لرأي ابن خروفٍ، قولُه تعالى: " ومِن آياتِهِ يريكُم البرقَ خَوفاً وطَمعاً " (الروم:24)، فـ(خوفـاً وطمعـاً) مفعـولٌ لأجلِهِ، وإن لم يتحد مع المعلل في الفاعليةِ ؛ لأن المري هو اللهُ تعـالى، والخـوفُ والطمع من المخلوقين(2) .

ورأي ابن خروفٍ هذا وارد وكائن، وقد أشار سيبويهِ إلى جوازِهِ، ولكن الذين رفضوا هذا الرأي وتشبثوا بضرورةِ توفر الشروطِ الخمسةِ ؛ تـأولُوا مـا سـبقَ، فخرجوا قولَ امرئ القيسِ على الحاليةِ، وقولَه تعـالى علـى أنـه مفعـولٌ ثـانٍ لـ(يرى)، أو على الحاليةِ، والتقدير: خائفين (3).

6.3 المَفْعولُ المطْلَقُ :

مصدر منصوب يأتي لتأكيدِ الفعل، أو لبيان نوعِهِ، أو لبيان عـددِهِ (4)، نحـو: بحثتُ عن الإجابةِ بحثاً ، وفاز عمرو فوز الواثقين، وقرأتُ المسألةَ قراءتين .

---

1. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: شرح اللمحة البدرية في علم العربيـة لأبي حيان الأندلسي ، ت: صلاح راوي ، دار مرجان للطباعة ، ط2 ، 2: 207 .
2. ابن هشام : شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي 2: 207-209 .
3. ينظر : الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القـيس" ص: 151 ، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 2: 207 ، الدرويش: إعراب القـرآن الكـريم وبـيانه 6: 46-47 .
4. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 181 ، الراجحي: التطبيق النحـوي ص: 227 .

1.6.3 مَا يَنُوب عَنْ الْمَفْعول الْمطْلَق :

الأصلُ في المفعول المطلق أن يكون مذكوراً، ولكنه قد يحذفُ، وينوب عنْه ما يدل عليه كـ: اسمِ المصدر، وصفتِهِ، وضميرِهِ العائدِ إليه، ومرادفِهِ في المعنى، وما يدل على نوعِهِ وعددِهِ وآلتِهِ، وكلّ وبعض وأي الكماليةِ، فيعطى ما سبقَ حكمه في كونِهِ منصوباً (1).

ومن الشواهدِ التي حمِلتْ على مرادفِهِ أو ملاقيهِ في المعنى، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

ويوماً على ظَهرِ الْكَثِيبِ تَعذرتْ   عليّ وآلَتْ حلْفَةً لَم تَحلل (2)

فقولُه: (حلْفَةً) مصدر غير مؤكدٍ لعاملِهِ، حيثُ ذهب أبو عثمانٍ المازني، وأبو العباسِ المبرد، وأبو عمر الشّلوبين، وابن مالكٍ الأندلسي؛ إلى أن (حلْفَةً) منصوب بـ (آلَتْ) ؛ لأنها بمعنى حلفتْ، فقام أحد المترادفين مقام الآخر.

أما مذهب سيبويهِ، فيمنع ما سبقَ، وينصب (حلْفَةً) بفعلٍ مضمرٍ من جنسِهِ، أي: حلفْتُ حلْفَةً .

وقالَ أبو حيان الأندلسي موازناً بين الرأيين: يجوز أن ينصب بـ (آلَتْ)، ويجوز أن ينصب بـ (حلفت) المضمرةِ، فترجح الأولُ لعدمِ تكلفِ الإضمار، وترجح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونِهِ ينتصب بفعلٍ من لفظِهِ (3) .

ومن الشواهدِ التي اختُلِفَ فيها فحمِلَتْ تارةً على إقامةِ الصفةِ مقام المفعول المطلق، وتارةً على مرادفِهِ في المعنى، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2: 187-189 ، الراجحي: التطبيق النحوي ص:229-232 .

2.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 109 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 61 .

3.ينظر: الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 3: 1080-1081 ، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية "ديوان امرؤ القيس" ص: 48 ، ابن مالك: شرح التسهيل2: 109، السيوطي: همع الهوامع 3: 100 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع : 3: 61 .

إِذَا قَامتَا تَضوع الْمِسك مِنْهما   نَسِيم الصبا جاءتْ بِريا القُرنْفُل (1)

فقولُه: (نَسِيم الصبا) مصدر - مفعولٌ مطلقٌ- نُصِب من وجهين: إما على أنه قام مقام نعتٍ لمصدرٍ محذوفٍ، فيكون التقدير: تضوع المسك تضوعاً مثلَ تـضوع نسيمِ الصبا، وإما لأنه مرادفُه في المعنى، فمعنى تنسم: تضوع، فيكون العاملُ فـي (نَسِيم) (تضوع) ؛ لأنه في معناه أو مرادفُه .

أما مذهب سيبويهِ هنا فينصب (نَسِيم) بفعلٍ مضمرٍ من جنسِهِ، فالعامـلُ فـي (نَسِيم) في رأيهِ تنسم (2) .

فمذهب سيبويهِ صحيح ولا شائبةَ فيهِ، فهو يجري على الأصـل فـي كـون المفعول المطلق ينتصب بفعلٍ من لفظِهِ ، لذلك قدر سيبويهِ في كلا الشاهدين فعـلاً من جنسِ المفعول المطلق نصبه، ولكن أميلُ إلى تـرجيح الـرأي الأول ؛ أي: أن المفعولَ المطلقَ في كلا الشاهدين نصب من بابِ الترادفِ والموافقةِ في المعنـى ؛ وإنما قلتُ: هذا أرجح ؛ لإقرارِ معظمِ النحاةِ بنصبِ المفعول المطلـق علـى بـابِ الترادفِ، ولعدمِ تكلفِ تقديرِ فعلٍ من جنسِ المفعول المطلق، فمتى ظهر الأمر وبان كان الأخذُ بِهِ أولى مِن الأخذِ بالتقديرِ والتأويل .

2.6.3 الْمَصْدَر النائِب عَنْ فِعْلِهِ :

قد يحذفُ العاملُ في نصبِ المفعول المطلق، ويقوم مقامه مصدره، ويقع هذا النوع من المصادرِ في بابين أساسيين، هما: مصادر لا أفعالَ لها تقوم مقام المفعول المطلق، نحو: ويح وويلَ وبله .

أما الباب الآخر: فما له فعلٌ ، ويتفرع هذا الباب إلى ضربين أيضاً هما: الضرب الأولُ: ما كان واقعاً في الطلبِ، كالواردِ فـي الـدعاءِ والأمـر والنهـي والاستفهامِ التوبيخي، ومن الشواهدِ التي ساقها الخليلُ بن أحمد على هذهِ المـسألةِ، وتحديداً على الأمر، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 176 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448 .

2.ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 58-59 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 707 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 449 .

فَدع عنْكَ نَهباً صِيحَ فِي حجراتِهِ   ولَكِن حدِيثاً ما حدِيثُ الرواحِلِ(1)

فقولُه: (حدِيثاً) نُصِب على الأمر، والتقدير: حدثْني حدِيثاً(2)، فهو مصدر نائب عن فعلِهِ وقع موقع الأمر، ومما حمله الخليلُ على هذا النمطِ قولنـا: صـبراً، أي: اصبِر صبراً .

الضرب الثاني: ما كان واقعاً في الخبر، ومنْه: مصادر مسموعةٌ عن العربِ، وما كان تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَه، والمـصدر المكـرر أو المحـصور، والمـصدر التشبيهي، ومن الشواهدِ التي أوردها أبو العباسِ المبرد على هذا الضربِ، وتحديداً على المصادرِ المسموعةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الوافر):

ويمنَحها بنُو شَمجى بن جرمٍ   معِيزهم حنَانَك ذَا الْحنَان(3)

فقولُه: (حنَانَك) مصدر نائب عن فعلِهِ، والأصلُ فيهِ أن يكـون مثنـى . قـالَ المبرد: ما يكون مثنى لمبالغةٍ ؛ وذلك قولُك: لبيك وسعديك وحنانيك . فقالَ: هذا مما يجوز إفراده ؛ فإذا أفردتَ فأنت مخير إن شئتَ نصبتَ بالفعل، وإن شئْتَ ابتـدأتَ، فإذا ثنيتَ لم يكن إلا منصوباً (4).

وقد أورد المبرد هذا البيتَ شاهداً على الإفرادِ واختيار النصبِ، وهذا المصدر (حنَانَك) ليس فيه هنا إلا النصب على أنه مصدر نائب عن فعلِهِ واقع فـي مجـال الإخبار، وما ذكره المبرد من جوازِ رفعِهِ على الابتداءِ فليس فيه حجةٌ لعدمِ وجـودِ روايةٍ تُعضد ما قالَ .

ومن الأمثلةِ أيضاً على المصادرِ المنصوبةِ المسموعةِ عن العربِ الواقعةِ فـي مجال الإخبارِ قولُهم: سبحان اللهِ، حمداً وشكراً لا كفراً، وصبراً لا جزعاً، وأفعلُـه وكرامةً ومسرةً، وعجباً .

1.الفراهيدي : الجمل في النحو ص: 60.

2. المصدر نفسه ص: 59-60 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 581 ، المبرد: المقتضب 3: 224.

4.المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، 1963م ، ت: محمد عبد الخالق عـضيمة ، عالم الكتب بيروت ، 3: 223-224 .

7.3 الْحَالُ :

وصفٌ فضلةٌ يبين هيئةَ صاحِبِهِ من الفاعل أو المفعول أو منهما معاً، أو من غيرهِما ؛ وقتَ وقوعِ الفعل أو الحدثِ(1)، ويسألُ عن الحال بـ(كيفَ)، نحو: آب المسلمون منتصرين ، وصافح زيد عمراً واقفين .

الأصلُ في الحال أن تكون مذكورةً لتؤدي وظيفتَها المعنويةَ ؛ لذا يجب ذكرها في كثيرٍ من المواضعِ، ويجوز حذفُها في حالاتٍ قليلةٍ، ومن المواضعِ التي لا يجوز أن تحذفَ فيها الحالُ ؛ أن يتوقفَ المعنى المراد على ذكرِها ؛ بحيثُ إذا حذفتْ يفسد المعنى، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن مالكٍ على هذه القضيةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

فَجزيتِ خَير جزاءِ ناقَةِ واحِدٍ　　　ورجعتِ سالِمةَ الْقَرا بِسلامِ (2)

فقولُه: (سالِمةَ) حالٌ يبين هيئةَ الضميرِ الفاعل في (رجعتِ)، ولا يجوز حذفُها هنا كما أشار إلى ذلك ابن مالكٍ ؛ لأن المعنى يتطلب ذكرها .

1.7.3 الْعامِلُ فِيْ الْحَال :

يقصد به ما تقدم عليهِ من فعلٍ أو شبهِهِ أو معناه، والمراد بشبهِهِ: الصفاتُ أو المشتقاتُ ؛ كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول، والمراد بمعنى الفعل عِدةُ أشياء: اسم الفعل، واسم الإشارةِ، وأدواتُ التشبيهِ والتمني والترجي والاستفهامِ، وحرفُ التنبيهِ، وحرفُ النداءِ (3) .

ومن الشواهدِ التي خرجها النحاةُ على مجيءِ الفعل عاملاً في الحال، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وُقُوفاً بِها صحبِي علَي مطِيهم　　　يقُولُون لا تَهلِك أَسى وتَجمل(4)

---

1. ينظر: الراجحي: التطبيق النحوي ص: 260 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 326.

2. ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 482 ، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 268- 269 .

3. ينظر: الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 393 ، مغالسة: النحو الشافي ص:328-329.

4. ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172، سلطان: المؤاخذات النحوية ص: 319 ، ينظر صدره: ابن جني: الخاطريات ص: 138 ، أبو حيان: البحر المحيط 4: 44 .

تعددتِ الوجوه والتخريجاتُ في قولِهِ: (وقُوفَاً) تبعاً لتعددِ الـرؤى ووجهـاتِ النظرِ لدى النحاةِ والعلماءِ .

فيرى جماعةٌ من النحاةِ: أن (وقُوفَاً) منصوب على الحال، ولكن اختلفوا فـي عاملِهِ، فمنهم من يرى أن العاملَ فيهِ (قِفَا)، ومنهم من يرى أن العاملَ فيهِ (نَبكِ)، في البيتِ الذي تقدمه، وهو:

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِلِ بِسِقْطِ اللوى بين الدخُول فَحومل (1)

ومنهم من يرى أن (وقُوفَاً) انتصب على الحال مما في يقولـون ، والتقـدير عندهم: يقولون لا تهلِك أسى و تجملْ في حال وقوفِ صحبي علي مطيهم (2) .

وذهب ابن جني إلى أنه انتصب على الحال، والعاملُ فيه فعلٌ محـذوفٌ يـدل عليه ما قبلَه، فالتقدير عنده: ذكرتُها وقوفاً بها صحبي علي مطيهم ؛ أي: الآن فـي حال بكائي عليها قديماً، ومن الآياتِ الكريمةِ التي وجهها ابن جني على هذا الـنمطِ قياساً على قول امرئ القيس، قولُه تعالى: " بلَى قَادِرِين علَـى أن نُـسوي بنَانَـه " (القيامة:4)، على أن (قادرين) حالٌ من فاعلٍ مضمرٍ في فعلٍ محذوفٍ لدلالةِ ما قبلَه عليه، والتقدير: بجمعِها قادرين على تسويةِ بنانِهِ (3) .

وذكر الأنباري أن (وقُوفَاً) قد يحملُ على المصدريةِ، والعاملُ فيـه (قِفَـا)، والتقدير: قفا وقوفاً مثلَ وقوفِ صحبي ؛ وهو مثلُ قولِهم: زيد شرب الإبل، أي: زيد يشرب شرب الإبل(4)، وأيد أبو حيانٍ والسمين الحلبي نصبه على المصدريةِ، فيقـع (وقُوفَاً) في نظرِهِم تحتَ بابِ المصادرِ النائبةِ عن أفعالِها الواقعةِ في مجال الإخبارِ؛ فـ ـ(وقُوفَـاً) مـصدر يـدلُّ مـن فعـلٍ خبـري رفـع صـحبي ونـصب (5)

---

1. ديوان امرئ القيس 1: 164 .

2.سلطان: زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحوية ، 1994م ، جامعة قار يـونس بنغـازي ، ط1، ص: 319 .

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخاطريات ، 1988م ، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، ص: 138 .

4. سلطان : المؤاخذات النحوية ص: 319-320 .

5. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44 ، الحلبي: الدر المصون 4: 458-459 .

مطيهم ؛ مستدلين لإثبات هذا بقول العربِ: أفعلُ وكرامةً ومسرةً ، أي: وأكرمك وأسرك ؛ فكرامةٌ ومسرةٌ مصدر بدلٌ من اللفظ بالفعل في الخبر، وذهبا إلى أن هذا التخريج هو أحسن ما قيلَ في هذا البيتِ، وقد وجها عليه قراءةَ من نصب (شهادة) في قول اللهِ تعالى :" يا أيها الذين ءامنُوا شَهادةُ بينِكُم إذَا حضر َأحدكُم الموتُ حِين الوصِيةِ اثْنَان ذَوا عدلٍ منْكُم" (المائدة:106)، فـ(شهادة) كما يرى أبو حيان والسمين: مصدر بدلٌ من اللفظِ بالفعل في الخبر واثنان مرتفع على الفاعليةِ به (1) .

وذكر الأنباري أنه قد يحملُ على الظرفيةِ ، والتقدير: وقتَ وقوفِ صحبي ، ثُم حذِفَ الظرفُ وناب المصدر عنه على حد قول العربِ: خرجنَا خروجكُم ، والتقدير: خرجنَا وقتَ خروجِكُم (2) .

وجميع هذه الآراءِ والتخريجاتِ كائنةٌ وجائزةٌ كما بينا في موضعِهِ ، إلا من جعلَ العاملَ في الحال مما في (يقولون)، فقد غلطَه الأنباري ؛ لتأخرِهِ عن الحال، وما يعنينا في هذا البابِ هو وقوع الفعل (قِفَا) أو (نَبكِ) عاملاً في الحال (وقُوفاً) في رأي جماعةٍ من النحاةِ .

ومن الشواهِدِ التي ذكرها النحاةُ على ما ضمن معنى الفعل، ولاسيما أداةُ التشبيهِ (كأن) ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

كأن قُلُوب الطيرِ رطْباً ويابِساً   لَدى وكْرِها الْعناب والْحشَفُ الْبالِي(3)

فالعاملُ في الحال (رطْباً ويابِساً) هنا حرفُ التشبيهِ ؛ لأنه متضمن معنى الفعل، واستدل ابن هشامٍ الأنصاري بهذا البيتِ على جواز عمل حرفِ التشبيهِ بالظرفِ، فكما جاز له أن يعملَ في الحال ؛ فعملُه في الظرفِ أجدر(4) .

وهذا القياس صحيح فكما جاز لـ(كأن) أن تعملَ في الحال وهي من المنصوباتِ فيجوز لها أيضاً أن تعملَ في الظرفِ ؛ لأنه من المنصوباتِ أيضاً، ومما يعضد هذا القياس أيضاً كون (كأن) مضمنةً معنى الفعل (أُشبه) ؛ فاكتسبتْ منه العملَ .

---

1. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 4: 44 ، الحلبي: الدر المصون 4: 458 .

2.سلطان : المؤاخذات النحوية ص:320 .

3.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 452 ، العيني: المقاصد النحوية 2: 408 .

4.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 506 ، ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288 .

2.7.3 صَاحِب الْحَال :

هو الاسم الذي تُبين الحالُ هيئتَه ؛ من فاعلٍ أو مفعولٍ أو منهما معاً، أو من غيرهما كالمبتدأِ، والمضافِ والمضافِ إليهِ .

قالَ ابن مالكٍ الأندلسي: يجوز أن يكون المضافُ إليهِ صاحب الحال إذا كان المضافُ عاملاً فيها كـ(اعتكافي صائماً لي) بلا خِلافٍ، فإن لم يصلح المضافُ للعمل، ولم يكن بعض المضافِ إليه ولا كبعضِهِ لم يجز كون المضافِ إليه صاحب الحال، ويجوز ذلك إن كان المضافُ جزءاً(1) من المضافِ إليه، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن مالكٍ على ما جاء جزءاً، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

كأن سراتَه لَدى الْبيتِ قَائِماً مداك عروسٍ أو صِرايةُ حنْظَلِ(2)

فجاءتْ كلمةُ (قَائِماً) حالاً من الضميرِ المضافِ إليهِ في (سراتَه)، وجاز هذا الأمر ؛ لأن المضافَ جزء من المضافِ إليه صاحبِ الحال، ومن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرها ابن مالكٍ على هذه المسألةِ، قولُه عز وجل: "ونَزَعنَا ما فِي صدورِهِم مِن غِلٍ إِخْوانَاً على سررٍ متَقَابِلين "(الحجر:47)، فـ(إخواناً) جاءتْ حالاً من الضميرِ المضافِ إليه في (صدورهم) ؛ والمضافُ جزء من المضافِ إليهِ صاحبِ الحال .

3.7.3 تأخر الْحَال عَنْ عَامِلِهَا :

للحال مع عامِلِها ثلاثةُ أحكامٍ: وجوب التأخرِ، وجوب التقدمِ، وجواز الأمرين، وما يعنينا هنا تأخر الحال وجوباً ؛ فتتأخر الحالُ عن عامِلِها وجوباً في عِدةِ مواطن منها: أن يكون العاملُ في الحال فعلاً جامداً، أو اسم فعلٍ، أو كلمةً فيها معنى الفعل أو مضمنةً معناه، أو اسم تفضيلٍ، أو مصدراً مقدراً بالفعل وحرفٍ مصدري، أو أن يكون العاملُ مقروناً بلامِ الابتداءِ أو لامِ القسمِ (3) .

1.ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي ، شرح الكافية الشافية ، 2000م ، ت: علي محمد وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط1، 1: 336.

2.ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 337 .

3.ينظر:ابن هشام: أوضح المسالك2: 287-288،الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:398 .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ الأنصاري على تأخر الحال وجوباً عـن عاملِها ، وتحديداً على مجيءِ العامل كلمةً مضمنةً معنى الفعل، قولُ امرئ القـيس (من الطويل):

كأن قُلُوب الطير رطْباً ويابِساً لَدى وكْرها الْعناب والْحشَفُ الْبالِي(1)

فقولُه: (رطْباً ويابِساً) حالان، والعاملُ فيهما(كأن)، والـشاهد هنـا وجـوب تأخرِهما عن العامل فيهما (كأن) ؛ لأنه مضمن معنى الفعل(أُشَبه)، ففي مثـل هـذا الموضع تتأخر الحالُ وجوباً عن عاملِها ؛ لأن العاملَ فيها ليس بفعلٍ متصرفٍ أو ما يشبه الفعلَ المتصرفَ كاسمِ الفاعل واسمِ المفعول والصفةِ المشبهةِ، فلا يجوز تقديم الحال على عاملِها في مثل هذا ألبتةَ .

4.7.3 تَعدد الْحَال وَتَعَدد صَاحِبِهَا :

قد تتعدد الحالُ، ويتعدد معها صاحبها، ومذهب الجمهور في هذا المـسألةِ ؛ جعلُ الحال الأولى للاسمِ الثاني، والحال الثانيةِ للاسمِ الأول، أي: أن القريبةَ للقريبِ، والبعيدةَ للبعيدِ . نحو قولنا: صادفتُه مصعداً منحدراً، حيثُ نجعلُ (الحـالَ) الأولـى (مصعداً) من المفعول، و(الحالَ) الثّانيةَ (منحدراً) من الفاعل (2) .

ويجوز عكس هذا، أي: جعلُ الحال الأولى للاسمِ الأول، والحال الثانيةِ للاسمِ الثاني ؛ في حال امتناعِ اللبسِ لقيامِ قرينةٍ كالتذكيرِ أو التأنيثِ مـثلاً تمنـع حـدوثَ اللبسِ، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على هذه المـسألةِ، قـولُ امـرئ القـيس (مـن الطويل):

خَرجتُ بِها أَمشِي تَجر وراءنَا علَى أَثَرينَا ذَيلَ مِرطٍ مرحـل (3)

ففي هذا الشاهدِ جاءتِ الجملةُ الحاليةُ (أَمشِي) حالاً من ضـمير الفاعـل فـي

---

1. ديوان امرئ القيس 1: 359 ، وينظر صدرهـ: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 288 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 647 ، الصيداوي: الكفاف 1: 209 .

3.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2: 265 ، ابن هشام: مغني اللبيـب 2: 647 ، الـسيوطي: همع الهوامع 4: 38 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 10 .

(خَرجتُ)، وجاءتِ الجملةُ الحاليةُ (تَجر) حالاً من الضمير المجرور فـي (بِهـا)، فجاء هذا الشاهد على عكسِ القاعدةِ التي وضعها النحاةُ لقيامِ قرينةٍ حالتْ دون وقوعِ اللبسِ، وهي التذكير في الحال الأولى، والتأنيثُ في الحال الثانيةِ ؛ فجـاءتِ الحـالُ الأولى للاسمِ الأول، والحالُ الثانيةُ للاسمِ الثاني على الترتيبِ (1) .

وقد ذكر السمين الحلبي في الدرِ المصون الشاهد السابقَ بروايةٍ مختلفةٍ فـ ذكر بدلَ (أمشِي) (نَمشِي) . فقال: (نَمشِي) حالٌ من الفاعل في (خَرجتُ) ومن الهاءِ فـي (بِها) لأنك لو قلت: أنا وهي نمشي لصح، ولذلك أعرب المعربون (نَمـشِي) حـالاً منهما و(تَجر) حالاً من الهاءِ في (بِها) فقط ؛ لأنه لا يصلح أن تجعلَ (تَجر) خبـراً عنهما، إذْ لو قلت: أنا وهي تجر ؛ لم يصح(2) .

وما ذكره السمين فريد ولا شائبةَ فيهِ، ولكن جميع النحاةِ الذين ذكـروا هـذا الشاهد أثبتوا الروايةَ الأولى، والتخريج الأولَ ؛ ولا سيما ابن مالكٍ الأندلسي، وابـن هشامٍ الأنصاري، والسيوطي، والشنقيطي .

5.7.3 أوصَافُ الْحَال :

1- تأتي منتقلةً لا ثابتةً ؛ وهو الأصلُ .

2- تأتي وصفاً ثابتاً ؛ وذلك في ثلاثِ مسائلَ : أن تكون مؤكـدةً، وأن يـدل عاملُها على تجددِ صاحِبها، وأن تأتي في سياقاتٍ خاصةٍ ولا سيما في كتابِ اللهِ عز وجل .

ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على هذه المسألة، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

سواهِقُ جبارٍ أَثِيثٍ فُروعه وعالَين قِنْواناً مِن الْبسرِ أَحمرا (3)

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المـسالك 2: 296-297 ، الـسيوطي: همـع الهوامـع 4: 38 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 10 ، الصيداوي: الكفاف 1: 209 .

2. الحلبي : الدر المصون 2: 360-361.

3.ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امـرؤ القـيس" ص: 139 ، الحلبي: الدر المصون 1: 232 .

حيثُ أورد أبو علي المرزوقي قولَه: (أحمرا) شاهداً على مجيءِ الحال وصفاً ثابتاً يدل عاملُها على تجددِ صاحبِها، فيرى أن (أحمرا) نُصِب على الحال لما كان القنوان يتنقلُ في الحمرةِ، ولولا ذلك لما جاز، وقد اعتمد أبو علي على قول امرئ القيسِ هذا في توجيهِ قولِهم: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها . فقال: أطولَ انتصب على الحال ؛ وإنما جاز كونُه حالاً لما كان يتنقلُ في الطول، فيتطاولُ شيئاً بعد شيءٍ كما قالَ امرؤ القيسِ(1).

وذكر جماعةٌ آخرون من النحاةِ أن قولَه: (أحمرا) شاهد على مجيءِ الحال مؤكدةً بعد الجملةِ الفعليةِ مبطلين بهذا الشاهدِ مذهب الزمخشري الذي يرفض وقوع الحال مؤكدةً بعد الجملةِ الفعليةِ، فمذهب الجمهور يقتضي وقوعها بعد الاسميةِ والفعليةِ، ولكن الرأي الغالب يرى وقوعها بعد الاسميةِ (2)، وقولُه هذا من الشواهدِ على وقوع الحال مؤكدةً بعد الجملةِ الفعليةِ .

أما رأي الكوفيين في هذا البيتِ، فهو مخالفٌ لما سبقَ، فهم يرون أن قولَه: (أحمرا) نُصِب على القطع . فقالوا: أراد من البسر الأحمر، ثُم قطع الألفَ واللام ؛ فنُصِب على القطع (3) .

وجميع هذه الآراءِ واردةٌ، ولكن أرجحها ما ذهب إليهِ الكوفيون ؛ أي: نصبه على القطعِ، وأرى كذلك أن حملَه على الحاليةِ لا بأس بِهِ، ولكن ليس على الحال المؤكدةِ، بل ينصب من بابِ الحال التي يدل عاملُها على تجددِ صاحبِها ؛ لقيامِ القرينةِ المعنويةِ التي تدل على التجددِ .

3- تأتي مشتقةً ؛ وهو الأصلُ .

4- تأتي جامدةً مؤولةً بمشتقٍ، وجامدةً لا تؤولُ بمشتقٍ .

1.المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد ، أمالي المرزوقي ، 1995م ، ت: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي بيروت ، ط1، ص: 137 .

2.السبتي : البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 522،

3.ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 110-111 ، الحلبي: الدر المصون 3: 80 .

6.7.3 الحَالُ جمْلَةً :

الأصلُ في الحال أن يكون لفظاً مفرداً ولكنه قد يأتي جملةً ؛ فعليةً أو اسميةً، أو شبه جملةٍ، ويشترطُ لمجيءِ الحال جملةً ثلاثةُ شروطٍ :

1- أن تكون جملةً خبريةً لا طلبيةً ولا تعجبيةً.

2- ألا تكون مصدرةً بدليل استقبال كـ(لن و السين و سوف).

3- أن تكون مرتبطةً ؛ إما بالضمير أو الواو أو بهما معاً .

فتقع الجملةُ الابتدائيةُ جملةً حاليةً، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ عليها، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

نَظَرتُ إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبانٍ تُشَب لِقُفال(1)

فذكر الشنقيطي أن الجملةَ الابتدائيةَ **(**والنجوم كأنها مصابيح رهبان**)** في محل نصبٍ على الحاليةِ من الضمير في (نَظَرتُ) .

وقولُه أيضاً (من الطويل) :

فَألْحقَـه بالهاديـاتِ ودونَـه جواحِرها في صرةٍ لم تَزيل (2)

فقولُه: (ودونَه جواحِرها) من المبتدأ المؤخر والخبر المقدمِ في محل نـصبِ حالٍ من الضمير المنصوبِ في (فألْحقَه) .

وتقع كذلك الجملةُ المصدرةُ بـ(أن) أو بـ(كأن) حاليةً، ومن الـشواهدِ التـي ذكرتْ على الجملةِ المصدرةِ بـ(كأن)، قولُ امرئ القيسِ (من الكامل) :

فَظَلَلْتُ في دِمن الديار كأنِني نَشْوان باكره صبوح مـدامِ (3)

فقولُه: (كأنِني نَشْوان) جملةٌ حاليةٌ صدرتْ بـ(كأن) فالجملةُ من كأن واسـمِها وخبرِها في محل نصبٍ حالٍ من ضمير الفاعل في (ظَلَلْتُ) .

---

1. الشنقيطي:أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلـوم العربية ،1981م ، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت ، ط1، 4: 13 .

2.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 270 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 241 .

3.ابن مالك: شرح التسهيل 2: 275 .

7.7.3 الرابِطُ فِي الْجمْلَةِ الْحَالِيةِ :

لا بد في الجملةِ الحاليةِ من رابطٍ يربطُها بصاحبِ الحال، والرابطُ إما الـواو وحدها، وإما الضمير وحده، وإما الواو والضمير معاً .

وذكر ابن مالكٍ الأندلسي أنه قد يستغنى بأحدِهما عن الآخـر، وقـد يجـامع أحدهما الآخر، فالواو تغني عن الضمير في غير الجملـةِ المؤكـدةِ، وفـي غيـر المصدرةِ بمضارعٍ مثبتٍ أو منفي بـ(لا)، وفي غير ماضٍ تالٍ لـ(إلا) أو متلـو بـ(أو)، ومجامعةُ الضمير الواو في الجملةِ الاسميةِ أكثر مـن انفـرادِه (1)، ومـن الشواهدِ التي ساقها ابن مالكٍ وغيره على الاستغناءِ بالواوِ عن الضميرِ ؛ ولا سـيما قبلَ الجملةِ الاسميةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

وقَد أَغْتَدِي والطير فِي وكُنَاتِها   بِمنْجرِدٍ قَيـدِ الأوابِدِ هيكـل (2)

فالجملةُ الاسميةُ: (والطير فِي وكُنَاتِها) في محل نصبِ حـالٍ مـن ضـمير المتكلمِ ـ الفاعل المستترـ في (أَغْتَدِي)، وقدِ استغنى هنا بواوِ الحال عن الـضمير ليربطَ بين الحال وصاحبِها.

ونظير هذا الشاهدِ قولُه أيضاً (من المتقاربِ):

إِذَا ركِبـوا الْخَيلَ واستَلأَمـوا   تَحرقَـتِ الأَرض والْيوم قُـر (3)

فالجملةُ الاسميةُ: (والْيوم قُر) في محل نصبِ حالٍ من الأرضِ، وهنا اكتفـى بالواوِ دون الضميرِ ؛ ليربطَ بين الحال وصاحبِها .

وقولُه أيضاً (من الطويل) :

بعثْتُ إِلَيها والنجوم طَوالِع   حِذَاراً علَيها أَن تَقُوم فَتُسمعا (4)

فالجملةُ الاسميةُ: (والنجوم طَوالِع) في محل نصبِ حالٍ من ضـمير المـتكلمِ الفاعل في (بعثْتُ) والشاهد فيهِ كما سبقَ ؛ حيثُ استغنى بالواوِ عن الضميرِ .

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 276 .

2. ينظر: الخوارزمي: شرح أبيات المفصل 1: 346 ، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 1: 340 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 96-97 ، البغدادي: خزانة 3: 156 .

3. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 277 .

4. المصدر نفسه 2: 277 .

وقد يستغنى عن الواو بالضمير في الجملةِ الاسميةِ ومن الـشواهدِ التـي ذكرها ابن مالكٍ الأندلسي على الاستغناءِ عن الواو بالضمير، قـولُ امرئ القـيس (من السريع):

حتى تَركْنَاهم لَدى معركٍ أَرجلُهم كالْخَشَبِ الشائِل(1)

فالجملةُ الاسميةُ: (أَرجلُهم كالْخَشَبِ) في محل نصبٍ حالٍ من ضمير المفعول في (تَركْنَاهم)، وقد استغنى هنا بالضمير الرابطِ (هم) في (أَرجلُهم) عن الواوِ ليربطَ بين الجملةِ الحاليةِ وصاحبِها .

أما الجملةُ المصدرةُ بـ(ليس) فكما يقولُ ابن مالكٍ: قد تجامع الواو الـضمير، وقد ينفرد أحدهما، فمن الشواهدِ التي ذكرها ابن مالكٍ على اجتماعِ الواوِ والـضمير معاً، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

وقد عِلمتْ سلْمى وإن كان بعلُه فإن الْفَتَى يهذِي ولَيس بِفَعال (2)

فالجملةُ المصدرةُ بـ(ليس): (ولَيس بِفَعال) في محل نصبٍ حالٍ من الفتـى ، والشاهد هنا اجتماع الرابطين الواو ، والضمير في (لَيس) الذي يعود إلى الفتـى ؛ ليربطَ بين الحال وصاحبِها .

أما الجملةُ المضارعةُ المصدرةُ بحرفِ النفي (لم) ، فيجوز فيها ما يجوز فيما سبقَ، فقد يجتمع الواو والضمير، وقد ينفرد أحدهما، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابـن مالكٍ على إفرادِ الضمير، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَأدرك لَم يجهد ولَم يثْن شأْوه يمر كَخُذْروفِ الْوليدِ الْمثَقبِ (3)

فقولُه: (لَم يجهد) جملةٌ مضارعةٌ مصدرةٌ بـ(لَم) في محل نصبٍ حـالٍ مـن ضمير الفاعل المستتر في (أَدرك)، والمقصود به الحصان أو الفرس، وهنا اكتفـى بالضمير المستتر (هو) في (يجهد) ؛ ليربطَ بين الحال وصاحبِها.

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 521 ، ابن مالك: شرح التسهيل 2: 278 .

2. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 280.

3. المصدر نفسه 2: 282 .

أما الجملةُ الماضيةُ، فيقولُ ابن مالكٍ: " إن صدرتِ الجملةُ بفعلٍ ماضٍ لفظـاً، وليس قبلَه (إلا) ولا بعده (أو)، فإما أن يتضمن ضمير صاحبِ الحال أو لا يتضمنُه، فإن تضمنَه فالأكثر أن يكون الفعلُ مقروناً بـ(الواو) و(قد) "(1)، ومن الشواهدِ التي ساقَها على هذهِ القضيةِ، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

أَيقْتُلُنِـي وقَـد شَغَفْـتُ فُؤادهـا كما شَغَفَ الْمهنُوءةَ الرجلُ الطالِي(2)

فالجملةُ الماضيةُ: (وقَد شَغَفْتُ فُؤادها) في محل نـصبِ حـالٍ مـن ضـمير المفعول في (أَيقْتُلُنِي) وهنا تضمنَتِ الجملةُ الحاليةُ ضميراً ؛ وهو ضـمير المـتكلمِ الفاعل في (شَغَفْتُ)، والأكثر في هذه الحالةِ أن تكـون الجملـةُ الحاليـةُ مقرونـةً بـ(الواو) و(قد) كما في هذا الشاهدِ.

وأضافَ ابن مالكٍ أيضاً حولَ الجملةِ الماضيةِ الواقعةِ حالاً " أن انفراد الضمير مع التجردِ من (قد) و(الواو) أكثر من اجتماعِهِ مع أحدِهما، واجتماعه مع (الـواو) وحدها أكثر من اجتماعِهِ مع (قد) وحدها " (3)، ومن الشواهدِ التـي ذكرهـا علـى انفرادِ الضمير، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

لَه كَفَلٌ كالدعصِ لَبده الندى إِلَى حارِكٍ مِثْل الْغَبِيطِ الْمذَأبِ (4)

فالجملةُ الماضيةُ:(لَبده الندى) في محل نصبِ حالٍ من (الدعصِ) والشاهد هنـا الاكتفاء بالضمير المفعول في (لَبده) ؛ ليربطَ الجملةَ الحاليةَ مع صاحبِها (الدعص) .

وقولُه أيضاً (من الطويل):

دريرٍ كَخُذْروفِ الْولِيدِ أَمره تَقَلب كَفيهِ بِخَيطٍ موصل (5)

فالشاهد فيه نظير الشاهدِ في البيتِ السابقِ، حيثُ وقعتِ الجملةُ الماضيةُ: (أَمره تَقَلب) في محل نصبِ حالٍ من (خُذْروفِ الْولِيدِ)، وقد اكتفى بالضمير المنصوبِ في (أَمره) ليربطَ الجملةَ الحاليةَ مع صاحبِها (خُذْروفِ الْولِيدِ) .

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 284 .
2. المصدر نفسه 2: 284 .
3. المصدر نفسه 2: 285 .
4. المصدر نفسه 2: 285 .
5. المصدر نفسه 2: 285 .

أما الجملةُ الحاليةُ المؤكدةُ، فيقولُ ابن مالكٍ فيها: يمنع ذكر الواو سواء أكانت اسميةً أم فعليةً (1)، ومن الشواهدِ التي ساقها ابن مالكٍ على الحال المؤكـدةِ، قـولُ امرئ القيس (من الكامل) :

خَالِي ابن كبشَةَ قَد عِلمتَ مكانَه   وأبو يزيد ورهطه أعمامِي (2)

فقوله: (قَد علِمتَ مكانَه) جملةٌ حاليةٌ مؤكدةٌ يمنع ذكر الواو قبلَها على حد قول ابن مالكٍ .

يقولُ ابن مالكٍ: "وخلت هذه من الواو لاتحادِها بصاحبِها من وجهين:

أحدهما: كونُها حالاً والحالُ وصاحبها شيء واحد في المعنى .

والآخر: كونُها مؤكدةً، والمؤكد هو المؤكد في المعنى " (3) .

وفي ختامِ بابِ الحال نلاحظُ أن معظم الشواهدِ الواردةِ فيه قد ذكرها ابن مالكٍ الأندلسي، أي: أن ابن مالكٍ قد اعتمد في بابِ الحال على الشواهدِ النحويةِ من شعر امرئ القيسِ اعتماداً كبيراً، فهذا يدلُّ على أمرين:

أولاً: أن امرأَ القيسِ شاعر فصيح وبليغٌ، وشعره صـورةٌ صـادقةٌ للغـة العربيـةِ الفصيحةِ في أوجِ بيانِها .

ثانيـاً: أن ابن مالكٍ بنى منهجه في الدرسِ النحوي على أصولٍ متينةٍ تمثـلُ اللغـةَ العربيةَ خير تمثيلٍ، بحيث لا يأتيه الطعن والنقد .

وتجدر الإشارةُ إلى أن ابن مالكٍ قد قام بذكرِ القواعدِ النحويةِ في هـذا البـابِ محتجاً ومستدلاً على صحةِ ما ذكر بالشواهدِ النحويةِ من شعر امرئ القـيسِ، أمـا تحليلُ هذه الشواهدِ فقد قام بِهِ الباحثُ في أحيانٍ كثيرةٍ، بما يتوافقُ مع رأي ابن مالكٍ الأندلسي .

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل 2: 288 .
2. المصدر نفسه 2: 288 .
3. المصدر نفسه 2: 288 .

9.3 التمْيِيْز :

اسم نكِرةٌ يذكر لإزالةِ الإبهامِ عن ذاتٍ أو نسبةٍ، وهو على نوعين: تمييز ذاتٍ: وهو ما يزيلُ الإبهام عن اسمِ ذاتٍ مبهمةٍ، كالعددِ والمساحةِ والمقاديرِ والوزن والكيل .

وتمييز نسبةٍ: وهو ما يزيلُ الإبهام عن جملةٍ مبهمةِ النسبةِ، ويقع هذا النوع في ضربين: ضربٍ محولٍ عن فاعلٍ أو مفعولٍ أو مبتدأٍ، وضربٍ غير محولٍ ويقع في بابِ التعجبِ وأفعل التفضيل .

والتمييز نكرةٌ بمعنى (مِن) لذلك من مسائل هذا البابِ أنه يجوز جر التمييز بـ(مِن)، نحو قولنا: ملء الأرضِ من ذهبٍ، وأردب من قمحٍ، ولي أمثالُها من إبلٍ وغيرها من شاءٍ (1)، ومن الشواهدِ الشعريةِ على جر التمييز بـ(مِن) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَيا لَكَ مِن لَيلٍ كأن نُجومه   بِكُل مغَار الْفَتْل شُدتْ بِيذْبل (2)

فقولُه: (مِن لَيلٍ) تمييز دخلتْ عليه (مِن)، وهو تمييز عن المفردِ الذي هو الضمير المبهم في قولِهِ (يا لَك)، وقيلَ أن الضمير غير مبهمٍ لتقدمِ مرجعِهِ في البيتِ قبلَه، وهو قولُه:

ألا أيُها الليلُ الطويلُ ألا انْجلِي   بِصبحٍ وما الإصباح فِيك بِأَمثَل(3)

فالتمييز فيهِ عن النسبةِ لا عن المفردِ، والتقدير في كلا الوجهين: فَيا لَك لَيلاً(4).

1.السيوطي : همع الهوامع 4: 66 .

2.ينظر: البغدادي: خزانة 3: 269 ، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 104 .

3. ديوان امرئ القيس1: 241، ينظر صدره:البغدادي: خزانة الأدب 3: 270، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص:104 .

4.ينظر: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 255 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 270 ، السيوطي: همع الهوامع 4: 66 -67 ، صالح: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان ص: 104 .

ويمتنع دخولُ (مِن) على التمييز في ثلاثِ حالاتٍ وهي: تمييز العددِ، والتمييز المحولُ أو المنقولُ عن المفعول، وما كان فاعلاً في المعنى(1).

وقد تقدم الاحتجاج بالشاهدِ السابقِ في بابِ الاستغاثةِ، وبناء عليهِ وعلى ما سبقَ في صفحاتِ هذا الفصل فإننا نلاحظُ أن دراسةَ القدماءِ للشاهدِ النحوي تقوم على سبرِ أغوارِ الشاهدِ فلا يدع النحاةُ والعلماء لا كبيرةً ولا صغيرةً في الشاهدِ إلا عالجوهـا معالجةً شافيةً ملمةً بأدق التفاصيل، فقد يحتج بشاهدٍ على قضيةٍ ما، ثُم تجد الـشاهد نفسه وقد ذكر على مسألةٍ أخرى، فللهِ در هؤلاءِ القومِ من نحاةٍ !.

وتجدر الإشارةُ إلى أن هنالك تعدداً واضحاً في روايةِ الشواهدِ ؛ بل إن كثيـراً منها لا يوافقُ روايةَ الديوان بشرح السكري، ولا حجةَ لمن يعترض على هذا ؛ لأن تعدد الروايةِ لا يسقطُ الاحتجاج والاستشهاد بالبيتِ.

----

1. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالـك ، 2001م ، ت: محمد محي الـدين عبـد الحميـد ، المكتبـة العـصرية صـيدا بيـروت ، 2: 321-323 .

الفصلُ الرابع

المجروراتُ

1.4 الجر أو الخفض :

يجر الاسم في ثلاثِ حالاتٍ:

أولاً: أن يسبقَ بأحدِ حروفِ الجر .

ثانياً: أن يقع مضافاً إليه .

ثالثاً: أن يكون تابعاً للمجرور .

1.1.4 حروفُ الجر :

يجر الاسم إذا سبقَ بأحدِ حروفِ الجر، وقد أوصلَ العلمـاء والنحـاةُ عِـدةَ حروفِ الجر إلى أكثر من عشرين حرفاً، وهي: من.إلى.عن.على.في.الباء.الكـافُ. اللام.واو القسمِ.تاء القسمِ.مذْ.منْذُ.رب.حتى.خلا.عدا.حاشا.كي.متى في لغةِ هذيل.لعل في لغةِ عقيل ، وغيرها .

وتقسم حروفُ الجر إلى عِدةِ أقسامٍ تبعاً لاعتباراتٍ عدةٍ، فقسم منها يدخلُ على الأسماءِ فحسب، وقسم آخر يختص بدخولِهِ على الظاهر والمضمر، وقسم مـشترك بين الاسميةِ والحرفيةِ، ومنها الأصلي والزائد والشبيه بالزائدِ .

2.1.4 التعلق :

وهو عبارةٌ عن ارتباطِ شبهِ الجملةِ بالحدثِ الذي يدل عليهِ الفعلُ أو ما يشبهه، بالإضافةِ إلى دلالتِهِ على الحيزِ الذي يقع فيهِ الفعلُ، والتعلقُ يختص بحروفِ الجـر الأصليةِ دون الزائدةِ والشبيهةِ بالزائدةِ .

فشبه الجملةِ من الظرفِ أو من الجار والمجرور يدلان على معنى فرعي يتمم نقصان المعنى الذي يدل عليهِ الفعلُ أو ما يشبهه ، فالفعلُ وما يـشبهه يـدل علـى حدثٍ ، والحدثُ لا يقع في فراغٍ ، وإنما يحدثُ في زمانٍ ومكانٍ (1)، فشبه الجملـةِ

1.الراجحي: عبده ، التطبيق النحوي ، 1988م ، دار النهضة بيروت ، ص: 362.

يكملُ هذا النقص في المعنى ، بالإضافةِ إلى دلالتِهِ على زمان الفعل ومكانِهِ ، وقد أطلقَ النحاةُ على هذهِ القضيةِ مصطلح (التعلق)،وأشهر ما يتعلقُ بِهِ الجار والمجرور الفعلُ، نحو: صليتُ في المسجدِ، ويتعلقُ أيضاً بكل كلمةٍ تشبه الفعلَ وتحملُ معنى الحدثِ كالمصدرِ واسمِ الفعل واسمِ الفاعل والمفعول والزمان والمكان والصفةِ المشبهةِ .

وذكر أبو الحسن الدباج أنه يمتنع تعلقُ حرفي جرٍ بفعلٍ واحدٍ إذا كانا لمعنى واحدٍ ، فإن أدى أحدهما ما لا يؤديهِ الآخر من المعنى لم يمتنع ذلك(1) ، ومن الشواهدِ التي احتج بها الدباج لإثباتِ هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وما ذَرفَتْ عينَاكِ إلا لِتَقْدحِي بِسهميكِ فِي أَعشَارِ قَلْبٍ مقَتل (2)

فقولُه: (لِتَقْدحِي بِسهميكِ فِي أَعشَارِ) تعلقَ حرفا الجر (الباء) و(في) بالفعل (تقدح) ؛ لأن كل واحدٍ منهما يدل على معنى مغايرٍ عما يدل عليه الآخر، فالباء تدل على الاستعانةِ، وفي تدل على الظرفيةِ، ولولا ذلك لما استقام تعلُقُهما بـ(تقدحي) .

3.1.4 حروفُ الجر وَأشهر معانيها :

1.3.1.4 { مِنْ } :

لها معانٍ عِدةٌ من أشهرها: ابتداء الغايةِ الزمانيةِ أو المكانيةِ، والتبعيض، والنص على العمومِ والتأكيد، والبدلُ، وبيان الجنسِ، والسببيةُ، والتعليلُ، وبمعنى عن وفي (3) .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ على مجيءِ (مِن) للتعليل قولُ امرئ القيس (من المتقاربِ) :

وذَلِك مِن نَبأٍ جاءني وخُبرتُه عن أَبِي الأسودِ (4)

----

1. أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي: تذكرة النحاة ، 1986م ، ت:عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، ص:260

2. أبو حيان : تذكرة النحاة ص: 260 .

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 20-26 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 351-352 .

4.ابن هشام : مغني اللبيب 1: 250.

حيثُ أفادتْ (مِن) في قولِهِ: (مِن نَأْيٍ) التعليلَ . أي: من أجل نأيٍ جاءني.

2.3.1.4 { الباء } :

وأشهر معانيها: الإلصاقُ، والاستعانةُ، والسببيةُ والتعليلُ، والتعديـةُ والنقـلُ، والقسم، والعوض، والبدلُ، والمصاحبةُ بمعنى مع، والتبعيض بمعنى من، والاستعلاء بمعنى على، وبمعنى عن، والتأكيد، والتقويةُ(1) .

ومن الشواهدِ التي ذُكِرتْ على إفادةِ (الباءِ) الاستعانةَ قولُ امرئ القـيسِ (مـن الطويل):

وليس بِذي رمحٍ فَيطْعنَني بِهِ   وليس بِذي سيفٍ وليس بِنَبال (2)

حيثُ أفادتِ (الباء) في قولِهِ: (فَيطْعنَني بِهِ) معنى الاسـتعانةِ، أي: يطعننـي مستعيناً بالرمحِ .

3.3.1.4 { اللام } :

وأشهر معانيها: الملك، والاختصاص، والتعليلُ، والتوكيـد، وانتهـاء الغايـةِ، والقسم، والتعجب، والصيرورةُ، والتقويةُ، والبعديةُ بمعنى بعد، والتبليغُ، والاستعلاء بمعنى على، وتأتي بمعنى في(3) .

يقول الزجاجي: قد تدخلُ لام الملكِ في الاستفهامِ إذا كان المملوك غير معروفِ مالكُه (4)، ومن الشواهدِ التي ساقَها على هذا قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

لِمن طَلَلٌ أَبصرتُه فَشَجانِي   كَخَطِ زبورٍ فِي عسِيبٍ يمان (5)

حيثُ أفادتِ (اللام) في (لِمن) معنى الملكِ في سياقِ الاستفهامِ .

---

1. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 32-35، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:441-443.

2.الصيداوي: يوسف ، الكفاف ، 1999م ، دار الفكر دمشق ، ط1 ، 1: 439 .

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك3: 27-32 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:450-452 .

4.الزجاجي : اللامات ص: 48 .

5.المصدر نفسه ص: 48 .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ الأنصاري على مجيءِ (الـلامِ) بمعنـى التعليل قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

ويوم عقَرتُ لِلْعذَارى مطِيتي فَيا عجباً مِن رحلِها الْمتَحمل (1)

حيثُ أفادتِ (اللام) في قولِهِ: (لِلْعذَارى) معنى التعليل .

ومما أُنشد على إفادةِ (اللامِ) معنى التعجبِ المجردِ عن القسمِ ولا سيما في بابِ النداءِ والاستغاثةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

فَيا لَكَ مِن لَيلٍ كأن نُجومه بِكُل مغَارِ الْفَتْلِ شُدتْ بِيذْبل (2)

فـ(اللام) في قولِهِ: (فَيا لَكَ) أفادتْ معنى التعجبِ

4.3.1.4 { عَنْ } :

وأشهر معانيها: المجاوزةُ، والبعديةُ بمعنى بعد، والاسـتعلاء بمعنـى علـى، وبمعنى من، والبدلُ، والاستعانةُ بمعنى الباءِ (3).

ومن الشواهدِ التي ذكرها الزجاجي والثعالبي على مجيءِ (عن) بمعنى (بعـد) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

وتُضحِي فَتِيتُ الْمِسكِ حولَ فِراشِها نَؤُوم الضحى لَم تَنْتَطِقْ عن تَفَضل (4)

فقولُه: (لَم تَنْتَطَقْ عن تَفَضل) أفادتْ (عن) فيه معنى البعديةِ، أي: لم تنتطقْ بعد تفضل .

ومن معاني (عن) التي انفرد بها نزر يسير من العلماءِ ولا سـيما الزجـاجي وابن قتيبةَ الدينوري وصاحب رصفِ المباني ؛ أَنها تأتي بمعنـى (البـاءِ)، ومـن

----

1. ديوان امرئ القيس1: 243 ، ينظر أيضاً مع خلافٍ يسير في الرواية: ابن هـشام: مغنـي اللبيب 1: 234 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 448 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 240، الأشموني: شرح الأشموني 1: 79، السيوطي: همع الهوامع 4: 202 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 66.

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك3: 39-41 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:446-447 .

4.الزجاجي : حروف المعاني ص: 80 ، ينظر مصدرهـ: الثعالبي: فقه اللغة ص: 432 .

الشواهدِ التي استدلوا واحتجوا بهـا لإثبـات هـذا قـولُ امـرئ القـيسِ (مـن الطويل):

تَصد وتُبدِي عن أَسِيلٍ وتَتقِي ... بِنَاظِرةٍ مِن وحشِ وجرة مطْفِلِ (1)

فقولُه: (عن أَسِيلٍ) كما يـرون أفـادتْ (عـن) فيـه معنـى (البـاءِ) ، أي: بِأسيلٍ .

ومن الأمثلةِ التي أوردوها تعزيزاً وتدعيماً لهذا الشاهدِ قولُه تعالى: "وما ينطقُ عن الهوى " (النجم:3)، أي: ينطقُ بالهوى، وقولُ العربِ: رميتُ عن القـوسِ، أي: رميتُ بالقوسِ، وقولهم أيضاً: قمتُ عن أصحابي(2)، أي: قمتُ بأصحابي ؛ فـ(عن) في جميعِ هذا بمعنى (الباءِ) أو بمنزلةِ (الباءِ).

وقد اعترض ابن عصفورٍ على التوجيهِ السابقِ لقول امرئ القيسِ ؛ إذْ يرى أن هذا الشاهد لا حجةَ فيه على مجيءِ (عن) بمعنى (الباءِ) ؛ لأن قوله (عـن أَسِـيلٍ) متعلقٌ بـ(تُبدِي)، إذ يقال: أبدى عن كذا (3)، فعن كما يرى باقيةٌ على بابِها وليـستْ بمعنى (الباءِ) أو بمنزلةِ (الباءِ) .

وقد تقدم الاحتجاج بهذا البيتِ في بابِ (التنازعِ)، ومجملُ الخِـلافِ أن بعـض الكوفيين أعملَ (تَصد) في (عن أَسِيلٍ) ؛ لذلك فـ(عن) عندهم بمعنى (البـاءِ) ؛ لأن صد يتعدى بالباءِ، أما الرأي الصواب هنا فهو اختيار إعمال (تُبـدِي) وفقـاً لـرأي البصريين كما أوضحتُ في بابِ (التنازعِ)، وعليهِ فإن اعتراض ابن عصفورٍ فـي موضعِهِ، فـ(عن) على أصلِها، وليستْ بمعنى (الباءِ) ؛ لأن (تُبدِي) تتعدى بـ(عن)، فنقولُ: أبدى عمرو عن رأيه.

1.ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص:74 ، ابن عصفور: شرح جمل الزجـاجي 1: 513 ، المرادي: الجنى الداني ص: 249، ينظر مصدرهـ: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص: 399 .

2.ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص:399 ، الزجاجي: حروف المعـاني ص: 74 ، المـرادي: الجنى الداني ص: 249 .

3.ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 1: 513 .

5.3.1.4 { في } :

وأشهر معانيها: الظرفيةُ سواء أكانت حقيقيةً أم مجازيةً، والتعليـلُ والـسببيةُ، والمصاحبة بمعنى مع، والمقايسةُ والموازنةُ، والاستعلاء بمعنى على، وبمعنى إلـى الغائيةِ، وبمعنى من التبعيضيةِ، وبمعنى باءِ الإلصاق (1).

ومن الشواهدِ التي تنازع فيها النحاةُ واشتد حولَها الخِلافُ في هذا البابِ قـولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وهلْ يعِمن من كان أحدثُ عهدِهِ ثَلاثِين شَهراً فِي ثَلاثَةِ أحوال (2)

اختلفَ النحاةُ والعلماء في تحديدِ معنى (في) في قولِهِ: (فِي ثَلاثَـةِ أَحـوال) ، فافترقوا حولَ تحديدِ معناها في أربع ِردٍ:

أولاً: ذهب ابن قتيبةَ الدينوري والزجاجي والمرادي والأشموني والسيوطي ؛ إلى أن (في) هنا بمعنى: من . والتقدير: من ثلاثةِ أحوال، وذكر الشنقيطي أن الصبان قيـد (من) هنا بـ(من) التبعيضيةِ، وحملَها الشمني على الابتدائيةِ ؛ فالمعنى في الـشاهدِ: ثلاثون شهراً مبتدأةً من انقضاءِ ثلاثـةِ أحـوالٍ، فتكـون المـدةُ خمـسةَ أعـوامٍ ونصفاً (3).

ثانياً: يرى جماعةٌ آخرون أن (في) باقيةٌ على أصلِها وبابِها، ولا سيما ابـن جنـي الذي قالَ: وطريقُه عندي أنه على حذفِ المضافِ . أي: ثلاثون شهراً فـي عقـبِ ثلاثةِ أحوالٍ قبلَها، وتفسيره: بعد ثلاثةِ أحوالٍ ؛ فالحرفُ إذاً على بابِهِ، وإنما حـذِفَ المضافُ هنا الذي قد شاع عند الخاص والعام (4) .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك3: 35-36 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:448-449 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 354 .

2.ينظر: ابن جني:الخصائص2: 313 ، البطليوسي: الاقتضاب ص: 384 ، ابن هشام: مغنـي اللبيب 1: 192 ، المرادي: الجنى الداني ص: 252 ، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62 .

3.ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص:312 ، الزجاجي: حروف المعاني ص: 83، ، المـرادي: الجنى الداني ص:252 ، الأشموني: شرح الأشموني 2: 86 ،السيوطي:المطالع السعيدة2: 65.

4.ينظر: النحاس: إعراب القرآن 5: 290 ، ابن جني: الخصائص 2: 314 ،.

ثالثاً: يرى بعض المتأخرين أن (في) هنا بمعنى الصحبةِ نيابة عن (مع) . قال ابـن السيدِ: وكونُها بمعنى (مع) أشبهها من كونِها بمعنى (من)، فيكون التقدير: أحدثُ[1] عهدِهِ خمس سنينٍ ونصفُ فـ(في) هنا بمعنى (مع)، ومن الآياتِ التي وجهتْ علـى هذا النمطِ قوله تعالى: "ادخلوا في أممٍ" (الأعراف:38)، أي: مع أممٍ، وقولُهم: كنـتُ فيمن لقي الأمير، أي: مع من لقي الأمير[2] .

رابعاً: ذهب ابن السيدِ البطليوسي والبغدادي وغيرهم إلى أن (في) هنا بمعنـى واو الحال . فقالَ البطليوسي: إن كل من فسره ذهب إلى أن الأحوالَ ههنا السنون جمـع حولٍ، أما البطليوسي فيرى أن الأحوالَ جمع حالٍ لا جمع حولٍ، والمقصود: كيـفَ ينعم من كان أقرب عهدِهِ بالنعيمِ والرفاهةِ ثلاثين شهراً، وقد تعاقبـتْ عليـه ثلاثـةُ أحوالٍ وهي: اختلافُ الرياحِ عليهِ، وملازمةُ الأمطارِ له، والقِدم المغير لرسـومِهِ ؛ فتكون (في) هنا هي التي تقع بمعنى (واو) الحال كما في قولنا: مرت عليـه ثلاثـةُ أشهرٍ في تنعمٍ، أي: وهذهِ حالُه [3].

وجميع التوجيهاتِ السابقةِ صحيحةٌ وكائنةٌ ؛ بل إنها تدل علـى عمـق المـنهج النحوي القديمِ الذي يسبر أغوار جزئياتِ الشاهدِ ، فلا يكون هنالك توجيه أو تخريج إلا وقد انبثقَ عن سلامةِ التأويل ودقةِ التقدير .

6.3.1.4 { رب } :

اختلافَ العلماء والنحاةُ في تحديدِ المعنى الذي تدل عليه رب ، فأمـا مـذهب الجمهورِ ولا سيما الخليلُ ويونس وعيسى بن عمر وأبو زيدٍ الأنصاري وأبو عمرو ابن العلاءِ والأخفشُ والمازني والجرمي والمبرد وابن السراجِ والزجاج والفارسي[4]

1.ينظر: البغدادي: خزانة الأدب1: 62 ،الصغير:الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455.

2.ينظر: الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 455 ، الضبع: ابن هشام وأثره فـي النحو العربي ص: 149 .

3.ينظر: البطليوسي:الاقتضاب ص: 385 ، البغدادي: خزانة الأدب 1: 62 .

4.البعلي: محمد بن أبي الفتح ، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، 2002م ، ت: ممدوح محمد خسارة ، الكويت التراث العربي ، ط1، 2: 614 .

والرماني وابن جني والسيرافي وجمهور الكوفيين كالكسائي والفراءِ ومعـاذٍ وابـن سعدان وهشامٍ أنها للتقليل(1) .

وذهب جماعةٌ من الكوفيين أنّها للتكثير. قالَ ابن الربيع السبتي: ذهب البصريون أنها للتقليل ولا تكون إلا له، وذهب الكوفيون أنها تكون للتكثير(2)، ومـن الـشواهدِ التي أوضحتْ تفاصيلَ الخِـلافِ الـسابق، وجلّتْـه قـولُ امـرئ القـيس (مـن الطويل):

فَيا رب يومٍ قَد لَهوتُ ولَيلَةٍ   بِـآنِسةٍ كـأنها خَطَ تِمثَـال(3)

وقولُه أيضاً (من الطويل):

أَلا رب يومٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهما   و لا سِيما يومٍ بِدارةِ جلْجل (4)

وقولُه أيضاً (من الطويل):

فَيا رب مكْروبٍ كَررتُ وراءه   وعانٍ فَككْتُ الْغُل عنْه فَفَدانِي(5)

فمذهب عبدِ القاهر الجرجاني وأبي علي القيسي وابـن هـشامٍ الأنـصاري والشنقيطي والبغدادي أن (رب) أفادتْ فيما سبقَ معنى التكثير ؛ وحجتُهم في ذلك أن هذه المواضع مواضع افتخارٍ ومباهاةٍ، والافتخار والمباهاةُ لا يكون إلا بما كثُر من الأمور، فلا يناسبه إلا التكثير لا التقليلُ، فـ(رب) ههنا للتكثير، والمعنى فيما سبق: أنــه كثُــر منــه اللهــو بالنــساءِ، وكثُــر منــه فــك الأســرى والكــر وراء المكروبين (6).

----

1. البعلي: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 2: 614 .

2. السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 860 .

3. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 154 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 118 .

4.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529 .

5.ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 500 .

6.ينظر: الجرجاني: المقتصد 2: 828- 829 ، القيسي: إيضاح شـواهد الإيـضاح 1: 299-300 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 154، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 118، البغدادي: خزانـة الأدب 3: 451.

أما مذهب أبي الحسن الأخفش والشلوبين وابـن عـصفور وسـابق الـدين الصنعاني والسبتي والمرادي أنها للتقليل، والتقليلُ على ضـربين: الـضرب الأولُ: تقليلُ ذاتِ الشيءِ، والآخر: تقليلُ النظير ، فهم يرون أن لا حجةَ لهم فيما سبقَ على التكثير وإنما (رب) لتقليل النظير، فـ(رب) تأتي لتقليل النظير ولا سيما في مواضع الافتخار والمباهاةِ، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثُر منه يقل من غيرِه وذلك أبلغُ في الافتخار، وقد يكون الشيء قليلاً في نفسِهِ لعدمِ نظائرِه، والشيء الذي يقِل نظيره ويعز وجوده إذا نيلَ منه بعض يفخر به وإن كان قليلاً، فدخلت (رب) عليه لقلتِـهِ، فكأنه أراد: الأيام والليالي التي لهوتُ فيها مع النساءِ يقل وجود مثلِها لغيري ؛ فلـم يرد تقليلَ يومٍ وليلةٍ ولكنما أراد تقليلَ نظيرهِما لغيرِه، وكأنه أراد أيـضاً: الأسـرى الذين فككتُ، والمكروبون الذين كررتُ وراءهم من الكثرةِ بحيثُ يقـل فـك وكـر غيري لهم (1) .

ومن الشواهِدِ التي لم يجر حولَها نزاع أو خلافٌ وذكرها الحيدرةُ اليمني فحسب على إفادةِ (رب) معنى التكثير قولُ امرئ القيس (من المديدِ):

رب رامٍ مِن بني ثُعلٍ مخْرِج كفيهِ مِن ستَـرِه (2)

ففي قولِهِ: (رب رامٍ مِن بني ثُعلٍ)أفادتْ (رب) معنى التكثير كمـا يـذكر الحيـدرةُ اليمني ، فالمراد: كثير من بني ثعلٍ .

وبناء على الخِلافِ السابقِ أرى أن الرأي الوسطي الراجح في هذه المسألةِ أن (رب) تأتي للتقليل تارةً وللتكثير تارةً أُخرى، والقرائن هـي التـي تحـدد المعنـى المقصود سواء أكان التقليلَ أم التكثير .

1.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 501 ، الـشلوبين: شـرح المقدمـة الجزوليـة الكبير2: 820- 821 ، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص:263 ، السبتي:البـسيط فـي شرح جمل الزجاجي س2: 860 ، المرادي: الجنى الداني ص: 443-445 ، البعلي: الفاخر 2: 614-616.

2.الحيدرة : كشف المشكل في النحو ص: 354 .

7.3.1.4 حذفُ رب :

تحذفُ (رب) لفظاً ويبقى عملُها، فتحذفُ بعد (الواوِ) كثيراً، وبعد (الفاءِ) قليلاً، وبعد (بلْ) أقل، ودونَهن نادر، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على حذفِ (رب) بعد (الواوِ) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخَى سدولَه عليّ بأنواعِ الهمومِ ليبتَلِي(1)

فقد حذفَ الشاعر (رب) هنا بعد (الواوِ) وبقي عملُها الخفض في قولِهِ (وليلٍ)، أي: ورب ليلٍ، ويرى قسم من النحاةِ ولا سيما الكوفيون والمبرد أن الواو هي الجارةُ أو الخافضةُ، فهي في نظرِهم عوض منها فجرت ما بعدها على تأويل (رب) (2) .

ومن الباحثين المحدثين الذين اعتنقوا رأي الكوفيين والمبردِ ، وأخذوا على عاتِقِهم تبيانَه ؛ علي الهروط في بحثِهِ الموسومِ بـ(نظريةُ الحرفِ المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيدِ) المنشور في مجلةِ (مؤتةَ للبحوثِ والدراساتِ)، حيثُ يقولُ الباحثُ: "والحقيقةُ التي لا مراء فيها، أن هذهِ الواو ليستْ واو العطفِ، وإنما ُأقحمتْ في حروفِ العطفِ إقحاماً، وأعطيتْ ما لهذهِ الحروفِ من صفاتٍ وأعمالٍ، وهي تفترقُ عن واوِ العطفِ بما يلي :

1- العطفُ يتطلب طرفين تعقد بينهما الواو وهما: المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ (وإذا أنعمنا النظر في الشاهدِ السابقِ) لرأينا أنه يخلو من هذهِ الأطرافِ، إذ لا معطوفَ عليهِ يسبقُ الواو ولا مجالَ للعطفِ .

2- واو العطفِ لا يفتتح بها الكلام، بينما هذه الواو يفتتح بها الكلام(3) (كما في الشاهدِ) .

1.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل3: 55 ، ابن هشام: شذور الذهب ص:270، العيني: المقاصد النحوية2: 488، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 430.

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 416-417 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 311 .

3. الهروط ،علي خاف ، 1994م ، نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، جامعة مؤتة ، ص: 75 .

3- واو العطفِ تشرك بين طرفين نكرتين أو معرفتين، وهذهِ الواو لا تدخلُ غالباً إلا على منكرٍ .

(وعليه) فإن هذه الواو ليستْ عاطفةً، وإنما هي واو لها عملٌ خاص ووظيفـةٌ نحويةٌ خاصةٌ، ولها وظيفةٌ دلاليةٌ خاصةٌ تختلفُ كل الاختلافِ عـن واوِ العطـفِ ؛ فهي جارةٌ...، وهذه الواو هي العاملةٌ بنفسِها الجر للأسماءِ المنكرةِ التي تباشـرها ؛ فهي مختصةٌ بهذا النوعِ من الأسماءِ لإفادةِ المعنى المرادِ من استعمالِها"(1)

أما جمهور النحاةِ، ولا سيما سيبويهِ والحريري وابن مالكٍ الأندلسي وابن هشامٍ الأنصاري وغيرهم فيرون أن الاسم المخفوض بعد (الواو) إنمـا هـو مخفـوض بـ(رب) المضمرةِ، و(الواو) هنا سادةٌ مسد (رب) لفظاً (2)، ويقوم قولُ الجمهـور هذا على عِدةِ أدلةٍ منها:

1. قولُ سيبويهِ: "ليس كـل جار يضمر ؛ لأن المجرور داخـلٌ فـي الجـار فصارا عندهم بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، فمن ثَـم قبح ، ولكنهم قـد يضمرونـه ويحذفونـه فيما كـثُر من كلامِهم ؛ لأنهم إلى تخفيفِ مـا أكثروا استعمالَـه أحوج"(3) .

2- أنه قد روي الجر بـ(رب) المحذوفةِ دون شيءٍ قبلَهـا ، فعلِـم أن الجـر إنمـا هو بـ(رب) (4).

3- أن الواو هنا واو العطفِ، والعطفُ هنا مقدر على شيءٍ في نفسِ المتكلـمِ كما يقولُ ابن هشامٍ الأنصاري، (وحروفُ العطفِ غير مختصةً ؛ بل إنها مشتركةٌ فهي غير عاملةٍ) (5).

---

1. الهروط: نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد، المجلد التاسع ، العدد الأول ص: 75 .

2.ينظر: سيبويه: الكتاب 2: 164 ، ابن: هشام: شرح اللمحة البدرية 2: 254 .

3. سيبويه : الكتاب 2: 163 .

4.ابن مالك : شرح الكافية الشافية 1: 370 .

5.ابن هشام : مغني اللبيب 2: 417 .

4- يقولُ بدر الدين العيني: إن العرب تبدلُ من (رب) الواو(1) .

وبناء على ما سبقَ فيبدو أن كلا الرأيين صحيح ؛ لأن كليهما قد دعم بالأدلـةِ الثابتةِ من السماعِ والقياسِ والاجتهادِ، ولا أستطيع إلا أن أقولَ: إن فـي اخـتلافِ النحاةِ والعلماءِ توسعةً وتيسيراً على طلابِ العلمِ، فبأي الرأيين أخذتَ فأنـتَ علـى حق .

ومن الشواهدِ على حذفِ (رب) بعد (الفاءِ) قولُ امـرئ القـيسِ أيـضاً (مـن الطويل):

فَمِثْلِكِ حبلى قَد طَرقْتُ ومرضِعٍ فَألْهيتُها عن ذِي تَمائِم محوِل (2)

فالشاهد هنا حذفُ (رب) بعد (الفاءِ) وإبقاء عملِها الخفض في قولِهِ: (فَمِثْلِكِ)، أي: فرب مِثْلِكِ، وذكر المرادي أن من النحويين من يعتبر أن (الفاء) هي الخافـضةُ (3) وما قيلَ عن (الواو) في الشاهِدِ الذي تقدم يقالُ كذلك في (الفاءِ)، وفيما سبقَ من الإبانةِ ما يغني عن الإطالةِ .

وذكر سيبويهِ الشاهد السابقَ، لكن بروايـةٍ أخـرى علـى القـضيةِ نفـسِها، وهي:

ومِثْلِكِ بِكْراً قَد طَرقْتُ وثَيباً فَألْهيتُها عن ذِي تَمائِم مغْيِل (4)

فالشاهد فيهِ عند سيبويهِ إضمار (رب) بعد (الواو) في قولِهِ: (ومِثْلِكِ بِكْـراً)، أي: ورب مِثْلِكِ، فأضـمر الـشاعر (رب) هنـا وأبقـى عملَهـا بعـد (الـواو)، واختلافُ الروايةِ هنا لا عيب فيه مـا دام الـشاهد يقـع فـي عـصرِ الاحتجـاجِ والاستشهادِ.

---

1. العيني : المقاصد النحوية 2: 488 .

2.ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 66، ابن الوردي: شـرح التحفـة الورديـة 2: 203 ، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 37 .

3.المرادي : الجنى الداني ص: 75 .

4.سيبويه : الكتاب 2: 163 .

4.1.4 العطفُ على موضع مجرور رب :

عد العلماء والنحاةُ (رب) من حروفِ الجر الشبيهةِ بالزائدةِ ، وهي لا تدخلُ إلا على النكرةِ الموصوفةِ ، وأشار ابن هشامٍ الأنصاري أن موقعها الإعرابي يتحدد مما بعدها ، ففي قولنا: رب خائنٍ مذؤوم عندي، فمحل مجرورها رفع علـى الابتـداءِ، وقولنا أيضاً: رب طالبةٍ مثابرةً كافأتُ، فمحل مجرورها نصب على المفعوليةِ .

أما المعطوفُ على مجرورِ (رب) فيجوز أن يحملَ على اللفـظِ، ويجـوز أن يحملَ على موضعِ أو محل (رب)، ومن الشواهدِ التي حمِلَـتْ علـى الموضـعِ أو المحل قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

وسِن كسـنيـقٍ سنَـاء وسنمـاً ذُعِرتُ بِمِـدلاجِ الْهجِيرِ نَهوضِ (1)

فـ(الواو) هنا (واو) رب و(سِن) مخفوض بـ(رب) المضمرةِ بعد (الـواو)، ويرى ابن هشامٍ الأنصاري والسيوطي أن امرأَ القيسِ قد عطفَ (سنماً) على موضع أو محل (سِن) ؛ لأن (سن) في محل نصبٍ مفعولٍ بـهِ لـ (ذُعِـرتْ)، وأضـافَ البطليوسي أنه اخْتُلِفَ في تحديدِ معنى السنمِ، فمن ذهب إلى أن الـسنم يـدل علـى الارتفاعِ فقد عطفَه على (سنَاء)، ومن ذهب إلى أن السنم يدل على البقرةِ فقد عطفَه على محل (سِن) (2).

وبناء على ما سبق نرى أن (سنماً) يحتملُ وجهين ؛ الوجه الأولُ: أنه معطوفٌ على موضعِ (سِن) ؛ لأن موضعها نصب بـ(ذُعِرتُ)، والتقدير: ذعرتُ سِناً وسنماً، أي: ثوراً وبقرةً (3)، والوجه الآخر: أنه يدل على الارتفاع، وإذا كان كـذلك فهـو معطوفٌ على التمييز (سنَاء)، فلا شاهد فيه حينَئذٍ على العطفِ على موضعِ مجرور (رب) .

---

1. ابن هشام : مغني اللبيب 1: 156 .

2.ينظر: البطليوسي: الفرق بين الحروف الخمسة ص:814-815 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 156، السيوطي: شرح شواهد المغني ص:404 .

3. الحضرمي : مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية" ديوان امرؤ القيس" ص: 158 .

5.1.4 مذْ وَ منْذُ :

يأتيان اسمين ظرفيين ، ويكثُر استعمالُهما حرفين أصليين للجـر ؛ فيكونـان حرفي جر إذا وقع بعدهما اسم يدل على الزمن الماضي أو الحاضـر . قـال ابـن هشامٍ الأنصاري: ومعنى مذْ ومنْذُ ابتداء الغايةِ إن كان الزمان ماضياً ، والظرفيةُ إن كان حاضراً ، وبمعنى (من) و(إلى) معاً إن كان معدوداً نحـو: مـا رأيتُـه منْـذُ يومين (1).

وقالَ المرادي: إن جاء بعدهما اسم مجرور نحو: ما رأيتُه منذُ يومين، فلك في ذلك مذهبان: أحدهما: أن مذْ ومنْذُ حرفا جر ؛ وهو المعتمد وإليهِ ذهب الجمهـور، ولا يجران إلا الزمان، والمذهب الثاني: أنهما ظرفان مضافان(2).

ومن الشواهدِ التي ذكرها المرادي وابن هشامٍ الأنصاري وبدر الـدين العينـي والأشموني والشنقيطي على مجيءِ (منْذُ) حرفَ جر قـولُ امـرئ القـيسِ (مـن الطويل):

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ وعِرفَانِ   وربعٍ عفَتْ آياتُه منْذُ أَزمانِ (3)

فقولُه: (منْذُ أَزمان) استُعمِلَتْ (منْذُ) فيهِ حرفَ جر لابتداءِ الغايةِ الزمانيةِ، أي: منذُ أزمانٍ ؛ لذلك جرتْ أزمان بـ(منْذُ) .

6.1.4 ما جاءَ منْ حروفِ الجر اسماً :

ويجري هذا القولُ على خمسةِ حروفٍ وهي: مـذْ ومنْـذُ، وعـن، وعلـى، والكافُ(3)، وما يعنينا هنا الكافُ وعن .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 44-46 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 355 .

2.المرادي : الجنى الداني ص: 503 .

3.ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 503 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 142 .

4.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 48-54 ، مغالسة: النحـو الـشافي ص:355/357 .

أما الكافُ: فقد جوز ابن جني اسميتَها في الاختيار دون الضرورةِ ووافقَه في هذا الأخفشُ والفارسي وابن مالكٍ الأندلسي، وكثُر جرها بالباءِ وعن وعلى، وذهب سيبويهِ ووافقَه ابن عصفورٍ إلى أن استعمالَها اسـم إنمـا يجـوز فـي ضـرورةِ الشعر (1).

ومن الشواهدِ التي استدل بها الأخفشُ والفارسي وابن مالكٍ الأندلـسي علـى اسميةِ الكافِ، وحملَها سيبويهِ وابن عصفورٍ الإشبيلي على الضرورةِ قـولُ امـرئ القيسِ (من الطويل):

وَرحنَا بِكابن الْماءِ يجنَب وسطَنَا تَصوب فِيهِ الْعين طَوراً وتَرتَقِي (2)

واسـتدل كـذلك الأخفـشُ علـى اسـميتِها بقـول امـرئ القـيسِ (مـن الطويل):

وَأَنك لَم يفْخَر علَيك كَفَاخِرٍ ضعِيفٍ ولَم يغْلِبك مِثْلُ مغَلَّبِ (3)

فاستدل الأخفشُ والفارسي وابن مالكٍ الأندلسي بما سبقَ على اسميةِ الكـافِ، ففي الشاهدِ الأول استعملَ الكافَ مجرورةً بالباءِ، ومما يدل على أن الكـافَ اسـم، وليستْ بحرفِ جر ؛ أن حرفَ الجر لا يدخلُ على حرف الجر، فالكافُ هنـا اسـم مجرور بالباءِ .

أما الشاهد الثاني فجاءتِ الكافُ فاعلةً لِـ(يفْخَر)، والدليلُ أنها فاعلةٌ أنه لا بد للفعل من فاعلٍ، ولا يجوز أن يكون الفاعلُ محذوفاً ههنا ؛ لذا ففاعلُ (يفْخَر) في هذا الشاهدِ الكافُ ؛ لأنها عوملت معاملةَ (مِثْل) ؛ لأن معناها كمعناه، وحكِم لها بحكمِـهِ بدلاً من حكمِها للضرورة (4).

1.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 477-478 ، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 2: 817-818 ، البغدادي: خزانة الأدب 10: 167- 170 .

2.ينظر: البغدادي: خزانة10: 167، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 70

3.ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 478 .

4.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 478، البغدادي: خزانة الأدب10: 70- 171.

أما سيبويهِ وابن عصفورٍ فقالا بالاسميةِ، ولكنهما جعلا هذا الأمر ضرورةً في الشعر فحسب، وأضافَ ابن عصفورٍ إلى أن الكافَ قد تكون فيما سبقَ حرفاً، ويحملُ الشاهدان على حذفِ الموصوفِ لفهمِ المعنى وإقامةِ الصفةِ مقامـه، وإن لـم تكـن مختصةً . فكأنه قالَ: بفرسٍ كابن الماءِ، وفاخرٍ كفاخرٍ ضعيفٍ، وهذا الأمر ضرورةٌ أيضاً فلذلك تكافأ الأمران، ولكن مع ذلك يبقى حذفُ المخفوضِ وإقامةُ الصفةِ مقامه وهي غير مختصةٍ أمراً قبيحاً غير جائزٍ (1) .

وأرى أن الرأي الصواب ما ذهب إليهِ أبو الحسن الأخفشُ والفارسي وابن مالكٍ الأندلسي لعدمِ تكلفِ التأويل والتقدير ولمجيءِ السماعِ به كثيراً، فـالأمر لا يحتمـلُ الضرورةَ كما يرى سيبويهِ، ولا يحتملُ أيضاً تكلفَ التأويل وتقدير المحذوفِ الـذي ذهب إليهِ ابن عصفورٍ، فالكافُ في كلا الشاهدين اسم .

عنْ:

تكون (عن) اسماً في ثلاثِ حالاتٍ:

1- أن يدخلَ عليها حرفُ الجر (مِن) .

2- أن يدخلَ عليها حرفُ الجر (على) وهذا نادر .

3- أن يكون مجرورها وفاعلُ متعلِقها ضميرين لمسمى واحدٍ (2).

ومن الشواهدِ التي حملَها الأخفشُ وابن عصفورٍ على اسميةِ (عن) لمجـيءِ مجرورِها وفاعل متعلِقها ضميرين لمـسمى واحـدٍ، قـولُ امـرئ القـيس (مـن الطويل) :

فَدع عنْكَ نَهباً صِيح فِي حجراتِه ولَكِن حدِيثاً ما حدِيثُ الرواحِل (3)

فذهب كل من الأخفشِ وابن عصفورٍ إلى أن (عن) في قولِهِ: (دع عنْكَ) اسم

1.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 479 ، البغدادي: خزانة الأدب 10: 171 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 171 ، العيني: المقاصد النحوية 2: 472 ،

3.الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 60 ، و ينظر: ابن عصفور: المقـرب ص: 214 ، ابـن هشام: مغني اللبيب1: 171.

بمعنى جانبٍ، وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، فلا يقالُ: ضربتَك ولا ضربتُني . أي: ضربتَ أنت نفسك وضربتُ أنا نفسي ؛ لذا جعلَ الأخفشُ وابن عصفورٍ قولَ امرئ القيسِ من هذا البابِ (1).

أما ابن هشامٍ فيرى غير ذلك ؛ يرى أن (عن) باقيةٌ على الحرفيةِ ؛ لأنه لا يصح حلولُ الجانبِ محلها، فالكلام فيهِ مضافٌ محذوفٌ، أي: عن نفسِك، وقد أيد هذا الرأي أبو حيانٍ . فقال: إن مثلَ هذا التركيبِ قد وجِد في (إلى) كقولِهِ تعالى: "واضمم إليك جناحك" (القصص:32)، وقولِهِ تعالى: " وهزي إليكِ بجذعِ النخلةِ" (مريم:25)، ولا نعلم أحداً قال باسميةِ (إلى) (2).

وبناء على العرضِ الذي سلفَ يبدو أن الحق والرأي الأكثر دقةً ما ذهب إليه ابن هشامٍ وأبو حيانٍ لوهن الحججِ والأدلةِ التي ساقها الأخفشُ وابن عصفورٍ الإشبيلي لإثبات وجهةِ نظرهِم، فـ(عن) في الشاهدِ السابق حرفٌ، ولا حجة هنا على اسميتها.

7.1.4 حروفُ الجر الزائدةُ :

ويجري هذا القولُ على: من والباءِ والكافِ واللامِ ؛ فهذهِ الزمرةُ من حروفِ الجر تقع أصليةً، وتقع في مسائلَ محددةٍ زائدةً .

فمِنْ: تأتي زائدةً للدلالةِ على التوكيدِ والشمول والاستغراق ؛ فتأتي زائدةً قبلَ المبتدأِ والفاعل والمفعول، ويشترطُ لمجيئها زائدةً أن تسبقَ بنفي أو نهي أو استفهامٍ مبدوءٍ بـ(هلْ)، وأن يكون مجرورها نكرةً (3) .

1.ينظر: الحلبي: الدر المصون 7: 586 ، العيني: المقاصد النحوية 2: 472 ، السيوطي: همع الهوامع 4: 188-189 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 140 – 141 .

2.ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 244-245 ، ابن: هشام: مغني اللبيب 1: 171، البغدادي: خزانة الأدب 11: 179 .

3.ينظر: الراجحي: التطبيق النحوي ص: 368 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 460.

وقد تأتي زائدةً بعد الإيجابِ في الفاعل، وهذا قليلٌ جداً، ومن الـشواهدِ التـي ذكرها الحيدرةُ اليمني وسابقُ الدين الصنعاني لإثباتِ هذا قولُ امرئ القـيسِ (مـن الطويل):

فَتُوضِح فَالْمِقْرَاةِ لم يعفُ رسمها ـــ لِما نَسجتْه مِن جنُوبٍ وشَمْأَلِ (1)

فـ(من) زائدةٌ هنا في الفاعل في قولِهِ: (لما نَسجتْه مِن جنُوبٍ)، والتقـدير: لما نسجتْه جنوب وشمألٌ، ومن الآياتِ التي حملَها سابقُ الدين على زيادةِ (من) في الإيجابِ كما في قول امرئ القيسِ هذا، ولكن قبلَ المفعول قولُه تعالى:"يغفر لكم من ذنوبكم" (الأحقاف:31)، أي: يغفر لكم ذنوبكم . وقولُه تعالى:"وينزلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بردٍ" (النور:43)، أي: ينزلُ من السماءِ برداً من جبالٍ فيها(2) .

أما الباء: فتزاد في الإثباتِ وفي النفي قبل المبتدأِ والخبر والفاعل والمفعـول وخبر ليس وخبر (إن)، وغيرها .

ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على زيادةِ الباءِ في الإثباتِ فـي خبـر (إن) قـولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل):

فَإِن تَنْأَ عنْها حِقْبَةً لا تُلاقِها ـــ فَإنك مِما أَحدثَتْ بِالْمجربِ (3)

فالشاهد هنا زيادةُ (الباءِ) في خبرِ (إن) في قولِهِ (بِالْمجربِ)، والتقدير: إنك مِما أَحدثَتِ الْمجرب .

ومن الشواهدِ أيضاً على زيادتِها في الإيجابِ أو الإثباتِ ولا سيما قبلَ المفعول بِهِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

---

1. الصنعاني: سابق الدين محمد بن يعيش، التهذيب الوسيط فـي النحـو ، 1991م ، ت: فخـر صالح قداره ، دار الجيل بيروت ، ط1: ص: 260 ، وينظر عجزهـ: كشف المشكل في النحـو ص: 354 .

2.الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 259 – 260 .

3.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 370 ، العيني: المقاصد النحوية 1: 468 ، الأشـموني: شرح الأشموني 1: 262 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 128 ، البعلي: الفاخر 1: 258 .

فَلَما تَنَازعنَا الْحدِيثَ و َأسمحتْ   هصرتُ بِغُصنٍ ذِي شَمارِيخَ ميال (1)

فالشاهد هنا زيادةُ (الباءِ) في المفعول بِهِ في قولِـهِ (هـصرتُ بِغُـصنٍ)، أي: هصرتُ غصناً .

ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على زيادةِ (الباءِ) في الفاعل الواقع مصدراً مـؤولاً من (أن) وما بعدها والتي حملَها ابن عصفورٍ والمرادي على الضرورةِ قولُ امـرئ القيسِ (من الطويل):

أَلا هلْ َأتَاها والْحوادِثُ جمةٌ   بِأَن اِمرأَ الْقَيسِ بن تَملِك بيقَرا (2)

فالشاهد هنا زيادةُ (الباءِ) في قولِهِ: (بِأن امرأَ الْقَيسِ بن تَملِك بيقَـرا)، حيـثُ جاءتِ الباء زائدةً في الفاعل – المصدرِ المـؤول مـن (أن) واسـمِها وخبرِهـا-، فالمصدر المؤولُ في محل رفعِ فاعلٍ لِـ (أَتَاها).

ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على زيادةِ (الباءِ) في النفي ولا سيما في خبرِ (ليس) قولُ امرئ القيس (من الطويل):

ولَيس بِذِي رمحٍ فَيطْعنَنِي بِهِ   ولَيس بِذِي سيفٍ ولَيس بِنَبال (3)

ففي قولِهِ: (لَيس بِذِي رمحٍ ، ولَيس بِذِي سيفٍ، ولَيس بِنَبال)، جاءتِ الباءاتُ الثلاثةُ أحرفَ جر زائدةً في خبرِ (ليس)، والتقدير: ليس ذا رمحٍ، وليس ذا سـيفٍ، وليس نبالاً .

8.1.4 اتصَالُ مَا بِحَرْفِ الجَر :

تدخلُ (ما) على أحرفِ الجر: مِن وعن والباءِ، فلا تكفهن عن العمـل، ومـن الشواهِدِ علـى دخـول (مـا) علـى عـن وبقـاءِ مـا بعـدها مجـروراً قـولُ

1.ينظر:البغدادي: خزانة الأدب 9: 188 ، ينظر عجزهـ: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص: 249 .

2.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 23 ، الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب 4: 19 ، الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح 2: 826 ، المرادي: الجنـى الـداني ص: 50 ، البغدادي: خزانة الأدب 5: 524 .

3.الصيداوي : الكفاف 1: 439 .

امرئ القيس (من الوافر) :

وأعلم أنني عما قريبٍ   سأنْشَب في شَبا ظُفُرٍ ونَابٍ (1)

فقد دخلتْ (ما) هنا على (عن) في قولِهِ (عما قريبٍ) فلم تكفُفْها عن العمل، فبقي ما بعدها مجروراً وكأنها لم تدخلْ.

2.4 الإضافةُ :

الإضافةُ في اللغةِ: الإسناد .

أما اصطلاحاً: فهي إسناد أو نسبةُ اسمٍ إلى اسمٍ بحيثُ يقوم هذا الاسم مقام التنوين، وتقع الإضافةُ في ضربين: إضافةٌ معنويةٌ محضةٌ، وإضافةٌ لفظيةٌ غير محضةٍ .

الإضافةُ المعنويةُ المحضةُ: وهي التي يكتسب فيها المضافُ معنى معنوياً، كالتعريفِ أو التخصيصِ، وتكون بمعنى (اللامِ) و(مِن) و(في) وبمعنى (الكافِ) في حالاتٍ نادرةٍ (2).

الإضافةُ اللفظيةُ: وهي التي لا يكتسب فيها المضافُ لا تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما يكتسب أمراً لفظياً كتخفيفِ التنوين ورفعِ القُبح والتزيين والبناءِ، وتختص باسمِ الفاعل واسمِ المفعول والصفةِ المشبهةِ(3)، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ في بابِ الإضافةِ اللفظيةِ قولُ امرئ القيس (من الطويل):

بِمنجردٍ قَيدِ الأوابِدِ لاحَه   طِراد الْهوادِي كُل شأْوٍ مغَربِ(4)

وقولُه أيضاً (من الطويل):

1.الشنقيطي : الدرر اللوامع 4: 202 ، وينظر صدره: السيوطي: همع الهوامع 4: 228 .

2.ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 420-421 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 364.

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 3: 83 ، الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 465-466 .

4.ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424 ، الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 433 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب 1: 235 .

وقَد أَغْتَدِي والطير فِي وكُنَاتِها   بِمنْجردٍ قَيـدِ الأوابِدِ هيكَـل (1)

فالشاهد هنا في كلا البيتين يتمثلُ في قولِهِ: (بِمنْجردٍ قَيدِ الأوابِدِ)، فذهب سيبويهِ والأعلم والسبتي إلى أن (قيداً) وإن كان مضافاً إلى المعرفةِ فهو نكرةٌ بمنزلةِ مقيـدٍ، فكأنه قال: بمنجردٍ مقيدِ الأوابدِ، فإضافتُه إلى الأوابدِ إضافةٌ لفظيةٌ لم تكسبه تعريفاً، ولهذا وقع صفةً لمنجردٍ وهو نكرةٌ (2).

1.2.4 حذْفُ المضَافِ:

يحذفُ المضافُ حذفاً قياسياً في حالةِ توفر ثلاثةِ شروطٍ وهي: وجود قرينـةٍ تدل على لفظِهِ نصاً، أو لفظٍ آخر بمعناه بحيثُ لا يكون هنالـك لـبس، وأن يقـوم المضافُ إليه مقام المضافِ المحذوفِ ويحل محله في الإعرابِ، وأن يكون المضافُ إليهِ مـن الأشـياءِ التـي تـصلح أن تحـل محـل المـضافِ المحـذوفِ فـي إعرابِهِ (3).

ومن الشواهِدِ التي ذكرها أبو علي الفارسي وابن هشامٍ على حذفِ المـضافِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَظَلَ طُهاةُ اللحمِ مِن بين منْضِجٍ   صفِيفَ شِواءٍ أَو قَدِيرٍ معجل(4)

يتجلى الشاهد هنا في قولِهِ: (أَو قَدِيرٍ معجل) فقـد حـذفَ المـضافَ وأقـام المضافَ إليه مقامه . أي كأنه قال: من بين منضجٍ أو متخذِ قديرٍ أو طابخِ قديرٍ، ثُم حذفَ المضافَ وأقام المضافَ إليهِ مقامه ؛ لأن (بين) تقتضي الإضافةَ إلـى اثنـين متجانسين من حيثُ كان تبييناً للطهاةِ، فـ(بين) هنا قرينةٌ أو علامـةٌ تـدل علـى المضافِ المحذوفِ(5) .

1.البغدادي : خزانة الأدب 4: 250 .

2.ينظر: سيبويه: الكتاب 1: 424 ، الشنتمري: النكت في تفـسير كتـاب سـيبويه 1: 433 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1044 ، البغدادي:خزانة الأدب 4: 250 .

3.حسن(عباس): النحو الوافي 3: 157 – 161 .

4.ينظر:الفارسي:شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص: 382 ،ابن هشام: مغني اللبيب2: 532 .

5.ينظر: الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص: 382-383 ، البغدادي: خزانـة الأدب 3: 251 .

وقد حملَ البغداديون هذا الشاهد على الخفض على الجِوار، فـ(قَدِير) عنـدهم معطوفٌ على (صفِيف)، ولكن خُفِض على الجِوار أو على تـوهمٍ أن (الـصفيفَ) مجرور بالإضافةِ (1).

والرأي الراجح ههنا ما ذهب إليهِ أبو علي الفارسي وابن هشامٍ لتضافرِ الأدلةِ ولقيامِ القرينةِ على حذفِ المضافِ، فـ(بين) كما سلفَ تقتضي الإضافةَ إلى شـيئين فهي إذن قرينةٌ تدل على المضافِ المحذوفِ، ولا حجةَ في هذا البيتِ على الحمـل على الجِوارِ أو التوهمِ ؛ لأن الحملَ على الجِوارِ لا يقع إلا فيما أصلُه النعتُ، وهـذا الشاهد ليس فيه دليلٌ على النعتِ .

ومن الشواهدِ أيضاً في هذا البابِ التي اختلفَ فيها النحاةُ وفصلَ القولَ فيها ابن السيدِ والبغدادي قولُ امرئ القيس (من الطويل):

تَصد وتُبدِي عن أَسِيلٍ وتَتقِي بِنَاظِرةٍ مِن وحشِ وجرة مطْفِل(2)

يتمثلُ الشاهد هنا في عجزِ البيت: (بِنَاظِرةٍ مِن وحشِ وجرة مطْفِل)، قال ابن السيدِ البطليوسي: (الناظرةُ) فيهـا قـولان: قيـلَ أراد العـين، وقيـلَ أراد بقـرةً ناظرةً .

فأما من جعلَ (الناظرةَ) البقرةَ فـ(مطفلٌ) صفةٌ لها . والتقدير: وتتقي بعين بقرةٍ ناظرةٍ، فحذفَ المضافَ وأقام المضافَ إليه مقامه ثُم حذفَه وأقام صفتَه مقامه، ففـي هذا الوجهِ حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، ويجوز أن يراد: وتتقي من نفسِها ببقرةٍ ناظرةٍ كما في قولنا: لقيتُ بزيدٍ الأسدِ، أي: لقيتُه فكأنني لقيتُ الأسد فهنا حذفُ موصـوفٍ فحسب .

وأما من جعلَ الناظرةَ العين فقد جعلَ (مطفلاً) بدلاً من (ناظرةٍ) على تقـدير مضافٍ، أي: تتقي بناظرةٍ ناظرةٍ مطفل، فهو بـدلُ كُـل مـن كـل، ثُـم حـذفَ المضافَ(3) .

1.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 532 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 251 .

2.ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 348 ، البغدادي: خزانة الأدب 10: 127 .

3. ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 350 - 351 ،البغدادي:خزانة الأدب10: 127-128 .

وذهب ابن كيسان إلى أنه أراد: بناظرةٍ مطفلٍ بالإضافةِ، فلما فصلَ بين المضافِ والمضافِ إليهِ رد التنوين الذي كان سقطَ للإضافةِ، وهذا القولُ كما يقولُ ابن السيدِ خطأٌ لا يلْتَفَتُ إلى مثلِهِ ؛ لأن العرب إذا حالتْ بين المضافِ والمضافِ إليه لم تنونْه، وذلك في الشعر أكثر من أن يحصى(1).

فعلى كلا الوجهين سواء جعلنا الناظرةَ البقرةَ أم العين هنالك حذفُ مضافٍ، ولكن اعتبار الناظرة العين أرجح من اعتبارها البقرةَ ؛ لأننا إذا جعلناها البقرةَ يكون لدينا حذفان ؛ حذفُ مضافٍ وحذفُ موصوفٍ، أما إذا اعتبرناها العين فيكون لدينا حذفُ مضافٍ لا غير، وتقدير مضافٍ أولى من تقدير مضافٍ وموصوفٍ .

2.2.4 ما أُضيفَ إلى المعارفِ :

يكتسب المضافُ في الإضافةِ المعنويةِ المحضةِ التعريفَ إذا أُضيفَ إلى اسمٍ معرفةٍ، والتخصيص إذا أُضيفَ إلى اسمٍ نكرةٍ .

ومن المسائل التي طرقَها ابن عصفورٍ في هذا البابِ أن أعرفَ المعارفِ المضمر ثُم العلم ثُم المشار إليهِ ثُم ما عرفَ بالألفِ واللامِ ثُم ما أُضيفَ إلى هذه المعارفِ، وما أُضيفَ إلى ما سبقَ فهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ، إلا المضافَ إلى المضمر فإنه في رتبةِ العلمِ، وهذا هو مذهب سيبويهِ .

أما المبرد فقد خالفَ سيبويهِ، فيرى أن ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه المعارفِ فهو أقل منه تعريفاً قياساً على المضافِ إلى مضمرٍ .

قال ابن عصفورٍ: ما ذهب إليهِ المبرد فاسد ؛ لأننَا قد وجدناهم يصفون المضافَ إلى ما فيهِ الألفُ واللام بما فيهِ الألفُ واللام (2)، ومن الأدلةِ والشواهدِ التي دحض بها ابن عصفورٍ مذهب المبردِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَأدرك لَم يعرقْ منَاطُ عِذَارِهِ يمر كخُذْروفِ الْوليدِ الْمثَقبِ (3)

---

1. ينظر: البطليوسي: الاقتضاب ص: 351 ، البغدادي: خزانة الأدب10: 127-128 .
2.ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي: 136-137 .
3.ديوان امرئ القيس 1: 394 ،ينظر عجزه: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 137.

فقولُه: (كَخُذْروفِ الْوليـدِ الْمثَقبِ) جاء (الخذروفُ) مضافاً إلى ما فيه الألـفُ واللام فاكتسب منه التعريفَ ، ولذلك وصفَ بما فيه الألفُ واللام ، أي: (المثقب) ، قال ابن عصفورٍ: "ولا يكون النعتُ إلا مساوياً للمنعوتِ في التعريفِ أو أقـل منْـه تعريفاً ، فلو كان ما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللام دون ما فيهِ الألفُ والـلام لمـا جاز هذا"(1).

وبناء على ما سبقَ نرى أن المذهب الصحيح هنا ما قالَه سيبويهِ وابن عصفورٍ في أن ما أَضيفَ إلى أحدِ المعارفِ فهو بمنزلةِ ما أُضيفَ إليهِ ، بينما مذهب المبردِ فليس عليه دليلٌ من المنقول أو المسموع .

3.4 الحملُ على الجِوار :

جاء في مغني اللبيبِ أن الشيء يعطَى حكم الشيءِ إذا جاوره، ومن هذا البابِ قولُ العربِ المشهور: هذا جحر ضب خَربٍ، وللمجرور على الجِوار ثلاثةُ أحكـامٍ: ألا يكون إلا في ضرورةِ الشعر، وألا يكون إلا بإزاءِ مجـرورٍ مجـاورٍ لَـه، وألا يستعملَ إلا فيما أصلُه النعتُ(2) .

ومن الشواهدِ التـي أجمـع جـل النحـاةِ والعلمـاءِ علـى حملِهـا علـى الجِوار، وجاءتْ منـسجمةً مـع الأحكـامِ الـسابقةِ قـولُ امـرئ القـيسِ (مـن الطويل):

كأن ثَبيراً في عرانِينِ وبِلِهِ   كَبِير أُنَاسٍ فِي بِجادٍ مزمل (3)

----

1. ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 2: 137.

1.ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 253 ، ابن هشام: مغني اللبيب2: 788 .

2.ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 77 ، الثعالبي: فقه اللغة ص: 389 ، الفـارقي: الإفـصاح ص: 318 ، الصنعاني: التهذيب ص: 428 ، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 77 ، أبو حيان: تذكرة النحاة ص: 346 ، البغدادي: خزانة الأدب 9: 37 .

فأجمع جمهور النحاةِ والعلماءِ ولا سيما الخليلُ والثعالبي والفارقي وابن مالكٍ الأندلسي وسابقُ الدين الصنعاني وأبو حيانٍ الأندلسي والسمين الحلبي وابن هـشامٍ الأنصاري على أن قوله (مزمل) جر على الجِوار إما لمجاورتِـه (أَنَـاسٍ) وإمـا لمجاورتِهِ (بِجادٍ)، وإن كان حقُه الرفع ؛ لأنه نعتٌ للشيخ، ولكن خَفَـضه للجِـوار، ونظير هذا الشاهدِ قولُ العربِ: هذا جحر ضب خَرِبٍ، فـ(خَرِبٍ) صـفةٌ لـلـضب، والواجب أن تكون الصفةُ مرفوعةً ولكن خُفِضتْ هنا حملاً علـى الجِـوار، ومـن القراءاتِ القرآنيةِ التي حملَها ابن مالكٍ على الخفض على الجِوار قـراءةُ الأعمـشِ ويحيى بن وثابٍ لقولِهِ تعالى:" إن اللهَ هو الرزاقُ ذو القوةِ المتين" (الـذاريات:58)، بخفضِ المتين حملاً على الجِوار (1).

وأنكر جماعةٌ من النحاةِ الحملَ على الجِوار ولا سيما ابن جني والسيرافي، فقال ابن جني: "ومما جاز خلافُ الإجماعِ ما رأيتُه أنا في قولِهم: هذا جحر ضب خربٍ . فهذا يتناولُه آخر عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلطٌ مِن العربِ... ، وأما أنـا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألفِ موضعٍ . وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير... ، وتلخيص هذا أن أصلَه: هذا جحر ضـب خـربٍ جحـره ؛ فيجري "خَرِبٍ" وصفاً على "ضب" وإن كان في الحقيقةِ للجحر، كما تقولُ مـررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجلٍ"، وإن كان القيام للأبِ لا للرجل، لما ضمِن من ذِكره... ، فلما كان أصلُه كذلك حذِفَ الجحر المضافُ إلـى الهـاءِ، وأقيمتِ الهاء مقامه فارتفعتْ ؛ لأن المضافَ المحذوفَ كان مرفوعاً، فلما ارتفعـتِ استتر الضمير المرفوع في نفسِ "خَرِبٍ" فجرى وصفاً على "ضـب" – وإن كـان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذفِ المضافِ (2).

1.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 176 ، الثعـالبي: فقـه اللغـة ص: 388-389 ، الفارقي: الإفصاح ص: 319 ، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 169-171 ، أبو حيـان: تـذكرة النحاة ص: 346 ، الحلبي: الدر المصون 6: 284 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 592 .

2.ابن جني : الخصائص 1: 191-192 .

أما قولُ امرئ القيسِ هذا فقد جعله أبو علي الفارسي وابن جني صفةً حقيقيـةً لبجادٍ . قال أبو علي: لأنه أراد مزملٍ فيهِ، ثُم حذَفَ حرفَ الجر فـارتفع الـضمير واستتر في اسمِ المفعول، وأضافَ ابن جني أن الأمر في الجِوار لم يكن أكثر مـن حذفِ المضافِ الذي قد شاع واطرد فحسب(1).

وإجمالاً لما سبقَ، فإنكار بابٍ من النحو وقع الإجماع على الأخذِ بِـهِ أمـر لا يقبلُ ألبتةَ، فما ذهب إليه أبو علي وابن جني من رفضِ الحمل على الجِوار أمـر لا نقبلُه ولا نُقره ولا نأخذُ بِهِ، وإتباع الظاهرِ هنا وهو الحملُ على الجِوارِ أولـى مـن التقديرِ والتأويل والحذفِ، ومع ذلك يؤخذُ بكلا الـرأيين، دون إنكـارِ أحـدِهما أو رفضِهِ .

ومن الشواهد التي ذكرها الفارقي في هذا البابِ ولكنه حملَ الخفـض علـى الجِوارِ هنا على القبحِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

جاءَتْ لِتَصرعِني فَقُلْتُ لَها اقْصِري   إِني امرؤٌ صرعِي علَيكِ حرامِ(2)

قالَ الفارقي في توجيهِ إعرابِهِ: يحتملُ أن يكون (حرام) جر على الإتباعِ للكافِ في (علَيكِ) أو للياءِ في (صرعِي) كما في قول العربِ: هذا جحر ضـب خـربٍ، والإتباع هنا قبيح أقبح منْه في (خربٍ) ؛ لأن (خرباً) صفةٌ والصفةُ فضلةٌ، فكان فيها من الاتساعِ ما لا يكون في غيرِها، أما (حرام) هنا فليست هنا بفضلةٍ لـذلك قـبح الإتباع هنا.

وقالَ أبو علي: لا يمتنع أن يكون جعلَ (حرامِ) مثـلَ بِـدادِ وحمـادِ . أي: أن (حرامِ) مصدر مبني على الكسرِ جاء على وزن فعال (3) .

1.ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 192-193 / 3: 221 ، ابن الشجري: أمالي ابن الـشجري 1: 76- 77 ، البغدادي: خزانة الأدب 5: 99 .

2.الفارقي: أبو نصر الحسن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، 1974م ، ت: سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ط2، ص: 343 .

3.الفارقي : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص: 343 .

فـ(حرامِ) خبر للمبتدأ (صرعِي) والكسرةُ هنا حركةُ بناءٍ ؛ لأن (حرامِ) على حد قول أبي علي مصدر مبني على الكسر، وأرى أن (حرامِ) خبر للمبتدأ (صرعِي) مرفوع بالضمةِ المقدرةِ منع من ظهورها حركةُ القافيةِ ؛ وهي الكسرةُ، حيثُ اضطر الشاعر هنا للكسر حتى لا يقع في الإقواءِ ؛ لأن القافيةَ مكسورةٌ، لذا فالأمر في هذا البيتِ ضرورةٌ حيثُ أجبرتِ القافيةُ الشاعر هنا أن يكسر(حـرامِ)، وإن كـان حـق (حرامِ) الرفع، فما ذهب إليهِ أبو علي وارد ولكن ما ذكرتُه أولى، وأما مـا ذكـره الفارقي وهو الحملُ على الجوار فقد وسمه بالقُبح، فهو مردود فلا شاهد ههنا علـى الحمل على الجوار .

الفصلُ الخامس

مسائلُ نحويةٌ متفرقةٌ

1.5 الفعلُ المضارع:

هو كل كلمةٍ تدل على حدثٍ وزمنٍ صالحٍ للحاضر والمستقبل، ولا بد أن يكون الفعلُ المضارع مبدوءاً إما بالهمزةِ، أو النون، أو التاءِ، أو اليـاءِ، وهـي حـروفُ المضارعةِ المجموعةِ في كلمةِ (نأتي) .

وللفعل المضارعِ حكمان: الإعراب والبناء، فيكون مرفوعاً بالضم إذا لم يسبقْ بناصبٍ أو جازمٍ، ويكون منصوباً أو مجزوماً إذا سبقَ بأداةٍ من أدواتِ النـصبِ أو الجزمِ، أما عن بنائِهِ ؛ فيبنى في حالتين: إذا اتصلتْ بِهِ نون النـسوةِ فَيبنَـى علـى السكون، والأخرى: إذا اتصلَتْ بِهِ نونا التوكيدِ الخفيفةُ أو الثقيلةُ اتـصالاً مباشـراً فيبنى على الفتح .

ومن الشواهدِ التي سيقتْ على الفعل المضارعِ المعربِ، والتي دار حولَها نقاشٌ مطولٌ، وتعددتْ تفسيراتُ النحاةِ فيها، قولُ امرئ القيس (من السريع):

فَالْيوم أَشْرب غَير مستَحِقِبٍ   إِثْماً مِن اللـهِ ولا واغِـل (1)

موضع الشاهدِ والخِلافِ هنا في قولِهِ: (أَشْرب) فهو فعـلٌ مـضارع معـرب لتجردِهِ من الناصبِ والجازمِ، لذا ينبغي أن يكون مرفوعاً بالضم وهذا الأصلُ، ولكن الشاعر سكنَه هنا، لذلك تعددتْ تفسيراتُ النحاةِ وآراؤهم هنا لتفسير السكون.

فاما سيبويهِ فحملَ السكون هنا على الجواز. فقال: قد يسكن بعضهم في الشعر ويشِم، وهذِهِ لُغةٌ نسبها السيوطي إلى تميمٍ، ونسبها البغدادي لقبائـل ربيعـةَ، ومـن القراءاتِ القرآنيةِ التي وجهتْ على نحوِ هذا الشاهدِ ما روي عن أبي عمـروِ بـن العلاءِ أنه قرأ قولَه تعالى: "فتوبوا إلى بارِئْكُم" (البقرة:54)، بإسكان الهمزةِ، وروى أيضاً الكسائي والفراء قولَه تعالى: "أَنُلْزِمكُموها"(هود:28)، بإسكان الميمِ الأولى(2).

- -

1.ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 204 ، الزجاج: معاني القرآن وإعرابـه1: 136 ،ابـن الـسراج: الأصول في النحو2: 364،السرافي: شرح كتاب سيبويه2: 168 ،الفارقي: الإفصاح ص: 80 .

2.ينظر: سيبويه:الكتاب 4: 204 ، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه1: 136 ، النحاس: إعـراب القرآن2: 280 ، السيرافي: شرح كتاب سيبويه 2: 168 ، البغدادي: خزانة الأدب 8: 353 .

وحملَ الفارقي وابن عصفورٍ وابن هشامٍ الإسكان هنا على الضرورةِ، أو على أنه أجرى المنفصلَ من كلمتين مجرى المتصل من كلمةٍ واحدةٍ ؛ فأنزلَ (ربغَ) من (أَشْرب غَير) منزلةَ (عضدٍ) . فقال: (ربغَ) على حد قولهم: عضد وفَخْذ وكتْف، فأسكن (الباء) كما أسكنوا في عضدٍ وفَخْذٍ وكتْفٍ. (1)

أما المبرد والزجاجي وابن السراج فقد أنكروا ما سبقَ، فلا يرون في هذا الشاهد إسكاناً للفعل ؛ لأن السكون إذهاب لحركةِ الإعرابِ هنا، فلا شاهد هنا على تسكين الفعل، والروايةُ الجيدةُ عندهم: (فاليوم فاشرب) على أن (اشرب) فعلُ أمرٍ، وكذلك ذكروا روايةً أخرى تنفي السكون وهي: "فاليوم أسقى".(2)

وذكر جماعةٌ آخرون وجهاً مغايراً لما سبقَ ، إذْ رأوا أن (أشْرب) فعلٌ مضارع مجزوم بلامٍ مقدرةٍ، فكأنه أمر نفسه، وحذفَ اللام للضرورةِ . (3)

وجميع الآراء السالفةِ صحيحةٌ لا مطعن فيها، باستثناءِ ما ذهب إليهِ المبرد والزجاجي وابن السراجِ من رفضِ السكون مطلقاً ؛ لأن لا حجةَ لهم فيهِ لمجيء السماعِ والقياسِ بهِ ، فأما السماع: فما رواه سيبويهِ لامرئ القيسِ بالسكون حجةٌ والقراءاتُ القرآنيةُ السابقةُ وغيرها حجةٌ أيضاً، وفوقَ ذلك هي لغةٌ لبني تميمٍ وقبائل ربيعةَ، وأما القياس: فإن النحويين والعلماء "اتفقوا على جواز ذهابِ حركةِ الإعرابِ للإدغامِ"(4)، فكما جاز لها أن تذهب في الإدغامِ جاز ذهابه في هذهِ الشواهدِ إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمةٍ واحدةٍ ؛ أما عن تعددِ الروايةِ هنا فكما بينا في غيرِ موضعٍ فإن اختلافَ الروايةِ لا عيب فيهِ، ولا يسقطُ الاحتجاج والاستشهاد بالبيتِ .

1.ينظر: الفارقي: الإفصاح ص: 80 ، ابن عصفور: المقرب ص: 565 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 352 ، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 1: 295 / 2: 335 ، ابن هشام: شذور الذهب ص: 173 . .

2.ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 2: 365 ، البغدادي: خزانة الأدب 8: 352 .

3.الموصلي: أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية معطي ، ت: علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي .

4. البغدادي : خزانة الأدب 8: 353 .

1.1.5 الفعلُ المضارع المبني :

الأصلُ في الفعل المضارع الإعراب، ولكن قد يدخلُ عليهِ طارئٌ فيبنـى فـي حالتين كما سبقَ: يبنى على السكون إذا اتصلتْ بهِ نون النسوةِ، ويبنى على الفتح إذا اتصلَتْ بِهِ نونا التوكيد الخفيفةُ أو الثقيلةُ اتصالاً مباشراً.

ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على الفعل المضارعِ المبني على الفتح لاتصالِهِ بنون التوكيدِ الثقيلةِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

قَالَتْ فُطَيمةُ حل شِعرك مدحه أَفَبعد كِـنْـدةَ تَمدحـن قَبِيـلا(1)

الشاهد فيه: توكيد الفعل المضارعِ (تَمدحـن) بنون التوكيدِ الثقيلةِ مع أنه لـيس بجوابٍ للقسمِ، فالفعلُ المضارع إذا لم يكن جواباً للقسمِ جاز توكيده كما هنا، ويجوز عدم توكيدِهِ إذ لو قالَ: أَفَبعد كِـنْـدةَ تَمدح لجاز الأمر . (2)

ولقد وهم سيبويهِ في نسبةِ هذا البيتِ، فذكر العجز فحسب ناسباً إيـاه للمقنـع، وجاء في حاشيةِ الكتابِ: "لم تعرفْ تتمتُه ولا قائلُه"(3)، وهذا البيتُ كما ذكرنَا بدايـةً لامرئ القيسِ الكندي فهو مثبتٌ في ديوانِهِ بشرحِ السكري، تحقيق: أنور أبو سـويلم ومحمد الشوابكة، وعليهِ فليس هذا الشاهد للمقنع كما ذكر سيبويهِ.

2.1.5 نواصب المضارع :

ينصب الفعلُ المضارع إذا سبقَه أحد حروفِ النـصبِ وهـي: أن ، ولـن ، وكي ، وإذن ، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على نصبِ الفعل المضارعِ بعد (أن) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَإما تَريِني لا أُغَمض ساعةً مِن الليل إلا أَن أُكِب فَأَنْعسا(4)

فالشاهد هنا: مجيء (أن) حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارعِ (أُكِب) .

1.ينظر: ديوان امرئ القـيس 2: 733 ، الـصيداوي: الكفـاف1: 164 ، ينظـر عجزهـ ـ: الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 517 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم ص: 440 .

2.ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص:439-440 ، الصيداوي: الكفاف 1: 164 .

3.سيبويه : الكتاب 3: 514 .

4. ديوان امرئ القيس2: 548 ، ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 482 .

وتتصلُ أن بالفعل المضارع اتصالاً مباشراً، ولا يجوز أن يحولَ بينَهما حائـلٌ باستثناءِ (لا) النافيةِ، أو (لا) الزائدةِ، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على الفصل بين (أن) الناصبةِ والفعل المضارع بـ(لا) النافيةِ، وهي حاجز غير حـصينٍ، قـولُ امـرئ القيسِ (من الطويل) :

ألا زعمتْ بسباسةُ اليْوم أنني كبِرتُ وأن لا يشْهد اللهو أمثَالِي[1]

ففي قولِهِ: (وأن لا يشْهد) فُصِلَ بين (أن) والفعل المضارع (يـشْهد) بــ(لا) النافيةِ، وهي حاجز غير حصينٍ كما قلنا مسبقاً، لذلك بقِي الفعلُ المضارع منـصوباً بـ(أن) .

ويرى ابن جني خلافَ ما سبقَ، فقد ذكر الشاهد السابقَ بروايةٍ مغايرةٍ لما سبقَ فروى مكان (يشْهد)، (يحسِنُ)، فيرى أن الفعلَ المضارع يحتملُ تخـريجين: الأولُ: أنه منصوب بـ(أن)، وإن فُصِلَ بينهما بـ(لا) النافيةِ . والوجه الأخر: أن (أن) هنا مخففةٌ من (أن) الثقيلةِ، فليستْ حرفَ نصبٍ، والفعلُ المـضارع بعـدها مرفـوع، والجملةُ (وأن لا يحسِن) معطوفةٌ عنده على أن الثقيلةِ في قولِهِ: (أنني كبِـرتُ)[2]، وكلا الرأيين موافقٌ للصوابِ، ومأخوذٌ بهما، فلا قدح ولا عيب في أحدِهِما، بـل إن روايةَ ابن جني وتخريجه يدلان على قوةِ الملاحظةِ، وعمق منهجِهِ النحوي .

وبناء على ما سبقَ فالرأي الأولُ أقرب مأخذاً ؛ لأنه لا يقوم علـى التقـدير، فـ(أن) حرفُ نصبٍ و(لا) النافيةُ وهي حاجز غير حصينٍ والفعلُ المضارع (يشْهد) أو (يحسِن) منصوب بـ(أن)، أما الرأي الثاني فهو موافقٌ لما نص عليـهِ العلمـاء وهو إعمالُ (أن) المخففةِ بعد ما يدل على اليقين والاعتقادِ والظن ؛ فالفعلُ (زعمتْ) هنا بمعنى (ظنتْ) أو (اعتقدتْ) ؛ لذلك فـ(أن) على هذا الرأي مخففـةٌ مـن (أن) الثقيلةِ، والفعلُ المضارع بعدها (يحسِن) مرفوع ؛ فعلى هذا الوجهِ فليس فـي هـذهِ الروايةِ شاهد على ما نحن بصددِهِ .

----

1. النحاس : إعراب القرآن 3: 9

2.ينظر: ابن جني :الخصائص 2: 423-424 ، النحاس : إعراب القرآن 2: 32-33 .

3.1.5 إضمار "أنْ" :

تضمر (أن) وجوباً وجوازاً، فتضمر وجوباً بعد لامِ الجحودِ، وبعد (أو) حين تكون بمعنى حتى، وبعد حتى، وبعد فاءِ السببيةِ، وبعد واوِ المعيةِ .

ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على إضمارِ (أن) بعد (أو) قولُ امرئ القيسِ (من الطَّويل) :

فَقُلْتُ لَه: لا تَبكِ عينُكَ إنما نُحاوِلُ مُلْكاً أَو نَموتَ فَنُعذَرا (1)

الشاهد هنا في قولِهِ: (أو نَموتَ)، فمذهب الكسائي وبعضِ الكوفيين أن (أو) هي الناصبةُ للفعل المضارعِ (نَموتَ) بنفسِها، وذهب قوم آخرون من الكوفيين، ومنهم الفراء إلى أنه انتصب بالخلافِ .

أما مذهب البصريين فهو أن (أو) حرفُ عطفٍ والفعلَ بعدها منصوب بـ(أن) المضمرةِ، ولا يجوز أن تكون (أو) هي التي تنصب بنفسِها ؛ لأنها من عوامل الأسماءِ، وعواملُ الأسماءِ لا تكون عواملَ الأفعال، والتقدير عندهم: إلا أن نموتَ، أو إلى أن نموتَ, أو حتى نموتَ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي وجهها الحريري وأبو الفِداءِ ـ صاحب حماة ـ على هذا الرأي، قولُه تعالى: "ليس لك من الأمر شيء أو يتوب اللهُ عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون" (آل عمران:128)، أي: إلا أن يتوب عليهم، وكذلك يرون أن قولَه: (فَنُعذَرا) قد عطفَه على (نَموتَ) فجاء نسقاً على ما قبلَه(2) .

1.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص:113 ، سيبويه: الكتاب 3: 47 ، المبرد: المقتضب 2: 27 ، ابن السراج: الأصول في النحو 2: 156 ، الزجاجي: حروف المعاني ص: 51 ، ابن جني: اللمع ص: 130 ، الثعالبي: فقه اللغة ص: 428 ، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 51 ، ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 1: 313 ، السرمري: اللؤلؤة في علم العربية ص:361 ، المؤدب: دقائق التصريف ص :40 .

2. ينظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص: 183 ، الأنباري: الإنصاف 2: 122 ، الحريري: شرح ملحة الإعراب ص: 234 ، المرادي:الجنى الداني ص: 232 ، الأيوبي: الكناش 2: 20 ، ابن مالك: شرح الكافية الشافية 2: 121 ، البغدادي: خزانة الأدب 8: 544 .

وأضافَ سيبويهِ إلى ما تقدم أنه يجوز رفع (نَموتَ) . فقالَ: لو رفعـتَ لكـان عربياً جائزاً، فلك حينَئذٍ أن تعطفَه على (نُحاوِلُ)، أو على معنـى: أو نحـن مِمـن يموتُ . (1)

ومن الشواهدِ على إضمارِ (أن) بعد (حتى)، قولُ امرئ القيسِ (من الرجز):

واللهِ لا يذْهب شَيخِي باطِلاً حتى أَبيـر مالِكـاً وكاهِـلاً (2)

ففي قولِهِ: (حتى أَبيـر) نُصِب الفعلُ المضارع بـ(أن) المضمرةِ بعد (حتى) . قال ابن هشامٍ الأنصاري: ولـ(حتى) الداخلةِ على الفعل المضارعِ المنصوبِ ثلاثـةُ معانٍ: مرادفةُ إلى، ومرادفةُ كي التعليليةِ، ومرادفةُ إلا في الاستثناءِ(3)، وذكر غيـر نحوي أن (حتى) في قول امرئ القيسِ هذا بمعنى: إلا أن أبيـر، ومـن الأحاديـثِ الشريفةِ التي وجهها ابن هشامٍ الخضراوي على نمطِ هذا الشاهِدِ، قولُه ـ صلى اللهُ عليه وسلم ـ :"كلّ مولودٍ يولد على الفطرةِ، حتى يعرب عنه لسانُه، فأبواه يهودانِـهِ أو ينصرانِهِ أو يمجسانِهِ "(4) فـ(حتى) على وجهةِ نظرِهِ بمعنى: إلا أن كما في قول امرئ القيسِ، وذكر جماعةٌ آخرون من النّحاةِ أن (حتى) هنا بمعنـى الغايـةِ، أي: بمعنى إلى الغائيةِ .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (حتى)هي الناصبةُ بنفسِها ، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيداً لها، وهذا الرأي بعيد عن الدقةِ كما يرى بعض البصريين ؛ لأن (حتى) لا تنصب بنفسِها ؛ لأنها من عوامل الأسماءِ، ولا يجوز كذلك إظهـار (أن) بعـدها لأنها صارت بدلاً من اللفظِ بـ(أن)(5) .

1.ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 47 ، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 348 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 144 ، الأشموني: شرح الأشـموني3: 204 ، الـسيوطي: همع الهوامع4: 113 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 75 .

3. ابن هشام: مغني اللبيب1: 144 .

4.الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته ، 1988م ، أشرف على طبعه: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي بيروت / دمشق ، ط 3 ، 2: 837 .

5.ينظر:الأنباري: الإنصاف 2: 109 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 144 ، الأشـموني: شـرح الأشموني3: 203-204 ، السيوطي: همع الهوامع4: 114 ، الشنقيطي:الدرر اللوامع4: 76 .

ومن الشواهدِ التي ذُكِرتْ أيضاً على إضمار (أن) بعد (حتـى)، قـولُ امـرئ القيسِ (من الطويل):

سريتُ بِهم حتى تَكِل مطِيهم   وحتى الْجِياد ما يقَدن بِأَرسان (1)

الشاهد فيه: (حتى تَكِل)، حيثُ يرى جماعةٌ من النحاةِ لا سيما البـصريون أن (تَكِل) نُصِبتْ بـ(أن) المضمرةِ بعد (حتى)، ويرى غيرهم ـ بعض الكوفيين ـ أنه منصوب بـ(حتى) . قال المبرد: إذا نصبتَ كان ذلك على معنيين ، علـى معنـى (كي) ، وعلى معنى (إلى أن) ؛ لأن (حتى) بمنزلةِ (إلى). وحملَ المبرد قولَ امرئ القيسِ هذا على معنى: إلى أن تَكِل. وروي كذلك قولُه (تَكِل) مرفوعاً، ورفعه يحملُ على وجهين: أحدهما: أن تقدره بالماضي أي: إلى أن كلـتْ، والآخـر: أن تكـون الجملةُ الماضيةُ بمعنى الحال. أي كأنه قال: سريتُ بهم حتـى صـاروا فـي هـذهِ الحال(2).

أما عن إضمار (أن) بعد فاءِ السببيةِ، فتضمر (أن) بعدها وجوبـاً إذا كانـت جواباً لتسعةِ أمورٍ وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والجحود أو النفـي، والتمنـي، والترجي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، ومن الشواهدِ على إضمار (أن) بعد فاءِ السببيةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

ولَيس بِذِي سيفٍ فَيقْتُلَنِي بِهِ   ولَيس بِذِي رمحٍ ولَيس بِنَبال (3)

فالشاهد هنا: إضمار (أن) وجوباً بعد (فاءِ) السببيةِ في قولِـهِ: (فَيقْتُلَنـي بِـهِ) لوقوعِها في جوابِ النفي والجحودِ (لَيس) .

1.ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 27 ، المبرد: المقتضب 2: 39 ، البطليوسي: شرح أبيات الجمـل ص: 56 .

2.ينظر: المبرد: المقتضب 2: 37-39 ، البطليوسي: شرح أبيات الجمل ص: 57-58 .

3.المؤدب: القاسم بن محمد بن سعيد ، دقائق التصريف ، 1987 م ، ت:أحمد نـاجي القيـسي وحاتم الضامن وحسن تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ص: 36 .

أما عن إضمار (أن) جوازاً، فتضمر بعد (لامِ) الجر، وبعد حروفِ العطـف (الواو) و(الفاءِ) و(ثُم) و(أو)، بشرط ألا يدل أي حرفٍ منها على معنى من المعاني التي توجب إضمار (أن)، كالسببيةِ مع (الفاءِ)، والمعيةِ مع (الواو) و(ثُم)، والتعليـل والغايةِ والاستثناءِ مع (أو)، وبشرط أن يكون المعطوفُ عليه اسماً جامـداً محـضاً مذكوراً (1).

وإجمالاً لما سبقَ ؛ فقضيةُ إضمار (أن) قضيةٌ خلافيةٌ، اختلافَ النحاةُ والعلمـاء فيها قديماً وحديثاً في عامل النصبِ في الفعل المضارعِ بعدها ؛ فمنهم من يرى أنـه منصوب بـ(أن) المضمرةِ ؛ وهم البصريون، ومنهم من يرى أنه منصوب بـ(أو) أو (حتى) أو (فاءِ السببيةِ) كما تقدم ؛ وهم جماعةٌ من الكوفيين، وقـد عـالج هـذهِ المسألةَ من القدماءِ أبو البركاتِ الأنباري في مـصنفِهِ : "الإنـصاف فـي مـسائل الخلاف يبن النحويين البصريين والكوفيين"، معالجةً مطولةً أيد فيها رأي البصريين، أما من المحدثين فقد عالج هذهِ المسألةَ أيضاً علي الهـروط فـي بحثِـهِ الموسـومِ بـ"نظريةِ الحرفِ المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيدِ" حيثُ أيد في هـذا البحثِ رأي الكوفيين السابقَ مدعماً رأيهم بالحججِ والبراهين القاطعةِ ؛ فـإذا أردتَ التزيد فارجع لهذين المؤلفين .

وأرى أن كلا الفريقين على حق، ولكن بشرطِ التقيدِ بالأدلةِ والبـراهين التـي تؤيد كل رأي، فمـا قالـه البـصريون صـحيح ؛ لأنهـم أثبتـوا ذلـك بالأدلـةِ القاطعةِ سواء من السماعِ أم القياسِ، وكذلك مـا قالـه جماعـةٌ مـن الكـوفيين ؛ ففي اختلافِ النحاةِ توسعةٌ وتيسير على طلابِ العلمِ وفتح لبـابِ الاجتهـادِ وإبـداءِ الرأي .

----

1. حسن(عباس): النحو الوافي 4: 285-287 .

4.1.5 حذفُ "أنْ" شذوذاً :

سبقَ أن (أن) تعملُ ظاهرةً ومضمرةً وجوباً وجوازاً، ولكن وردتْ شواهد عِدةٌ حذفتْ فيها (أن) في غير الحالاتِ السابقةِ شذوذاً، ومن هذهِ الشواهدِ قولُهم: مُره يحفرها، وخُذِ اللص قبلَ يأخذَك، والمثلُ العربي المشهور: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ؛ وحذفُ (أن) في هذهِ المواضعِ شاذ لا يقاس عليهِ(1) .

ومن الشواهدِ الشعريةِ التي ذكرتْ على هذه القضيةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَلَم أَرَ مِثْلَها خُباسةَ واجِدٍ ونَهنَهتُ نَفْسِي بعدما كِدتُ أَفْعلَه(2)

يتجلى الشاهد هنا في قولِهِ: (بعدما كِدتُ أَفْعلَه)، حيثُ تعددتْ أقوالُ النحاةِ وتخريجاتُهم لتخريجِ نصبِ الفعل المضارعِ (أَفْعلَه)، فيرى سيبويهِ أنه أراد بعدما كِدتُ أن أفعلَه، وهذا قليلٌ لا يقاس عليهِ، أما بعض الكوفيين فقد رأوه مقيساً، وذكروا عليهِ بالإضافةِ إلى الشاهدِ الشعري السابقِ قراءةَ عبدِ اللهِ بن مسعودٍ: "وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تعبدوا إلا اللهَ " (البقرة:83)، فنصبوا (لا تعبدوا) بـ(أن) المقدرةِ، لأن التقدير عندهم: أن لا تعبدوا إلا اللهَ، فحذفتْ (أن) وأعملتْ مع الحذفِ(3) .

ويرى المبرد أن الأصلَ: (أفعلُها)، ثم حذفتْ الألفُ، ونقلتْ حركةُ الهاءِ إلى ما قبلَها، وهذا أولى من قول سيبويهِ ؛ لأنه أضمر (أن) في موضعٍ حقها ألا تدخلَ فيه صريحةً، وهو خبر (كاد)، وأعتد بها مع ذلك بإبقاءِ عملِها(4) .

1.الغلاييني: مصطفى ، جامع الدروس العربية ، 2005م ، دار الفكر عمان ، ط 1 ، ص: 255 .

2.ينظر: الأنباري: الإنصاف 1: 92 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 737 ، ديوان امرئ القيس 2: 770 ولكن ذكر بدل (أَفْعلَه) (أَفْعلُه) بالرفع .

3. ينظر: الأنباري: الإنصاف 2: 91 ، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 371 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 490 .

4. ابن هشام : مغني اللبيب 2: 737 .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إعمالُ (أن) مع الحـذفِ ؛ لأنهـا حـرفُ نصبٍ من عوامل الأفعال، وعواملُ الأفعال ضعيفةٌ، فلا تعملُ مع الحذفِ من غيـر بدلٍ، وعلى هذا فهم يرون أن لا حجةَ لهم في قول امرئ القيس، فالأمر فيه يحمـلُ على ما ذكر المبرد ؛ وهي لغةٌ تنسب إلى لخم، أو أن الشاعر نصب (أَفْعلَه) علـى طريقِ الغلطِ، كأنه توهم أنه قال: كدتُ أن أفعلَه، لأنهـم قد يستعملونها مـع (كـاد) في ضرورةِ الشعر، وكذلك قولُه تعالى لا حجةَ لهم فيـهِ؛ لأنـه مجـزوم بـ (لا) الناهيةِ (1).

وأرى أن ما ذهب إليه المبرد والبصريون عين الصوابِ، ومع ذلك الذي ذكره سيبويهِ وبعض الكوفيين لا سبيلَ إلى تفنيدِهِ لمجيءِ السماعِ بِهِ كثيراً سواء أكان مـن المنثور أم المنظومِ .

وتجدر الإشارةُ إلى أن الشاهد السابقَ اختُلفَ في نـسبتِهِ ؛ فنـسبه الأنبـاري لـ (عامرِ بن الطفيل) في مصنفِهِ (الإنصافِ)، أما ابن هشامٍ الأنصاري فلـم ينـسبه لشاعرٍ ما، وقد نسبتُه كما تقدم لامرئ القيس ؛ لأنه موجود في ديوان امرئ القـيس بشرحِ السكري، بتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم ؛ فهو مثبتٌ في الملحـق رقمِ اثنين .

وبناء على روايةِ الديوان فلا شاهد في هذا البيتِ على حذفِ (أن) شذوذاً ؛ لأن الديوان ذكر بدلَ (أَفْعلَه) (أَفْعلُه) بالرفعِ ، فهو فعلٌ مضارع مرفوع ، كما هو الأصلُ في الفعل المضارعِ إذا تجرد من الناصبِ أو الجازمِ ؛ ولكننا مع ذلـك لا نعتـرض على الروايةِ السابقةِ التي وقع فيها الخلافُ ؛ لأن تعدد الروايةِ أمر طبيعـي ؛ فـلا يسقطُ الاستشهاد بالبيتِ الشعري .

1.الأنباري: أبو البركات كمال الدين ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحـويين البـصريين والكوفيين ، 1998م ، تقديم: حسن حمد ، إشراف: إميل بديع يعقـوب ، دار الكتـب العلميـة بيروت لبنان ، ط 1 ، 2: 93-96 .

5.1.5 الفعلُ المضارع المجزوم :

يجزم الفعلُ المضارع إذا سبقَ بإحدى أدواتِ الجزمِ ، وتقسم أدواتُ الجزمِ إلى قسمين: ما يجزم فعلاً واحداً، وهن: لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا الناهيةِ .

والقسم الآخر: ما يجزم فعلين ويشملُ: إن ، إذما ، لو ، لولا ، مـن ، مـا ، مهما ، متى ، أيان ، أين ، أنى ، حيثما ، كيفما ، أي(1).

ومن الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ على ما يجزم فعلين، وبالتحديدِ على (مهمـا) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

أَغَرّكِ مني أَن حبـكِ قاتِلي　　　وأنكِ مهما تأمري القَلْب يفْعل (2)

يتجلى الشاهد هنا في قولِهِ: (مهما تأمري القَلْب يفْعل) ، حيثُ جزم بـ(مهمـا) فعلين هما: (تأمري) و (يفْعل) ؛ وإن كان الأخير مكسوراً، فالكـسرةُ هنـا حركـةٌ عارضةٌ للضرورةِ الشعريةِ انسجاماً مع حركةِ القافيةِ المكسورةِ، فالأصلُ السكون .

ويرى ابن عصفورِ الإشبيلي أن الأدواتِ التي تجزم فعلين تقـسم إلـى ثلاثـةِ أقسامٍ: قسم تلزمه (ما) وحينَئِذٍ يجازى بِهِ، وقسم لا تدخلُه (ما)، وقـسم أنـتَ فيـهِ بالخيار .

فالذي تلزمه (ما) يشملُ: إذا وحيثُ ؛ فتلازمهما (ما) عوضاً من الإضافةِ، والذي أنتَ فيهِ بالخيار يشملُ: إن ومتى وأي وأين (3)، ومن الشواهدِ التي ذكرهـا علـى دخول (ما) على (متى) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

ورحنَا يكاد الطرفُ يقْصر دونَه　　　متَى ما تَرق الْعين فِيهِ تَسهل (4)

فالشاهد في هذا البيتِ عند ابن عصفورِ هو دخولُ (ما) على (متى) في قولِهِ: (متَى ما تَرق الْعين فِيهِ تَسهل) ، فحمِلَ دخولَ (ما) على الخيار، وهذا البيـتُ مـن الشواهدِ التي دخلتْ فيهِ (ما) على (متى) .

1.ابن هشام: أوضح المسالك 4: 179- 186 .

2.ينظر: سيبويه: الكتاب 4: 215 ، ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 154 ، ينظر عجزهـ ـ: الأهدل: الكواكب الدرية 1: 501 .

3.ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 2: 197 .

4. ديوان امرئ القيس1: 274 ، ينظر عجزهـ: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 197 .

6.1.5 اقتران جوابِ "إنْ" بالفاءِ :

إذا كان الجواب لا يصلح أن يجعلَ شرطاً وجب اقترانُه بالفاءِ لِـيعلم ارتباطُـه بأداةِ الشرطِ ، وذلك إذا كان جواب الشرطِ جملةً اسميةً، أو فعلاً جامـداً، أو فعـلاً طلبياً، أو يكون مقروناً بـ(قد) أو بـ(ما) النافيةِ أو بـ(لـن) أو بـ(الـسين) أو بـ(سوفَ)، أو أن يصدر بـ(رب) أو بنداءٍ ؛ فهذهِ الأجوبةُ تلازمها الفاء ؛ لأن هـذهِ الأجوبةَ لا يصلح جعلُها شرطاً(1)، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن طولون على اقتران جوابِ (إن) بـ(الفاءِ) لتصدرِهِ بالنداءِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَإن أُمسِ مكْروباً فَيا رب قَينَةٍ مـنَعـمـةٍ أَعملْـتُهـا بِكِـران(2)

حيثُ أورد ابن طولون هذا البيتَ شاهداً على اقتران جوابِ (إن) بـ(الفاءِ) في قولِهِ: (فَإن أُمسِ مكْروباً فَيا رب قَينَةٍ) ؛ لأن جواب (إن) صدر بالنداءِ ، لذا وجـب اقترانُه بـ(الفاءِ) في هذا الشاهِدِ.

7.1.5 جواب الطلبِ :

إذا وقع الفعلُ المضارع المجرد من (الفاءِ) جواباً للطلبِ فإنه يجزم كـأن يقـع بعد: الأمرِ، أو النهي، أو الاستفهامِ، أو العـرضِ، أو التحـضيضِ، أو التمنـي، أو الترجي .

ومن الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ على الجزمِ على جوابِ الطلبِ قـولُ امـرئ القيسِ (من الطويل) :

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبِيبٍ ومنْزِل بِسِقْطِ اللوى بين الدخُول فَحومل(3)

وقوله أيضاً (من الطويل):

1.ينظر:ابن طولون: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ص: 68-69 ، الغلاييني: جـامع الدروس العربية ص: 260-261 .

2.ابن طولون: أبو عبد الله شمس الدين، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، ت: عبد الحميد جاسم الفياض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص: 68.

3.ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 146 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 377 ، الأهدل: الكواكب الدرية 1: 497 ، الصيداوي: الكفاف 1: 177 .

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ وعِرفَان ورسمٍ عفَتْ آياتُـه منْـذُ أزمـان(1)

فالشاهد في كلا البيتين جزم (نَبكِ) ؛ لأنه مجرد من (الفاءِ) ووقع جواباً للطلبِ المتمثل بفعل الأمر (قِفَا)، حيثُ قُصد به الجزاء فكان الوقوفُ سبباً للبكاءِ .

8.1.5 لو:

تأتي (لو) كما يرى النحاةُ على عِدةِ أضربٍ :

الضرب الأولُ: الشرطيةُ. أي: عقد السببيةِ والمسببيةِ بين الجملتين بعدها.

الضرب الثاني: تقييد الشرطيةِ بالزمن الماضي .

الضرب الثالثُ: الامتناع، وقدِ اختلافَ النحاةُ في إفادتِها للامتناعِ فانقسموا فـي هـذا الأمر إلى ثلاثِ فرقٍ:

أولاً: أنها لا تفيده بوجهٍ، فزعم الشلوبين أنها لا تدل على امتناعِ الشرطِ، ولا علـى امتناعِ الجوابِ ؛ بل تدل على التعليقِ في الماضي، وقد تبعه على هذا ابـن هـشامٍ الخضراوي .

أما ابن هشامٍ الأنصاري فيرى أن ما قاله الشلوبين وابن هـشامٍ الخـضراوي كإنكارِ الضرورياتِ ؛ إذ فهم الامتناعِ منها كالبدهي، فإن كل من سمِع (لو فَعلَ) فهم عدم وقوعِ الفعل من غيرِ ترددٍ (2) .

ومن الشواهدِ التي احتج بها ابن هشامٍ الأنصاري على إفـادةِ (لـو) معنـى الامتناع مبطلاً بها مذهب الشلوبين والخضراوي قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

ولَو أَن ما أَسعى لأدنَى معِيشَةٍ كفَانِي ولَم أَطْلُب قَلِيلٌ مِن الْمال

ولَكِنما أَسعـى لِمجـدٍ مؤَثـل وقَد يدرِك الْمجد الْمؤَثلَ أَمثَالِي (3)

فالشاهد هنا كما يرى ابن هشامٍ الأنصاري إفادةُ (لو) معنى الامتنـاع. فبهـذا الشاهدِ يتبين لنا فساد الرأي الأول.

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 487 ، ينظر صدرهـ: النحاس: إعـراب القـرآن 2: 233 ، الفارقي: الإفصاح ص: 323 .

2.ينظر:ابن هشام: مغني اللبيب 1: 284-285 .

3.ينظر:ابن هشام:مغني اللبيب1: 285 ،الضبع: ابن هشام وأثره في النحو الصرف ص: 182.

ثانياً: أنها تفيد امتناع الشرطِ والجوابِ جميعاً .
ثالثاً: أنها تفيد امتناع الشرطِ خاصةً .
الضرب الرابع: تأتي حرفاً مصدرياً بمنزلةِ (أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعِهـا بعد الفعل (ود) أو (يود) (1).

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ الأنصاري والبغدادي على مجـيءِ (لـو) حرفاً مصدرياً قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

تَجاوزتُ أحراساً عليها ومعشَراً ... عليّ حِراصاً لو يسِرون مقْتَلي(2)

فالشاهد في هذا البيتِ عند كليهما مجيء (لو) حرفاً مـصدرياً، والتقـدير: أن يسِروا .

9.1.5 جواب "لوْ" :

يجوز حذفُ جوابِ (لو) إذا قام الدليلُ عليهِ، بحيثُ يكون المعنـى مفهومـاً ؛ فيحذفُ الجواب اختصاراً لعلمِ المخاطبِ بِهِ، وقد ذكر النحاةُ عِدةَ شواهد على هـذِهِ المسألةِ لامرئ القيسِ .

فذكر النحاس وابن جني قوله (من الطويل):

فَلَو أنها نَفْس تَموتُ سويةً ... ولَكِنـها نَفْس تَساقَـطُ أنْفُسـا(3)

وتقدير الجوابِ هنا: لكان أروح .

وذكر البطليوسي قوله (من الطويل):

فَقُلْتُ يمِين اللهِ أبرح قاعِداً ... ولو قطَعوا رأسِي لَديكِ وأوصالِي (4)

1.ابن هشام: مغني اللبيب 1: 285 – 286 / 294 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 294 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 239 مع خلاف يسير في الرواية فبدل "عليها" ذكر "إليها" .

3. ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 23 ، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 648 .

4. البطليوسي: ابن السيد ، الحلل في شرح أبيات الجمل ، 2003م ، ت: يحيـى مـراد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1 ، ص: 99 .

قال البطليوسي: وجواب (لو) محذوفٌ لتقدمِ ما أغنى عنه، كأنه قال: لو قطعوا رأْسي ما برحتُ (1).

وذكر ابن عصفورٍ قولَه (من الطويل):

تَجاوزتُ أَهوالاً إِلَيها ومعشَراً علي حِراصاً لَو يسِرون مقْتَلِي (2)

والتقدير هنا: لسروا بذلك .

وذكر كل من أبي حيانٍ الأندلسي والسمين الحلبي قوله (من الطويل):

وجدك لَو شَيء أَتَانَا رسولُه سِواك ولَكِن لَم نَجِد لَك مدفَعا (3)

والتقدير هنا: لرددناه . (4)

قال ابن جني: وذهب أصحابنا إلى أن حذفَ الجوابِ عند قيامِ الدليل أبلغُ في المعنى من إظهارِهِ . (5)

10.1.5 وقوع "أن" بعدَ "لو" :

تقع (أن) بعد (لو)، وقدِ اختلافَ النحاةُ في تحديدِ موضعِ المصدرِ المنسبكِ من (أن) وما بعدها، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على هذهِ القضيةِ واخْتِلافَ فيها، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

ولَو أَن ما أَسعى لأَدنَى معِيشَةٍ كَفَانِي ولَم أَطْلُب قَلِيلٌ مِن الْمال(6)

1.البطليوسي: ابن السيد ، شرح أبيات الجمل ، 2000م ، ت: عبد الله الناصر ، دار علاء الدين دمشق سوريا ، ط1، ص: 66 .

2. ديوان امرئ القيس 1: 200 ، ينظر عجزه :ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 443 .

3.ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 646 ، الحلبي: الدر المصون 2: 215 .

4.ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، 1981م ، ت: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط3 ، ص: 215 .

5.ابن جني: أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب ، 1985م ، ت: حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ط1 ، 2: 648 .

6.ابن هشام : مغني اللبيب 1: 298 .

الشاهد هنا وقوع (أن) بعد (لو) في قولِهِ: (ولَو َأن ما َأسعى)، فقد اختلفَ النحاةُ في تحديدِ الموضعِ الإعرابي للمصدرِ المنسبكِ من (أن) وما بعدها، فيرى الجمهور ومنهم سيبويهِ أن المصدر المنسبك في محل رفعٍ على الابتداءِ، ولا يحتاج المبتدأُ هنا إلى خبرٍ لاشتمال صلتِها على المسندِ والمسندِ إليهِ. وقال ابن عصفورٍ: بل يقدر مؤخراً .

وذهب المبرد والزجاج وجل الكوفيين إلى أن المصدر المنسبك في موضع رفعٍ على الفاعليةِ (1)، والفعلُ مقدر. أي: ولو ثبتَ أن ما أسعى .

والرأيان صحيحان، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح، لما فيهِ من إبقاءِ (لو) على بابِها ، وهو اختصاصها بالأفعال .

11.1.5 الجزم بـ"أنْ" شذوذاً :

ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدةَ أن بعضهم يجزم بـ(أن)، ونقله اللحياني عن بني صُباح من بني ضبةَ، ومن الشواهدِ التي أنشدها أبو زكريا الفراء على هذهِ اللغةِ(2) قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

إذَا ما غَدونَا قَالَ وِلْدان َأهلِنَا تَعالَوا إِلَى َأن يأْتِنَا الصيد نَحطِبِ(3)

فالشاهد هنا عند الفراءِ هو جزم (يأْتِنَا) بـ(أن) المفتوحةِ الهمزةِ على لغةِ بني صُباح. قال الرؤاسي: فصحاء العربِ ينصبون بـ(أن) وأخواتِها الفعلَ، ودونَهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها(4) .

ولقد أنكر أبو علي الفارسي هذه الروايةَ وخطأَ الفراء، والروايةُ الصحيحةُ عنده ما أنشده أبو بكرٍ عن الأصمعي :

1.ينظر:ابن هشام: مغني اللبيب1: 298-299 ، حسن(عباس): النحو الوافي 4: 499-500 .

2.ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38 ، الأشموني: شرح الأشموني 3: 190.

3. ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 38 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 91 ، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 128 .

4. المرادي : الجنى الداني ص: 226-227 .

إذَا ما غَدونَا قَالَ وِلْدان قَومِنَا   هلُم إِلَى أَن يأْتِي الصيد نَحطِبِ(1)

فنصب هنا بـ(أَن) ولم يجزم. قال أبو علي الفارسي: إنشاد الفراءِ خطأٌ ؛ لأنه جزم بـ(أَن) المفتوحةِ، وليس ذلك في كلامِهم، أما (نَحطِب) فقد جزم ؛ لأنـه وقـع جواباً للطلبِ، إما لِـ(تعالوا) في الروايةِ الأولى، وإمـا لِـ(هلُـم) فـي الروايـةِ الثانيةِ (2).

والروايتان ثابتتان في المصادر المختلفةِ، وعلى هذا فكلاهما صحيح ، وتعـدد الروايةِ كما يقولُ السيوطي لا يسقطُ حجيتَها، وعليه فلا جناح إن أخـذْنَا بالروايـةِ الأولى جرياً على لغةِ صباح من بني ضبةَ التي تجزم بـ(أَن) المفتوحةِ الهمزةِ كما أثبتَ هذا المرادي وابن هشامٍ الأنصاري والرؤاسي، ولا بـأس إن أخـذْنَا بـرأي الفارسي تمشياً مع السماع والإجماع .

2.5 فعلُ الأمر :

لا بد في فعل الأمر من تحقق أمرين: أحدهما: أن يدل على الطلـبِ، والأمـر الثاني: أن يقبلَ (ياء) المؤنثةِ المخاطبةِ، نحو قولنا: قُم ؛ فهو يدل على الطلبِ، ويقبلُ (ياء) المخاطبةِ فنقولُ: قومي(3) .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ الأنصاري على فعل الأمر (هـاتِ) قـولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

إِذَا قُلْتُ هاتِي نَوِلِينِي تَمايلَتْ   علَي هضِيم الْكَشْحِ ريا الْمخَلْخَلِ (4)

فالشاهد عند ابن هشامٍ هو مجيء (هاتي) فعلَ أمرٍ ؛ لأنه يدل علـى الطلـبِ، وقَبِلَ دخولَ (ياءِ) المخاطبةِ .

1.الفارقي : الإفصاح:107 .

2.ينظر: الفارقي: الإفصاح ص:107-108 ، السيوطي: شـرح شـواهد المغنـي ص: 93 ، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 1: 129 .

3.ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 66 ، ابن هشام: شذور الذهب ص: 23 .

4.ينظر: ابن هشام: شذور الذهب ص: 23 ، حمزة: حاشية غاية الأرب على تهـذيب شـذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: 19 .

1.2.5 مجيء صيغةِ الأمر للتمني :

قد يخرج فعلُ الأمر عن معناه الحقيقي – الطلبِ – إلى معانٍ بلاغيةٍ تستفاد من السياق وقرائن الحال ومن أشهرها: النصح والإرشاد، والدعاء، والالتماس، والتمني، والتخيير، والتعجيز، والتهديد، والإباحةُ، والتحقير(1) .

ومن الشواهدِ التي ذكرها البغدادي على هذهِ المسألةِ قولُ امرئ القيس (من الطويل) :

أَلا أَيها الليلُ الطويلُ أَلا انْجلِي   بِصبحٍ وما الإِصباح مِنْك بِأَمثَلِ (2)

فالشاهد عنده مجيء فعل الأمر (انْجِلي) بمعنى (انكشفْ) على أن صيغةَ الأمر هنا تدل على التمني، ومعناه تمني زوال ظلامِ الليل بضياءِ الصبح، وقال أبو علي: الياء في (انْجِلي) هي للإطلاق وردها بعد أن حذفتْ، ويرى أيضاً أنه يجوز أن تكون الياء لام الفعل، وأتى بها على لغةِ من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيحذفُ الحركةَ المقدرةَ على حرفِ العلةِ، كما يحذفُها من الفعل الصحيح(3) .

3.5 مخاطبةُ العربِ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين :

ذكر الفراء أن العرب تخاطب الواحد مخاطبةَ الاثنين نحو قولنا: يا رجلُ قوما، ومن الشواهدِ التي احتج بها الفراء لإثباتِ هذا الأمرِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

خَلِيلَي مرا بِي علَى أُم جنْدبٍ   لَنَقْضِي حاجاتِ الْفُؤَادِ الْمعذبِ(4)

ففي قولِهِ: (مرا) يدل الفعلُ أنه خاطب شخصين بدلالةِ ألفِ التثنيةِ، ولكن يرى الفراء أنه خاطب شخصاً واحداً بدلالةِ البيتِ بعده، وهو قولُه:

1.أبو العدوس: يوسف، مدخل إلى البلاغة العربية ، 2007م ، دار المسيرة عمان ، ط1 ، ص: 66-67.

2.البغدادي : خزانة الأدب 3: 271 .

3.ينظر: الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 71-72 ، البغدادي: خزانة الأدب 3: 271 .

4. النحاس : إعراب القرآن 4: 228 .

أَلَم تَر أَني كُلما جِئْتُ طَارِقَاً   وجدتُ بِها طِيباً وإن لَم تَطَيبِ (1)

ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على هذه المسألةِ، وتعددتْ آراء النحاةِ وتخريجـاتُهم فيها، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ ومنْزل   بِسِقْطِ اللوى بين الدخُول فَحومل(2)

وقوله أيضاً (من الطويل):

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبيبٍ وعِرفَانِ   ورسمٍ عفَتْ آياتُـه منْـذُ أَزمـانِ(3)

يتجلى الشّاهد هنا في كلا البيتين في قولِهِ: (قِفَا نَبكِ)، حيـثُ ذكِـرتْ أربعـةُ آراءٍ لتخريجِ قولِهِ هذا وهي كما يلي:

الأول: يرى أكثر أهل اللغةِ أنه خطاب لرفيقٍ واحدٍ. قـالوا: لأن العـرب تخاطـب الواحد مخاطبةَ الاثنين، ومن أشهر النحاةِ الذين قالوا بهذا الكسائي والفـراء، ومـن الآياتِ الكريمةِ التي خرجتْ على هذا الرأي قولُه تعالى: "ألقيا في جهنم كـل كفـارٍ عنيد" (ق:44). فقولُه: (ألقيا) مخاطبةٌ للقرين، والذين قالوا بهذا الرأي استدلوا علـى أن امرأَ القيسِ خاطب شخصاً واحداً بقولِهِ (4) :

أَصاحِ تَرى برقَاً أُريك وميضه   كلَمع اليْـدين فِي حبِـي مكلـل(5)

فأثبتوا بهذا البيتِ أن الخطاب موجه إلى شخصٍ واحدٍ .

الثاني: للخليل بن أحمد الفراهيدي حيثُ يرى أن أصلَه: قِفَن بنون التوكيدِ الخفيفـةِ، فأبدلَ النون ألفاً إجراء للوصل مجرى الوقفِ (6).

1.النحاس : إعراب القرآن 4: 228 .

2.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 239 ، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحـو ص: 374 ، المؤدب: دقائق التصريف ص: 105 .

3.السيوطي: جلال الدين ، شرح شواهد المغني ، منشورات دار الحياة بيروت ، ص: 374.

4.ينظر: النحاس: إعراب القرآن 4: 227 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 17-18 ، المـؤدب: دقائق التصريف ص: 104-105 .

5. ديوان امرئ القيس 1: 277 ، ينظر صدرهـ: البغدادي: خزانة الأدب 11: 18 .

6.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 237-239 ، الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحـو ص: 374 ، الحلبي: الدر المصون 6: 492-493 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18 .

الثالثُ: للزجاجِ حيثُ يرى أنه مثنى حقيقة خطاباً لصاحبيهِ، وكذلك قولُه تعالى هـو خطاب للمتكلمين .

الرابع: قالَ المبرد: التثنيةُ لتأكيدِ الفعل، والأصلُ: قفْ قفْ، فالتكرير هنا للتأكيدِ، فلما كان الفعلُ لا يثنى ثُني ضميره(1) .

4.5 التنوين :

هو نون ساكنةٌ زائدةٌ لغيرِ التوكيدِ تلحقُ آخر الأسماءِ لفظاً ووصلاً، وتحـذفُ وقفاً ورسماً (2)، وليس التنوين بعلامةٍ إعرابيةٍ، وإنما علامةٌ تدل علـى الاسـميةِ، وللتنوين عِدةُ أنواعٍ وهي:

1. تنوين التمكين . 2. تنوين التنكيرِ .
3. تنوين العوضِ . 4. تنوين المقابلةِ .

وهنالك أنواع أخرى من التنوين غير مختصةٍ بالدخول على الأسماءِ فحـسب، بل إنها تدخلُ على الأفعال في كثيرٍ من الشواهدِ وهي :

1. تنوين الضرورةِ . 2. تنوين الترنمِ .
3. التنوين الغالي .

أما تنوين الترنمِ: فهو الذي يكون في القوافي في موضع حـرفِ الإطـلاقِ (3)، ومن الشواهدِ التي ذكرها الشلوبين شاهداً عليه قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

" قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرى حبِيبٍ ومنْزِلِن "(4)

---

1. ينظر: الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو ص: 374 ، السيوطي: شرح شـواهد المغنـي ص: 374-375 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 18 .

2. شكري: أحمد خالد ، المنير في أحكام التجويد، جمعية المحافظة على القرآن الكريم عمـان ، ط9: 2006م، ص: 45 .

3. الشلوبين: أبو علي عمر الأزدي ، شرح المقدمة الجزولية الكبيـر ، 1994م ، ت: تركـي العتيبي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط2، 1: 276 .

4. المصدر نفسه 1: 276 .

فاحتج الشاويين بهذا الإنشادِ لصدر معلقةِ امرئ القيس الشهيرةِ، وبالتحديد بقولِهِ: (ومنْزِلِن) شاهداً على دخول تنوين الترنمِ .

أما التنوين الغالي: فهو التنوين اللاحقُ للروي المقيدِ(1)، ومن الشواهدِ التي ذكرها بدر الدين العيني على هذا التنوين، قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ) :

أَحارِ بن عمروٍ كأني خَمِرن ويعدو علَى الْمرءِ ما يأْتَمِرن(2)

فالشاهد هنا دخولُ التنوين الغالي على قولِهِ: (ما يأْتَمِرن)، وهو كتنوين الترنمِ في عدمِ الاختصاصِ بالاسمِ فحسب (3).

5.5 حذفُ نون المثنى ضرورةً :

قد تحذفُ النون من المثنى في ضرورةِ الشعر، ومن الشواهدِ التي حذفتْ فيها النون ضرورةً وتعددتْ تخريجاتُ النحاةِ لتفسير حذفِها، قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

لَها متْنَتَان خَظَاتَا كما أَكَب علَى ساعِديهِ النمِر (4)

حيثُ ذهب الخليلُ والفراء والفارقي والبطليوسي وابن الوردي والشنقيطي والبغدادي إلى أن قولَه: (خَظَاتَا) أراد بِهِ: خظاتان، فحذفَ نون التثنيةِ طلباً للاستخفافِ وهي صفةٌ لِـ(متْنَتَان). قالَ البغدادي: وظاهر أمرِهِ أنه على لغةِ من حذفَ نون التثنيةِ لغيرِ إضافةٍ، ومن الشواهدِ على هذه اللغةِ ما يعزى إلى كلامِ البهائمِ كقول الحجلةِ للقطاةِ: بيضكِ ثنتا، وبيضي مائتا. أي: ثنتان ومائتان (5).

1.العيني : المقاصد النحوية 1: 61 .

2.المصدر نفسه 1: 56 .

3. المصدر نفسه 1: 61

4.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216 ، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484 ، القزاز: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص: 161 ، ابن الوردي: شرح التحفة الوردية في علم العربية 2: 81 ، الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ق2،ج4 : 157 .

5.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 216 ، ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484 ، الفارقي: الإفصاح ص: 339 ، البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل ص: 285 ، البغدادي: خزانة الأدب 7: 500 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 143 .

ومن الشواهدِ الشعريةِ التي ذكرتْ لإثبات هذه اللغةِ في قول امرئ القيس، قولُ أبي دواد الإيادي (من الهزج) :

ومتْنَـان خَظَـاتَـان   كزحلُوفٍ مِن الْهضبِ (1)

فقولُه: (خَظَاتَان) مثنى، وهذا يدل على أنها مثنى في قول امرئ القيس، ولكـن حذفتِ النون على لغةِ من يحذفُها لغير إضافةٍ .

ويرى فريقٌ آخر من النحاةِ أن (خَظَاتَا) فعلٌ ماضٍ بمعنى (ارتفعتـا)، فـزعم الكسائي والأعلام أنه أراد: خَظَتَا، فلما حرك التاء رد الألفَ التي هي بـدلٌ مـن لامِ الفعل ؛ لأنها حذفتْ لسكونها وسكون التاءِ أي: لالتقاء الساكنين، فلما حرك التاء رد الألفَ فقال: خَظَاتَا. ويرى غيرهم أن الشاعر أشبع الفتحةَ هنا، فصارتْ ألفاً، أو أن الشاعر اضطر فزاد ألفاً (2).

وكلا الرأيين لا عيب فيهِ، فالأولُ ورد مسموعاً عن العربِ وهـو لغـةٌ كمـا تقدم، وكلام العربِ حجةٌ، والآخر منسجم مع قواعدِ العربيةِ وسنَنِها .

6.5 الملحقُ بالمثنى "كلا" و "كلتا" :

كلا وكلتا من الألفاظِ الملحقةِ بالمثنى، فيعربان إعراب المثنى إذا أُضـيفا إلـى ضمير المثنى، أما إذا أُضيفا إلى اسمٍ ظاهرٍ فيعربـان إعـراب الاسـمِ المقـصور بحركاتٍ مقدرةٍ على الألفِ رفعاً ونصباً وجراً(3).

وكلا وكلتا: مفردان لفظاً مثنيان معنى، فقد ورد عن العربِ أنهم أخبروا عنهما بالمفردِ حملاً على اللفظِ، ومن الشواهدِ التي تثبتُ ذلك ما ذكره البغـدادي لامـرئ القيس (من الطويل) :

1.ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484 ، الأسترابادي: شرح شافية ابـن الحاجـب ق2،ج4: 157 .

2. ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2: 484 ، القزاز: ما يجوز للشاعر في الـضرورة ص: 161 ، الشنتمري: النكت 2: 1097 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 2: 743 .

3.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 47 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 30 .

كِلانَا إِذَا ما نَالَ شَيَئاً أَفَاتَه   ومن يحتَرِثْ حرثِي وحرثَك يهزل(1)

فالشاهد هنا عود الضمير المفردِ في (نَالَ) إلى (كِلا) . فلما عاد إليها ضمير المفردِ عِلم أنها مفردةٌ لفظاً مثناةٌ معنى، فعاد إليها الضمير هنا باعتبار اللفظِ، ومن الآياتِ الكريمةِ التي ذكرها ابن عصفور على هذه المسألةِ قولُه تعالى: "كلتا الجنتين آتتْ أُكُلَها"(الكهف:33) (2)، فأفرد الضمير في (آتتْ) حملاً على اللفظِ .

ويجوز أن يثنى الضمير العائد عليهما باعتبار المعنى وهو كثير نحو: كلاهما تفوقا أو كلتاهما تفوقتا .

وهذه المسألةُ قضيةٌ خلافيةٌ في كتابِ (الإنصافِ) حيثُ يرى البصريون أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنى، أما الكوفيون فيرون أن (كلا) و(كلتا) فيهما تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ(3)، والرأي الراجح في هذهِ المسألةِ هو ما بدأنا به وهو رأي البصريين الذي رجحه الأنباري لمجيءِ السماعِ به كثيراً سواء أكان من القرآن الكريمِ أم من الشعرِ العربي الفصيحِ، والشاهد السابقُ لامرئ القيس يعضد رأي البصريين .

7.5 جمع المؤنثِ السالمِ :

هو كل علمٍ مؤنثٍ جمِع بألفٍ وتاءٍ زائدتين نحو: مسلماتٍ، أو مؤمناتٍ، أو قانتاتٍ، فيرفع بالضم ، وينصب ويجر بالكسر، والتنوين فيهِ تنوين مقابلةٍ، ومما أُلحقَ بهذا الجمعِ: أولاتُ وما سمي بِهِ مثلُ: عرفاتٍ وأذرعاتٍ، فما سمي بِهِ بعضهم يعربه على ما كان عليه قبلَ التسميةِ، وبعضهم يترك تنوينَه، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرفُ(4) ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على ما سمي بِهِ ولا سيما على أذرعاتٍ وهي قريةٌ في بلاد الشامِ واختلافَ في تخريجِها ؛ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 245 ، البغدادي: خزانة الأدب 1: 134 .

2.ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 277-278 ، البغدادي: خزانة الأدب1: 134 .

3.الأنباري : الإنصاف 1: 392 .

4.ابن هشام: أوضح المسالك 1: 63-64 .

تَنَورتُها مِن أَذْرِعاتٍ وَأَهلُها بِيثْرِبَ أَدنَى دارِها نَظَرٌ عالِ (1)

يتجلى الشاهد هنا في قولِهِ: (أَذْرِعاتٍ)، فقد روي بثلاثةِ أوجهٍ وهي كما يلي:

الوجه الأولُ: (أَذْرِعاتٍ) بكسر التاءِ المنونةِ، وهذا ما عليهِ جمهور النحـاةِ ولا سيما سيبويهِ وابن السراجِ والأعلم الشنتمري وأبو الفداءِ وغيرهم، فهو عندهم ملحقٌ بجمع المؤنثِ السالمِ بغض الطرفِ عن كونِهِ مسمى بِهِ، فيرفع بالضم وينصب ويجر بالكسر، والتنوين هنا تنوين مقابلةٍ للنون في جمع المـذكر الـسالمِ، ومـن الآيـاتِ العظيمةِ التي خرجتْ على منوال هذا الشاهدِ قولُه تعالى: "فإذا أفضتم من عرفـاتٍ فاذكروا اللهَ"(البقرة:98)، وقالوا كذلك: هذهِ أذرعاتٌ وعرفاتٌ، ورأيـتُ أذرعـاتٍ وعرفاتٍ، ودخلتُ في أذرعاتٍ وعرفاتٍ (2) .

الوجه الثاني: (أَذْرِعاتِ) بكسر التاءِ من غير تنوينٍ، فيرى من رواه بهذا الوجهِ ولا سيما المبرد والبطليوسي أنه علم لمؤنثٍ كما هو الآن أي: أنه يطلقُ على قريـةٍ في بلادِ الشامِ، ولاحظوا كذلك كونَه جمعاً بحسبِ أصلِهِ، فأعطوه من كل واحدٍ مـن الأمرين حكماً من أحكامِهِ، فمنعوا تنوينَه كما يمنع تنوين العلمِ المؤنثِ، وجر بالكسر كما يجر جمع المؤنثِ السالمِ(3) .

الوجه الثالثُ: (أذرعاتَ) بفتح التاءِ، ومن أشهر النحاةِ الذين ذكروا هذه الروايةَ الزجاج والنحاس وابن جني والسمين الحلبي، وقد منع جل البصريين هذا الوجـه، أما الكوفيون فقد جوزوه، فمن قالَ بهذا الوجهِ لاحظَ حالتَه الطارئةَ أي: أنـه علـم لمؤنثٍ، والعلم المؤنثُ ممنوع من الصرفِ، فمنعوا التنوين هنا وجروه بالفتحةِ بـدلاً من الكسرةِ(4) .

1.ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 233 ، الأخفش الأوسط: معاني القرآن 1: 177.

2.ينظر: سيبويه: الكتاب3: 233-234 ، ابن السراج: الأصول فـي النحـو 2: 106-107 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 450 ، الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1: 274-275 ، ابن هشام: أوضح المسالك1: 65، العيني: المقاصد النحوية 1: 127 .

3.ينظر:المبرد: المقتضب4: 37-38 ، البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 372-373.

4.ينظر:الزجاج معاني القرآن وإعرابه 1: 272-273 ، النحاس إعراب القرآن1: 296 ، ابـن جني: سر صناعة الإعراب 2: 497 ، الحلبي: الدر المصون 2: 331-332 .

8.5 الاسم المركب :

هو ما تكون من كلمتين أو أكثر، وله ثلاثةُ أنواعٍ:

النوع الأولُ: المركب الإضافي وهو ما تركب من مضافٍ ومضافٍ إليه نحو: عبدِ اللهِ وعبدِ الرحمن .

النوع الثاني: المركب الإسنادي وهو ما تركب من جملةٍ فعليةٍ أو اسميةٍ نحـو: فتح اللهُ، والخير نازلٌ .

النوع الثالثُ: المركب المزجي وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمةِ الواحدة(1)، نحو: حضرموت، وبعلبك .

وقد اختلاف النحاةُ في المركبِ المزجي من حيثُ الإعراب والبناء:

فيرى الخليلُ الفراهيدي أن معديكرب وحضرموتَ وبعلبك اسم بمنزلةِ اسـمين ضم أحدهم إلى الآخر ، فألزمتْ فيهما الفتحةُ التي هي أخف الحركـاتِ، وعوملـت معاملةَ خمسةَ عشر، أي: أنه مبني على فتح الجزأين سواء أكان في محل رفـعٍ أم نصبٍ أم جر .

أما المبرد فيرى أن كل اسمين جعلا اسماً واحداً على غير جهةِ الإضـافةِ فـإن حكمهما أن يكون آخر الاسمِ الأول منهما مفتوحاً، وأن يكون الإعراب في الثـاني . فنقولُ: هذهِ حضرموتُ أو بعلبك يا فتى، ولا يصرفُ الاسم حينئذٍ ؛ لأنهمـا جعِـلا بمنزلةِ الاسمِ الذي فيهِ هاء التأنيثِ.

وهنالك رأي ثالثٌ يرى أن تضيفَ الأولَ إلى الثاني. فنقولُ: هذهِ حـضرموتٍ وبعلُبك (2).

وقد أُنشد قولُ امرئ القيسِ الآتي (من الطويل) بالأوجهِ الثلاثةِ:

لَقَـد أَنْكَرتْنِـي بعلبـكُ وَأَهلُهـا ولابن جريجٍ كان فِي حِمص أَنْكَرا (3)

----

1. حسن : النحو الوافي 1: 300 .

2. ينظر: الفراهيد: الجمل في النحو ص: 57 ، المبرد: المقتضب 4: 20-23 .

3. ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 432 ، الفراهيدي: الجمل في النحـو ص: 57 ، الـسيرافي: شرح كتاب سيبويه1: 199, ينظر صدرهـ: المبرد: المقتضب4: 23.

فحمِلَ على مذهبِ الخليل فَأُنْشِد (بعلَبك) ؛ لأنه اسم بمنزلةِ اسمين، فهو مبنـي على فتح الجزأين في محل رفعٍ فاعلٍ لـ(أَنْكرتْنِـي) .

وحمِلَ أيضاً على مذهبِ المبردِ فَأُنْشِد (بعلَبك)، فالجزء الأولُ منهما يبنى على الفتحِ، والجزء الأخير تظهر عليهِ حركةُ الإعرابِ، باستثناءِ الكسرةِ ؛ لأنه كما يرى المبرد ممنوع من الصرفِ .

وحمِلَ على الرأي الأخيرِ فَأُنْشِد (بعلُبك)، أي: أن الحركةَ الإعرابيةَ تظهر على الجزءِ الأول فـ(بعلُ) على هذا الرأي فاعلٌ وهو مضافٌ، (بك) مضافٌ إليه .

وقد رجح المبرد رأيه في هذه المـسألةِ، وأرى أن رأي الخليـل يفـضلُ رأي المبردِ؛ لأن الخليلَ بنى رأيه على القياسِ كما سبقَ، ولكن مع ذلك فكـلا الـرأيين- رأي الخليل والمبردِ- صحيح ؛ لأن الشاهد السابق قد ُأنشد على كليهما .

أما الوجه الثالثُ - (بعلُبك) - فمن خلال التقصي والبحثِ لم أجد روايةً عليـه، وإن كان المبرد قد ذكر أن بعضهم قد أنشد (بعلُبك) في الشاهدِ السابق ؛ أيـاً كـان الأمر فهذا الوجه قل مؤيدوه في هذا البيتِ .

9.5 الأسماء الستةُ :

وهي: أب ، أخٌ ، حم ، وذو بمعنى صاحبٍ ، وفو بمعنى فم ، وهن ؛ فترفـع بالواوِ وتنصب بالألفِ وتجر بالياءِ، ولكن لا بد من توفرِ الشروطِ الآتيةِ: أن تكـون مفردةً مضافةً إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ ليس ياء المتكلمِ مكبرةً لا مصغرةً.

ومن الشواهدِ التي ذكرها الحيدرةُ اليمني على (فو) قولُ امرئ القـيسِ (مـن الطويل):

وباتَتْ تَمج الْمِسك فِي في ضجِيعِها بِطِيبٍ لَثَاةٍ غَير كُرهِ الْمقَبل (1)

فالشاهد هنا في قولِهِ: (فِي في ضجِيعِها)، فـ(فو) من الأسـماءِ الـستةِ جـاء مجروراً بالياءِ ؛ لأنه سبقَ بحرفِ الجر (في)، وأضيفَ هنا إلى اسمٍ ظـاهرٍ وهـو (ضجيعها) .

1.الحيدرة : كشف المشكل في النحو ص: 140 .

10.5 الأسماء الموصولةُ " مَنْ" و "مَا" :

الاسم الموصولُ: هو ما يدل على معينٍ بوساطةِ جملةٍ تذكر بعده تسمى صـلةَ الموصول ، والأسماء الموصولةُ على ضربين: خاصةٌ ، ومشتركةٌ.

فالخاصةُ تضم: الذي ، التي ، اللذان ، اللتان ، الذين ، اللاتـي أو اللائـي أو اللواتي أو اللوائي .

أما المشتركةُ فتشملُ: من ، ما ، أي (1).

فأما (من) فتستعملُ مع العاقل سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، مع المفردِ والمثنـى والجمعِ، وقد تستعملُ مع غيرِ العاقل إذا ُأنزلَ غير العاقل منزلـةَ العاقـل، ومـن الشواهد التي ذكرها ابن عصفورٍ وابن هشامٍ والأشموني على تنزيل غيـر العاقـل منزلة العاقل قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

أَلا عِم صباحاً أَيها الطللُ الْبالِي   وهلْ يعِمن من كان فِي الْعصرِ الْخَالِي (2)

فالشاهد هنا في قولِهِ: (وهلْ يعِمن من كان)، فقد أوقع الشاعر (من) على غيـر العاقل على الطلل ؛ لأنه أنزله منزلةَ من يعقلُ، فناداه وخاطبه وكأنه يسمع ويجيـب لذلك أتى بـ (من) .

ومن مسائل (من) و(ما) أنهما في اللفظِ مفردان مذكران، ولكنهما قد يستعملان مع المذكر والمؤنثِ، ومع المفردِ والمثنى والجمع تبعاً للمعنى. أي أنهمـا يجريـان تارةً على اللفظِ، وتارةً أخرى على المعنى(3)، ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على (مـا) وحملتْ على المعنى قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَتُوضِح فَالْمِقْراةِ لَم يعفُ رسمها   لِما نَسجتْها مِن جنُوبٍ وشَمأَل (4)

فذُكِر هذا البيتُ شاهداً على اعتبارِ معنى (ما)، فـإن لفظَهـا مفـرد مـذكر

1.الغلاييني: جامع الدروس العربية ص: 81- 83 .

1.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 1: 135 ، العيني: المقاصد النحوية 1: 255 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 133 ، السيوطي: شرح شواهد المغني ص: 340 .

2.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1: 207-208 ، العيني: المقاصد النحوية 1: 256 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 167 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 285 , ابن مالك: شـرح التسهيل 1: 208 لكن ذكر بدل "جنوب" "يمين".

ومعناها مؤنثٌ ؛ لأنها واقعةٌ على الجنوبِ والشمال، فلذلك قال: (نَسجتْها)، ولو اعتمد لفظها لقال: نَسجها(1).

11.5 حرفا الاستفهامِ :

وهما الهمزةُ وهلْ، وكلاهما مبني فالهمزةُ مبنيةٌ على الفتح، وهي لطلبِ التصورِ والتصديقِ، وهلْ مبنيةٌ على السكون، وهي لطلبِ التصديقِ فحسب .

ومن مسائل همزةِ الاستفهامِ جوازِ حذفِها، فذهب الفراء إلى جوازِ حذفِها مطلقاً، بينما قيده الخليلُ والمبرد في حال قيامِ الدليل والقرينةِ فحسب، ومن الشواهدِ التي ذكرها الخليلُ والنحاس على حذفِ همزةِ الاستفهامِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ) :

تَروح مِن الْحي أَم تَبتَكِر وماذَا يضرك لَو تَنْتَظِر (2)

فالشاهد هنا حذفُ همزةِ الاستفهامِ في قولِهِ: (تَروح)، والأصلُ: أتروح، وحذفَ همزةَ الاستفهامِ هنا ؛ لأن (أَم) قرينةٌ لفظيةٌ تدل عليها .

ومن الشواهدِ التي ذكرها المبرد أيضاً على حذفِ همزةِ الاستفهامِ لقيامِ الدليل قولُ امرئ القيسِ (من الطويل) :

أَصاحِ تَرى برقَاً أُريك وميضه كلَمعِ الْيدين فِي حبِي مكلَل(3)

فالمعنى هنا: أصاحِ أترى برقاً، فحذفَ ألفَ الاستفهامِ ؛ لأن همزةَ النداءِ في (أَصاحِ) قرينةٌ لفظيةٌ تدل عليها وبدلٌ منها، ويرى المبرد أن همزةَ الاستفهامِ حذفتْ هنا ضرورةً لدلالةِ همزةِ النداءِ عليها(4).

----

1. الشنقيطي : الدرر اللوامع 1: 285

2.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 234 ، الصغير: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: 179 ، ينظر مصدره: النحاس: إعراب القرآن1: 308 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس1: 277 ، النحاس: إعراب القرآن: النحاس 1: 308 ، ينظر مصدره: المبرد: الكامل في الأدبِ واللغة 2: 791 ولكن ذكر بدل "أصاح" "أحار".

4.ينظر: المبرد: الكامل 2: 791-792 ، النحاس: إعراب القرآن1: 308 ، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ص: 341 .

12.5 مجيء الاستفهامِ بمعنى الأمر والنهي :

الاستفهام: هو طلب العلمِ بشيءٍ لم تتقدم لك بِهِ معرفةٌ بإحدى أدواتِ الاستفهامِ ، وقد تقدم مسبقاً المعنى الذي تؤديهِ الهمزةُ وهلْ، أما باقي أدواتِ الاستفهامِ ؛ فهي أسماء يطلب بها معنى التصور وهي: من، وما، وكيفَ، ومتى، وأيان، وأَنى، وكم، وأي، وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي ليؤدي معاني أُخَر من مثل: التسويةِ، والنفي، والتقرير، والتشويق، والتعجبِ، والتهويل، والاستبطاءِ، والتحقير، والتهديدِ ، والتعظيم، والاستحالةِ(1).

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن الشجري على مجيءِ الاستفهامِ بمعنى الأمر والنهي قولُ امرئ القيسِ (من السريع):

قُولا لِدودان عَبِيدِ الْعصا ما غَرَّكُم بِالأسدِ الْباسِلِ(2)

فالشاهد فيه مجيء الاستفهامِ في قولِهِ: (ما غَرَّكُم) بمعنى الأمر والنهي. أي: لا تغتروا وكونوا على حذرٍ(3) ؛ لأن سياقَ البيتِ ومعناه يدلان على الأمر والنهي، فهو يأمر وينهى (دودان عَبِيد الْعصا) بعدمِ الغرور ؛ بل يجب عليهم أن يكونوا على حذرٍ.

13.5 أحرفُ التنبيهِ :

وهي: ألا ، وها ، ويا ، وما يعنينا هنا (ألا) و (يا) :

ألا: كلمةٌ تستعملُ في التّنبيهِ، ويفتتح بها الكلام ؛ فتسمى أداةَ استفتاحٍ، وذكر جماعةٌ من النحاةِ وعلى رأسِهم الزمخشري أنها مركبةٌ من همزةِ الاستفهامِ ولا النافيةِ للدلالةِ على تحقق ما بعدها، فالاستفهام إذا دخلَ على النفي أفاد معنى التحقق، ويرى كذلك أنه لا تكاد تقع الجملةُ بعدها إلا مصدرةً بنحوِ ما يتَلَقّى بِهِ القسم (4).

1.أبو العدوس : مدخل إلى البلاغة العربية ص: 76-78 .

2.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 512 ، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 1: 237.

3.ابن الشجري : أمالي ابن الشجري 1: 237 .

4.ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 1: 191 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 80-81 .

أما أبو حيانٍ الأندلسي فيرى خلافَ ما تقدم، فيرى أن (ألا) التنبيهيـةَ حـرفٌ بسيطٌ، ودعوى التركيبِ فيهِ على خلافِ الأصل ؛ لأن المواضع التي ترد فيها (ألا) تدل على أنها ليست للنفي، وكذلك فإن الجملةَ بعدها تقع مـصدرةً بـ (ليـتَ) أو بالنداءِ(1) مما ليس من بابِ القسمِ.

ومن الشواهدِ التي فند بها أبو حيانٍ قولَ الزمخشري السابقَ قولُ امرئ القـيسِ (من الطويل):

أَلا رب يومٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهما ولا سيـما يومٍ بِـدارةِ جلْجـلِ(2)

فالشاهد هنا في قولِهِ: (أَلا رب يومٍ)، حيثُ جاءتْ (ألا) حرفَ تنبيهٍ، فكما يرى أبو حيانٍ لا يعقَلُ أن تكون (لا) نافيةً دخلت عليها همزةُ الاسـتفهامِ، وكـذلك فـإن الجملةَ بعدها لم تُصدر بنحو ما يتلقى بِهِ القسم، بل إنها استفتحتْ بـ (رب)، وهذا إن دل على شيءٍ فإنما يدل على فسادِ مذهبِ الزمخشري .

ومن الشواهدِ أيضاً التي تثبتُ صحةَ مذهبِ أبي حيانٍ قولُ امرئ القيسِ (مـن الطويل):

أَلا لَيتَ شِعري كَيفَ حادِثُ وصلِها وكَيـفَ تَظُـن بِالإِخَـاءِ الْمغَيـبِ(3)

فالشاهد فيه وقوع (لَيتَ) بعد (ألا) التنبيهيةِ ، وهي ليستْ من بابِ القسمِ .

ومن الشواهدِ على وقوع فعل الأمر بعد حرفِ التنبيهِ (أَلا) قولُ امرئ القـيسِ (من الطويل):

أَلا عِم صباحاً أَيها الطلَلُ الْبالِي وهلْ يعِمن من كَان فِي الْعصرِ الْخَالِي(4)

فالشاهد هنا وقوع فعل الأمر بعد حرفِ التنبيهِ (أَلا)، وهو لـيس مـن بـابِ

---

1. أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط ، 2001م ، ت: عـادل أحمـد عبـد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط1، 1: 191 .

2. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 160 ، الأشموني: شرح الأشموني 1: 529.

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 367 ، ينظر صدرهـ: الصغير: الأدوات النحوية فـي كتـب التفسير ص: 276 .

4. الدرويش: محي الدين ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، دار اليمامة ودار ابن كثيـر دمـشق بيروت ، 3: 348 .

القسمِ ، فبناء على هذا الشاهِدِ وما تقدم تبين لنا صحةُ مذهبِ أبي حيانٍ فـي كـون حرفِ التنبيهِ (ألا) حرفاً بسيطاً، وليس حرفاً مركباً من همزةِ الاستفهامِ ولا النافيـةِ كما زعم الزمخشري ؛ لأن رأي أبي حيانٍ جاء موافقاً للسماعِ، أما رأي الزمخشري فقد جاء السماع بخلافِهِ .

أما الياء: فذهب جماعةٌ من النحاةِ إلى أنه إذا جاء بعد الياءِ ما ليس بِمنَـادى كالفعل والحرفِ ؛ فإن الياء تكون حرفَ تنبيهٍ، وذهب جماعةٌ آخرون إلى أن اليـاء حرفُ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ .

ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على هذه المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَإن أُمسِ مكْروباً فَيا رب بهمةٍ كشَفْتُ إِذَا ما اسود وجه الْجبان(1)

فقد احتج الشنقيطي بهذا البيتِ على مجيءِ (الياءِ) في قولِهِ: (فَيا رب بهمـةٍ) حرفاً للتنبيهِ، ويجوز أن تكون الياء حرفَ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ .

14.5 حرفُ الجوابِ "جَلَلْ" :

حكى الزجاج أن (جلل) حرفٌ للجوابِ كـ(نعم)، ويأتي اسماً معربـاً بمعنـى عظيمٍ أو يسيرٍ(2). أي: أنه من الألفاظِ المتضادةِ، ومن الشواهِدِ على مجيءِ (جلـل) بمعنى يسيرٍ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

لِقَتْـل بنِـي أَسـدٍ ربهـَا أَلا كُل شَيءٍ سِواه جلَلْ (3)

فالشاهد فيـهِ مجيء (جلل) اسماً معرباً بمعنى: كـل شـيءٍ سـواه يـسير أو هـين .

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 498 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 134 .

2.ابن هشام : مغني اللبيب 1: 139 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 632 ، ينظر عجزهـ: ابن هشام: مغنـي اللبيـب 1: 139 ، السيوطي: همع الهوامع 4: 374 ، المعصومي: مهذب مغني اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب ص: 73 .

15.5 كافُ الخطابِ :

اللغةُ المشهورةُ في حرفِ الخطابِ (الكافِ) أن يفتح مع المذكر، ويكسر مع المؤنثِ، ولكن ثمةَ لغةٌ أخرى ذكرها ابن عصفورٍ تجعلُ حرفَ الخطابِ (الكافَ) على كل حالٍ كما تجعلُه مع الواحدِ المذكر(1)، ومما أنشد على هذهِ اللغةِ قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ):

فَلا وَأَبِيكِ ابنَةَ العامِرِ "م" ي لا يدعِي الْقَومُ أَني أَفِر (2)

حيثُ أنشد ابن عصفورٍ الشاهد السابقَ بفتح كافِ الخطابِ في قولِهِ: (وَأَبِيكِ) فأنشد (وَأَبِيكَ)(3) محتجاً بهذا الإنشادِ على لغةِ من يجعلُ (كافَ) الخطابِ في جميعِ أحوالِها كما يجعلُها مع المفردِ المذكرِ، وإن كانت في هذا الشاهِدِ للمؤنثِ ، إلا أنه حملَها على هذهِ اللغةِ .

16.5 لام الجوابِ :

يقولُ المرادي تقع لام الجوابِ في ثلاثةِ أنواعٍ: جوابِ القسمِ، وجوابِ لو، وجوابِ لولا.

وما يعنينا هنا لام جوابِ القسمِ، فهي تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ والفعلية نحو قولنا: واللهِ لزيد قائم، وقولِهِ تعالى: "وتاللهِ لأكيدن أصنَامكم"(الأنبياء:57).

والأكثر في الفعل الماضي المتصرفِ إذا وقع جواباً للقسمِ اقترانُه بـ(قَد) مع (اللامِ) ، وقد يستغنى عن (قَد) (4)، ومن الشواهدِ التي ذكرها النحاةُ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

حلَفْتُ لَها بِاللهِ حلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَاموا فَما إِن مِن حدِيثٍ ولا صال(5)

1.ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 2: 340 .

2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277 ، ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620 .

3. ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 2: 340

4.المرادي : الجنى الداني ص: 134-135 .

5.ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 374 ، ابن عصفور: المقرب ص: 226 ، المرادي: الجنى الداني ص: 135 ، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح ص: 225 .

فذكر النحاةُ أن اللام في قولِهِ: (لَنَاموا) لام جوابِ القسمِ، وقدِ استغنى الشاعر عن (قَد) ههنا، ويرى جماعةٌ آخرون من النحاةِ أن (قَد) هنا مقدرةٌ. والتقدير: لقد ناموا. أي أن المعنى هنا: أن زمان نومِ أهلِها قريب من زمان التكلمِ، فتكون (قَد) للتقريبِ .

وذهب آخرون إلى أن اللام هنا لام الابتداءِ، أو لام التوطئةِ، وليس الذي زعموا بصوابٍ ؛ لإجماعِ النحاةِ على أن اللام في هذا البيتِ هي لام جوابِ القسمِ(1) لا لام الابتداء أو التوطئةِ .

17.5 دخولُ "لا" على أسلوبِ القسمِ :

اختلفَ النحاةُ في تحديدِ نوعِ (لا)، ومعناها في قول امرئ القيس الآتي (من المتقاربِ):

فَلا وَأَبيكِ ابنَةَ العامِرِ "م" ي لا يدعِي القَومُ أَني أَفِر (2)

حيثُ ذكر النحاةُ أربعةَ آراءٍ لتخريجِ دخول (لا) قبلَ المقسمِ بِهِ وهي:

الرأي الأولُ: ذهب فريقٌ من النحاةِ إلى أن (لا) في قولِهِ: (لا وَأَبيكِ) زائدةٌ، لأن (لا) تأتي كثيراً في نظرهم زائدةً قبلَ المقسمِ بِهِ ؛ للإعلامِ بأن جواب القسمِ منفي، فإن الواو حرفُ قسمٍ، وجملةَ: (لا يدعِي القَوم) جواب القسمِ، وهي منفيةٌ فتأتي بالنافي قبلَ القسمِ للإشعار ابتداء بأن جوابه منفي .

الرأي الثاني: ذهب آخرون إلى أن (لا) نافيةٌ، والمنفي محذوفٌ، وهو كلام المنكر أو الجاحدِ، والتقدير: لا يحصلُ ذلك وحق أبيكِ، ويرون أن دخولَ (لا) النافيةِ قبلَ القسمِ شائع ومستفيض في لسان العربِ ؛ لأنه في الغالبِ يكون لرد دعوى الخصمِ ونفيها(3).

1.ينظر: الزجاجي: حروف المعاني ص: 42 ، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 567 ، ابن مالك: شرح التسهيل3: 81 ، ابن هشام:مغني اللبيب1: 196 ، الأيوبي: الكناش 2: 83 .

2.ابن هشام: مغني اللبيب 1: 277 ، وينظر: ديوان امرئ القيس 2: 620 .

3.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب1: 277 ، الحلبي: الدر المصون 10: 562 ، البغدادي:خزانة الأدب 11: 221، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه7: 412/ 8: 144

وقيلَ هي للنفي، والمعنى: أنه لا يقسم بالشيءِ إلا إعظاماً له ؛ لأنه يستحقُ أكثر من ذلك فكأنه قال: فأبوكِ يستحقُ فوق ذلك ، يستحقُ أكثر من القسمِ بِهِ .

الرأي الثالثُ: ذهب جماعةٌ آخرون إلى أن (لا) زائدةٌ، والمعنى: وأبيكِ، وإنما زيدت (لا) هنا للتأكيدِ وتقويةِ الكلامِ .

الرأي الرابع: حيثُ ذهب جماعةٌ من النحاةِ إلى أن (لا) هنا في أصلِها هي لام الابتداءِ، حيثُ دخلت على الجملةِ الابتدائيةِ المؤلفةِ من المبتدأِ والخبرِ - أنا أقسم - ثم حذِفَ المبتدأُ ؛ فاتصلتِ اللام بالخبرِ . وقال أبو حيانٍ: والأولى عندي أنها لام أشبعتْ فتحتُها فتولدت منها ألفٌ .

وما قيلَ في تخريجِ قول امرئ القيسِ هذا قيلَ في قولِهِ تعالى: "لا أقسم بيومِ القيامةِ"(القيامة:1)، وقولِهِ تعالى: "لا أقسم بهذا البلدِ" (البلد:1)(1) .

18.5 حذفُ جوابِ القسمِ :

القاعدةُ المشهورةُ أنه إذا كان الشرطُ امتناعياً، أي: لو ولولا ولوما، وتقدم على القسمِ تعين أن يكون الجواب له، وأن يحذفَ جواب القسمِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليهِ، وإن كان القسم هو المتقدم على الشرطِ الامتناعي، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرطِ لا للقسمِ(2)، ومن الشواهدِ التي ذكرها البغدادي على هذه المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَأُقْسِمُ لَو شَيءٌ أَتَانَا رسولُهُ ... سِواكَ ولَكِن لَم نَجِد لَكَ مدفَعا(3)

فالشاهد فيهِ حذفُ جوابِ القسمِ عملاً بمقتضى الضابطِ في اجتماعِ قسمٍ وشرطٍ امتناعي، وتقدير الجوابِ هنا: لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه بدليل قولِهِ (لَم نَجِد لَكَ مدفَعا)، وسدتْ (لو) وجوابها المحذوفُ مسد جوابِ القسمِ (4) .

1.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 276-277 ، البغدادي: خزانة الأدب11: 221-222 ، الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه 7: 412 / 8: 144 .

2.حسن : النحو الوافي 4: 488 .

3.البغدادي : خزانة الأدب 10: 84 .

4. المصدر نفسه 10: 85 .

وقيلَ إن جواب الشرطِ مذكور في البيتِ بعده وهو:

إذَن لَرددنَاه ولَو طَالَ مكْثُه   لَدينَا ولَكِنـا بِحبـكِ ولعـا(1)

وعلى هذا يكون قولُه: (ولَكِن لَم نَجِد لَك مدفَعا) جملةً اعتراضيةً، ويكون جواب (لو): لرددناه، والاحتجاج به كما سبقَ، وأما من أخذَ بالرأي الأول فاحتج بأن هـذا البيتَ ساقطٌ في أكثرِ الرواياتِ .

19.5 تعدد أنواع "ما" :

تأتي (ما) على ضربين: اسميةً وحرفيةً.

فأما الاسميةُ فتشملُ: ما الموصولةَ، وما الاستفهاميةَ، ومـا الـشرطيةَ، ومـا التعجبيةَ، أما الحرفيةُ فتشملُ: ما النافيةَ، وما المصدريةَ، وما الزائدةَ .

أما (ما) المصدريةُ فهي نوعان: زمانيةٌ وغير زمانيةٍ(2)، ومن الـشواهدِ التـي ذكرها ابن هشامٍ الأنصاري على (ما) المصدريةِ الزمانيةِ قولُ امرئ القـيسِ (مـن الطويل):

أَجارتَنَا إن الْخُطُوب تَنُوب   وإني مقِيـم ما أَقَـام عسِيب(3)

فالشاهد فيهِ مجيء (ما) في قولِهِ: (ما أَقَام عسِيب) حرفاً مصدرياً، والتقـدير: إني مقيم مدةَ إقامةِ عسيبٍ.

ومن الشواهدِ التي ذكرت على (ما) واختُلِفَ في تحديدِ نوعِهـا قـولُ امـرئ القيسِ (من المديدِ):

وحدِيثُ الركْبِ يوم هنَـا   وحدِيثٌ مـا علَى قِصرِه (4)

---

1. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 10: 85 ، ديوان امرئ القيس 2: 749 لكن على اختلاف في الرواية .

2. ابن هشام : مغني اللبيب 1: 326 -333 .

3.المصدر نفسه 1: 334.

4.ينظر: الحلبي: الدر المـصون 1: 223 ، الـصغير:الأدوات النحويـة ص: 690 ، ينظـر عجزهـ: البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 251 .

الشاهد هنا في قولِهِ: (وحدِيثٌ مـا علَى قِصره) حيثُ اختلافَ النحاةُ في نـوع (ما) هنا، فمنهم من يرى أَنها زائدةٌ لإفادةِ معنى التعظيمِ والتعجبِ، ومنهم من يـرى أنها صفةٌ لـ(حدِيث) حيثُ يراد بها التعظيم، أي: أنـه حـديثٌ طويـلٌ وإن كـان قصيراً (1).

وعليه فإذا اعتبرناها زائدةً فهي حرفٌ، وإذا اعتبرناها صفةً فهي اسم .

20.5 معاني "قَدْ" :

ذكر ابن هشامٍ الأنصاري أن لـ(قد) الحرفيـةِ سـتةَ معـانٍ وهـي: التوقـع وذلك مع المضارع، وتقريب الماضي من الحال، والتقليلُ، والتكثيـر، والتحقيـقُ، والنفي(2).

ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على إفادةِ (قد) معنى التكثير، ولاسيما فـي أبيـاتِ الافتخار قولُ امرئ القيسِ (من البسيطِ):

قَد أَشْهد الْغَارةَ الشعواء تَحمِلُني جرداء معروقةُ اللحيين سرحوب(3)

فالشاهد هنا مجيء (قد) بمعنى التكثير ؛ لأنها في سياقِ الافتخار.

21.5 أفعالُ المدح والذم "نِعْمَ" وَ "بِئْسَ" :

ذهب الكوفيون إلى أن (نِعم) و(بِئْس) اسمان مبتدآن بدليل دخول حرفِ الخفضِ عليهما نحو قولِهم: نِعم السير على بئس العير، وبدليل دخول النداءِ عليهما نحو: يـا نِعم المولى ويا نِعم النصير .

أما البصريون فذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وهذا هو الحـق، ومن الأدلةِ التي تثبتُ أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما كمـا يتـصلُ (4)

1.ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل ص: 250-251 ، الصغير: الأدوات النحوية ص: 690.

2. ابن هشام : مغني اللبيب 1: 194-197 .

3.ينظر: المرادي: الجنى الداني ص: 258 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 197 .

4.الأنباري : الإنصاف 1: 98-105 .

بالفعل نحو: نِعما رجلين، ونعموا رجالاً، واتصالُ تاءِ التأنيثِ بهما نحو: نِعمـتِ المرأةُ، وبِئْستِ الجاريةُ(1).

ومن الأفعال الملحقةِ بأفعال المدح والذم: ساء، وحبذا ولا حبذا، ويلحقُ بهـا كذلك في إنشاءِ المدح أو الذم كل فعلٍ ثلاثي مجردٍ علـى وزن (فَعـلَ) المـضمومِ العين(2) ، نحو: كَرم ، حسن ، بعد .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن الحاجبِ والبغدادي على مجيءِ (بعد) فعلاً مـن أفعال المدح والذم قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

قَعدتُ لَه وصحبِتي بين ضارجٍ وبين الْعذَيبِ بُعد ما متأمِلِي (3)

فالشاهد هنا في قولِهِ: (بُعد ما متأَملي) حيثُ ورد في تخريجِهِ تأويلان: أحدهما: أن (بعد) هنا للمدح، وأصلُها: (بعد) بفتح الباءِ وضم العين أصالةً وهي من الكلماتِ الملحقةِ بفعل المدح ويجوز في بائِها وجهان: فتحها وتسكين عينِها بحذفِ حركتِهـا تخفيفاً، ويجوز ضمها بنقل حركةِ العين إليها، و(ما) فيها وجهـان أيـضاً: زائـدةٌ و(متأَملي) فاعلُ (بعد) وهو مضافٌ إلى الياءِ، والمخـصوص بالمـدح محـذوفٌ، ويجوز أن تكون (ما) اسماً نكرةً منصوبةَ المحل على التمييز للضمير المستتر فـي (بعد)، و(متأَملي) هو المخصوص بالمدح، وقال بعضهم: إن (ما) في البيتِ بمعنـى الذي، والتقدير: بعد الذي هو متأملي، فحذفَ المبتدأَ .

أما التأويلُ الآخر: فيرى أصحابه أن سكون العين أصلي، فتكون (بعد) عنـدهم ظرفَ زمانٍ لا فعلَ مدحٍ، و(ما) زائدةً، و(متأَملي) مضافاً إليه(4).

----

1. الأنباري : الإنصاف 1: 105 .
2. الغلاييني : جامع الدروس العربية ص: 54 .
3. ينظر: الأسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج4 ق2 : 39 ، البغدادي: خزانـة الأدب 9: 424 .
4. ينظر: الأسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب ج4 ق2 : 39 ، البغدادي: خزانـة الأدب 9: 424- 427 .

22.5 عملُ المشتقاتِ "اسم الفاعل" :

اسم الفاعل: وصفٌ دال على الفاعل مشتقٌ من الفعل، وهو يعملُ عملَ فعلِهِ الذي اشتق منْه سواء أكان متعدياً أم لازماً، ولكن حتى يعملَ عملَ فعلِهِ لا بد من توفر أحدِ الشرطين الآتيين:

أولاً: أن يكون معرفاً فيعملُ عملَ فعلِهِ مطلقاً سواء أكان ماضياً أم حالاً أم مستقبلاً، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن هشامٍ في هذا البابِ قولُ امرئ القيسِ (من الرجز):

القَاتِلِين الْمِلِكَ الْحلاحِلا   خَير معد حسباً ونَائِلا(1)

الشاهد هنا إعمالُ اسمِ الفاعل (الْقَاتِلِين) لاعتمادِهِ على التعريفِ، ونصب (الْمِلِكَ) على أنه مفعولٌ به لاسمِ الفاعل.

ثانياً: أن يكون منوناً، ولا بد أيضاً من توفر شرطين:

أولاً: أن يفيد الحالَ أو الاستقبالَ، ومن الشواهدِ التي ذكرها سيبويهِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

إني بِحبلِكِ واصِلٌ حبلِي   وبِريشِ نَبلِكِ رائِشٌ نَبلِي(2)

فالشاهد هنا إعمالُ اسمِ الفاعل المنون (واصِلٌ) و(رائِشٌ) عملَ الفعل المضارعِ ؛ لأنهما في معناه ومن لفظِهِ، فجريا في العمل مجراه كما جرى في الإعرابِ مجراهما(3) .

1.ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص: 447 ، ديوان امرئ القيس 2: 554 على خلاف يسير في الرواية ، ينظر صدره : السيوطي: همع الهوامع 4: 82 .

2.ينظر: سيبويه: الكتاب1: 164 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 130 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1027 .

3.الشنتمري:أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب،1992م ، ت:زهير عبد المحسن ، دار الشؤون الثقافية العراق ، ط1، ص: 130

ثانياً: أن يكون مبتدأً معتمداً على نفي أو نهي أو استفهامٍ، أو أن يكون خبـراً عن اسمٍ، أو أن يكون صفةً له، أو أن يكون حالاً منه(1) .

ومن الشَّواهِدِ التي ذكرها ابن الشجري على مجيءِ اسمِ الفاعل صفةً لما قبلَه، وعاملاً فيما بعده قولُ امرئ القيسِ (من الكامل) يصفُ ناقتَه:

تَخْدِي على الْعِلاتِ سامٍ رأْسها   روعاء منْسِمها رثِيم دامِي(2)

فالشاهد فيه مجيء (سامٍ) اسم فاعلٍ، وهو نعتٌ لـ(مجِدةٍ) في البيتِ الذي قبلَـه وهو:

ومجِـدةٍ أعملْتُهـا فَتَكَمشَـتْ   رتْك النعامةِ فِي طَرِيقٍ حامِ(3)

و(رأْسها) مرفوع به على أنه فاعلٌ لاسم الفاعل (سامٍ)، وعمل هنا لاعتمادِهِ على الوصفِ .

ويجوز أن يكون (سامٍ) خبراً مقدماً، و(رأْسها) مبتدأً مؤخراً، والتقدير: رأْسـها سامٍ .

1.22.5 تقديم فاعل اسم الفاعل على معمولِهِ :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل في سعةِ الكلامِ نحو: زيد قام، والتقدير: قام زيد(4)، وقاسوا هذا الأمر على اسمِ الفاعل فجوزوا تقديم فاعل اسمِ الفاعل على معمولِهِ، ومن الشواهِدِ التي ذكرتْ على هذِهِ القضيةِ قولُ امرئ القـيسِ من الطويل:

فَظَلّ لَنَـا يوم لَذِيـذٌ بِنَعمةٍ   فَقِلْ فِي مقِيلٍ نَحسه متَغَيبِ (5)

----

1. مغالسة : النحو الشافي ص: 425 .

2. ابن الشجري : أمالي ابن الشجري 1: 23 .

3. ديوان امرئ القيس 2: 479 .

4.ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 159 .

5. ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 160 ، ينظر عجزهـ: الحلبي: الدر المـصون 11: 28 .

فالشاهد فيه عند الكوفيين تقديم الفاعل (نَحسه) على عامله اسم الفاعل (متَغَيب)، ولقد أنكر ابن جني قولَ الكوفيين هذا، وذكر ابن عصفورٍ أنه لا يوجد تقديم ولا تأخير فـ(نَحسه) مرفوع بـ(مقِيلِ) ؛ فمقيلٌ مصدر وضِع موضع اسم الفاعل كأنه قالَ: قائلٌ نحسه(1).

23.5 النعتُ :

هو ما يذكر بعد اسمٍ ليبين بعض صفاتِهِ وأحوالِهِ، أو يبين صفاتِ ما يتعلقُ بهِ وأحواله نحو قولنا: قدم زيد المجتهد، وقدم زيد المجتهد أبوه .

ومن مسائل النعتِ أن الاسم إذا وصِفَ بأكثر من صفةٍ فنبدأُ أولاً بالصفةِ المفردةِ ثُم بالظرفيةِ أو عديلها ثم بالجملةِ نحو قولِهِ تعالى: "وقالَ رجلٌ مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانَه"(غافر:28)، ويجوز في ضرورةِ الشعر ونادر الكلامِ عدم مراعاةِ الترتيبِ السابق (2)، ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن عصفورٍ والسمين الحلبي، وحملتْ على الضرورةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وفَرعٍ يغَشي الْمتْن أَسود فَاحِمٍ أَثِيثٍ كقِنْو النخْلَةِ الْمتَعثْكِل(3)

فالشاهد هنا أن الشاعر قدم الجملةَ الصفةَ (يغَشي) على الصفةِ المفردةِ (أسود) وما بعدها وهن صفاتٌ مفردةٌ، وهذا الأمر جائز في ضرورةِ الشعر.

ومنهم من يرى أن هذا الأمر ليس فيه ضرورةٌ، واحتج بقولِهِ تعالى: "وهذا كتاب أنزلناه مبارك" (الأنعام:92)، حيثُ تقدمتِ الجملةُ الصفةُ في هذه الآيةِ الكريمةِ على الصفةِ المفردةِ، ففي هذا دليلٌ على بطلان من يعتقد وجوب تقديمِ الصفةِ المفردةِ على الجملةِ الصفةِ إلا في الضرورةِ (4).

---

1. ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 160 ، الحلبي: الدر المصون 11: 28 .

2. ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 218 ، الحلبي: الدر المصون 4: 308 .

3. ينظر: الحلبي: الدر المصون 4: 308 ، ينظر صدره: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 218 .

4. الحلبي : الدر المصون 4: 308 .

1.23.5 حذفُ الصفةِ:

يجوز حذفُ الصفةِ إذا تقدم دليلٌ أو قرينةٌ تدل عليها، ومن الشواهدِ على هـذهِ المسألةِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

أَلا رب يومٍ قَد لَهوتُ ولَيلَةٍ بِـآنِسةٍ كأنهـا خَـط تِمثَـال(1)

فالشاهد هنا حذفُ الصفةِ بعد (ولَيلَةٍ) لدلالةِ الصفةِ بعد (يومٍ) عليها. قالَ ابـن عصفورٍ: يريد وليلةٍ قد لهوتُ ؛ فحذفَ (قد لهوتُ) لدلالةِ ما تقدم عليه(2).

24.5 عطفُ النسقِ :

هو تابع يتوسطُ بينَه وبين متبوعِهِ أحد حروفِ العطفِ وهي: الواو ، والفـاء ، وثُم ، وأو ، وأم ، ولا ، وبلْ ، وحتى ، ولكن (3).

وما يعنينا في هذا البابِ حروفُ العطفِ الآتيةِ:

1.24.5 الواو:

تأتي الواو لمطلق الجمعِ، وذهب الكوفيون إلى أنهـا تـأتي للترتيـبِ، فقـال البصريون: وهذا عندنا خطأٌ ؛ لأن الواو لا تُرتب (4)، ومن الشواهِدِ التي احتجـوا وأثبتوا بها أن الواو لا تأتي للترتيبِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَقُلْتُ لَه لَما تَمطى بِصلْبِهِ وَأردفَ أَعجازاً ونَاء بِكَلْكَل (5)

فقد احتج ابن عصفورٍ الإشبيلي وابن مالكٍ الأندلسي بهـذا الـشاهِدِ علـى أن (الواو) لا تدل على الترتيبِ ؛ لأن البعير ينهض بكلكِلِهِ، فالأصل: فقلتُ له لما نـاء بكلكِلِهِ، وتمطى بصلبِهِ، وأردفَ أعجازه (6)، فبهذا الشاهِدِ يفسد رأي من ذهب مـن

1.القيسي: أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح ، 1987م ، ت: محمـد بـن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط1، 1: 285 .

2.ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 1: 503 .

3.ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص: 500-508 .

4. ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 1: 227 .

5.ينظر:السيوطي:شرح شواهد المغني ق2: 575 ،البغدادي:خزانة الأدب 2: 326 /3: 271 .

6.ينظر: ابن عصفور شرح جمل الزجاجي 1: 228، البغدادي: خزانة الأدب 3: 271.

الكوفيين إلى أن (الواو) تدل على الترتيبِ ؛ لأن الشاعر هنا لم يراعِ هذا الأمر.

2.24.5 أو:

لـ(أو) معانٍ عِدةٌ، فتأتي للتخيير، والإباحةِ، والإضرابِ، والشك، والإبهـامِ، والتقسيمِ .

وتأتي (أو) أيضاً بمعنى الواو إذا أمن اللبس ؛ وهذهِ المسألةُ قضيةٌ خلافيةٌ بـين البصريين والكوفيين كما جاء في (الإنصافِ)، فبعض البصريين يرون أنها لا تكون بمعنى (الواو)، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (أو) تكون بمعنى (الواو) ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتابِ اللهِ تعالى، وكلامِ العربِ، قال اللهُ تعالى: "ولا تُطِع منْهم آثِماً أو كفورا" (الإنسان: 24)، أي: وكفورا (1) .

ومن الشواهدِ التي أثبتَ بها الأعلام وابن مالكٍ الأندلسي وابن الناظمِ والعينـي والأشموني مجيء (أو) بمعنى الواو قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَظَلَ طُهاةُ اللحمِ مِن بين منْضِجٍ   صفِيفَ شِواءٍ أَو قَدِيرٍ معجل (2)

فالشاهد فيه مجيء (أو) بمعنى (الواو)، والمعنى: من بين منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو طابخ قديرٍ، أي: وطابخ قديرٍ .

وبناء على ما سبقَ فالرأي المعتمد في هذه المسألةِ ما ذهـب إليـه الكوفيـون وبعض البصريين، أي : أن (أو) تأتي بمعنى (الواو) في حال عدمِ وقوع لـبسٍ ؛ لمجيءِ السماعِ أو المنقول بهِ كثيراً، أما من ذهب من البصريين إلى منع هـذا فـلا حجةَ لهم ؛ لأن إتباع الظاهرِ هنـا إذا أمـن اللـبس أولـى مـن تكلـفِ التقـدير والتأويل .

----

1. الأنباري : الإنصاف 2: 16-17 .

2.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 273 ، ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص: 174 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالـك ص: 380 ، العينـي: المقاصد النحوية 3: 176 ، الأشموني: شرح الأشموني 2: 380 ، السيوطي: همع الهوامـع 5: 278 .

3.24.5 حَتى :

تكون (حتى) حرفَ عطفٍ بتوفر أربعةِ شروطٍ :

1- أن يكون المعطوفُ بها بعضاً من المعطوفِ عليهِ أو كبعضِهِ.

2- أن تكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ نحو: مات الناس حتى الأنبياء .

3- أن يكون المعطوفُ ظاهراً لا مضمراً .

4- أن يكون المعطوفُ مفرداً لا جملةً(1).

ومن الشواهدِ التي ذكرتْ على (حتى)، واختلافَ النحاةُ في تحديدِ نوعِها ومعناها قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

سريتُ بِهم حتى تَكِل مطِيهم وحتى الْجِياد ما يقَدن بِأَرسان (2)

اختلافَ النحاةُ في تحديدِ معنى (حتى) ونوعِها في هذا الشاهِدِ ، فأما (حتى) الأولى فمن روى البيتَ برفعِ (تَكِل) - ولا سيما البطليوسي - فيرى أنها عاطفةٌ، عطفت جملةَ (تَكِل مطِيهم) على الجملةِ (سريتُ بِهم)، ومنهم من يرى أنها حرفُ ابتداءٍ. قالَ ابن هشامٍ الأنصاري: وقد يكون الموضع صالحاً لأقسامِ (حتى) الثلاثةِ كقولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأْسِها، فلك أن تخفض على معنى إلى، أو تنصب على معنى الواو، أو ترفع على الابتداءِ .

أما (حتى) الثانيةُ فيرى بعضهم أنها حرفُ ابتداءٍ، ويرى فريقٌ آخر أنها حرفُ عطفٍ (3).

1.ينظر: ابن مالك: مغني اللبيب 1: 146-147 ، صفوت: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها 2: 142.

2.ينظر: الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1: 709 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 904 ، القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح 1: 39 ، الدناع: مسالك النحاة ص: 285 .

3.ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 904 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 149 ، الدناع: مسالك النحاة ص: 285 .

4.24.5 لا :

تأتي (لا) حرفَ عطفٍ فتفيد نفي الحكمِ عن المعطوفِ بعد ثبوتِهِ للمعطـوفِ عليه نحو: يكافَأُ المجد لا المهملُ، وللعطفِ بها لا بد من توفر الشروطِ التاليةِ:

أ. إفراد معطوفِها .

ب. أن تسبقَ بأمرٍ أو إثباتٍ اتفاقاً نحو: اضرب زيداً لا عمراً، أو بنداءٍ خلافـاً لابن سعدان نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي .

ج. ألا يصدقَ أحد متعاطفيها على الآخرِ فلا يجوز: جاءني زيـد لا رجـلٌ أو العكس ، ويجوز: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ.

د. ألا تقترن بعاطف نحو: جاءني زيد لا بل عمرو(1).

وقد أجمع النحويون على العطفِ بـ(لا) باستثناءِ الفعل الماضي نحو قولِنا: قدم زيد لا عمرو، فقد اختلفوا في ذلك فأجاز جل النحاةِ العطفَ بهـا بعـد الماضـي، ومنعه نزر ومنهم أبو القاسم الزجاجي ؛ لأن (لا) لا ينفى الماضي بها، وإذا عطفْتَ بها بعد الماضي كانت نافيةً له في المعنى، لذلك فلا يعطفُ بها بعد الماضي .

وذهب الجمهور إلى فسادِ رأي الزجاجي السابق ؛ لأنه قد ينفى الماضي بـ(لا) كما في قولِهِ تعالى: "فلا صدقَ ولا صلى" (القيامة:31)، فإذا جاز أن ينفى الفعـلُ الماضي بها في اللفظِ، فالأحرى أن تكون نافيةً له في المعنى (2).

ومن الشواهدِ على العطفِ بـ(لا) بعد الماضي قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

كـأَن دِثَـاراً حلقَـتْ بِلَبونِـهِ   عقَاب تَنُوفَى لا عقَاب الْقَواعِلِ(3)

فهذا البيتُ شاهد على العطفِ بـ(لا) بعد الماضي، وبهذا الشاهِدِ وغيرِهِ يتبين لنا فساد رأي الزجاجي .

1.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 269 ، الأشموني: شرح الأشموني 2: 388 .

2.ينظر: البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 89-92 ، ابن عـصفور: شرح جمل الزجاجي 1: 240 ، ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالـك ص: 383 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 177 .

3.ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي1: 240، المرادي:الجنى الـداني ص: 295،ابـن هشام:مغني اللبيب1: 269،العيني:المقاصد النحوية3: 181،البغدادي:خزانة الأدب 11: 177 .

5.24.5 الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ :

لا يجوز أن يفصلَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بغير الظرفِ والمجرور نحو قولِهِ تعالى: "وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً"(يس:9) .

ومن الشواهِدِ الشعريةِ التي خالفتِ القاعدةَ السابقةَ وجاءتْ على خلافِ المعهـودِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل):

إني بِحبِلِك واصِلٌ حبلِي   وبِريشِ نَبلِك رائِـشٌ نَبلِي(1)

فقد فصلَ الشاعر هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ بغير الظرفِ والمجرور، حيثُ فصلَ بينَهما بقولِهِ: (بِريشِ نَبلِك)، لذلك قالَ النحاةُ في تخريجِـهِ: إنمـا جـاز الفصلُ هنا لأن (بِريشِ نَبلِك) متعلقٌ بـ(رائِش) فهو من تمامِـهِ، فكأنهمـا شـيء واحد(2) لذلك جاز الفصلُ هنا .

6.24.5 حذفُ الواو مع معطوفِها :

قد تحذفُ الواو مع معطوفِها ويغني عنهما المعطوفُ عليهِ، ويسمى هذا الأمـر اكتفاء، وقد ذكر النحاةُ على هذه المسألةِ شواهد عِدةً، ومن الشواهِدِ الـشعريةِ التـي ذكرتْ قولُ امرئ (من الطويل):

كأن الْحصى مِن خَلْفِها وأَمامِها   إِذَا نَجلَتْه رجلُها خَذْفُ أَعسرا(3)

فالشَّاهد فيه حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ اكتفاء بالمعطوفِ عليهِ، والتقدير: إذا نجلتْه رجلُها ويدها، ومن الآياتِ القرآنيةِ التي ذكرتْ على هـذه المـسألةِ قولُـه تعالى: "وجعلَ لكم سرابيلَ تقيكم الحر" (النحل:81)، أي: تقيكم الحر والبرد، وقولُـه تعالى: "وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل" (الشعراء:22)، أي: عبـدت بني إسرائيلَ ولم تعبدني(4) .

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 649 ، السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 360 .

2. السبتي : البسيط في شرح جمل الزجاجي س2: 1023 .

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 743 ، ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236 ، ابن الناظم: شـرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص: 389.

4.ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 3: 236 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 191 .

7.24.5 عطفُ الأمر على النهي :

اتفق العلماء على جواز عطفِ الأمر على النهي، وعطفِ النهي على الأمر دون خلافٍ بينهم، ومن الشواهدِ التي سيقتْ على عطفِ النهي على الأمر قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

وقُوفاً بِها صحبِي علَي مطِيهم يقُولُون لا تَهلِك أَسى وتَجمل(1)

فالشاهد في هذا البيتِ جواز عطفِ النهي على الأمر ففي قولِهِ: (لا تَهلِك أَسى وتَجمل) عطف الشاعر النهي على الأمر.

8.24.5 عطفُ الخبر على الإنشاءِ :

اختلافَ العلماء والنحاةُ في جوازِ عطفِ الخبر على الإنشاءِ، فأجازه الصفار تلميذُ ابن عصفورٍ وجماعةٌ آخرون مستدلين(2) بقولِهِ تعالى: "وبشر الذين ءامنوا " (البقرة:25)، وقولِهِ تعالى: "وبشر المؤمنين" (يونس:87)، واحتجوا كذلك من الشعر بقول امرئ القيس (من الطويل):

وإن شِفَائِي عبرةٌ مهراقَةٌ وهلْ عِنْد رسمٍ دارسٍ مِن معول(3)

فاحتجوا بهذا البيتِ على جوازِ عطفِ الإنشاءِ على الخبر، فقولُه: (وهلْ عِنْد رسمٍ دارسٍ...) جملةٌ إنشائيةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريةِ (وإن شِفَائِي عبرةٌ...).

أما البيانيون وابن عصفورٍ وابن مالكٍ وابن هشامٍ فقد منعوا عطفَ الخبر على الإنشاءِ، فأما قولُ امرئ القيسِ فلا شاهد فيه عندهم على عطفِ الخبر على الإنشاءِ ؛ لأن هل هنا نافيةٌ، فهي جملةٌ خبريةٌ عطفتْ على جملةٍ خبريةٍ، وأما الآيتان الكريمتان ففعل الأمر فيهما معطوفٌ على (قُلْ) المقدرةِ، أو على فعل أمرٍ محذوفٍ (4).

1.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 172 ، ينظر عجزه: أبو حيان: البحر المحيط 4: 251 .

2.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555 ، الأشموني: شرح الأشموني 2: 407 .

3.ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 209 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555 ، السيوطي: همع الهوامع 4: 393 .

4.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 555-557 ، السيوطي: همع الهوامع 5: 273 .

9.24.5 الحملُ على الموضعِ أو على اللفظِ:

يجوز الحملُ على الموضعِ أو على اللفظِ في نحو قولنا: ما زيد بجبانٍ ولا بخيل، فيجوز في (بخيل) الخفض والنصب والرفع ؛ فأما الخفض فعطفاً على لفظِ (بخيلٍ)، وأما النصب فعطفاً على موضعِ (بخيل) بحيثُ تكون (ما) هنا حجازيةً عاملةً، وأما الرفع فعطفاً على موضعِ (بخيل) بحيثُ تكون (ما) تميميةً غير عاملةٍ .

ومن الشواهدِ التي يجوز فيها الحملُ على الموضعِ أو اللفظِ قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

لَعمرك ما قَلْبي إلى أَهلِهِ بِحر   ولا مقْصِرٍ يوماً فَيأْتِيني بِقَر (1)

فيجوز في قولِهِ: (ولا مقْصِرٍ) الأوجه الثلاثُ: الخفض حملاً على لفظِ (بِحر)، والنصب حملاً على موضع (بحر) وما حجازيةٌ، والرفع حملاً على موضعِ (بِحر) وما تميميةٌ .

10.24.5 مجيء واو العطفِ زائدةً :

ذهب الكوفيون ولا سيما الكسائي والفراء إلى أن (الواو) العاطفةَ يجوز أن تقع زائدةً، وإليهِ ذهب أبو الحسن الأخفشُ والمبرد وأبو القاسمِ بن برهانٍ من البصريين.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز(2).

ومن الشواهدِ التي احتج بها الكوفيون لإثبات مذهبِهم قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

فَلَما أَجزنَا ساحةَ الْحي وانْتَحى   بِنَا بطْن خَبتٍ ذِي قِفَافٍ عقَنْقَلِ(3)

1.البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 172 .

2.ينظر: النحاس: إعراب القرآن 3: 80 ، الأنباري: الإنصاف 1: 408 .

3.ينظر: الفراهيدي: الجمل في النحو ص: 288 ، ديوان امرئ القيس1: 208 ، النحاس: إعراب القرآن 3: 80 ، البغدادي: خزانة الأدب 11: 43 ، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص:253 .

فذهب جمهور الكوفيين إلى أن (الواو) زائدةٌ في قولِهِ: (وانْتَحى)، والمعنى عندهم: انتحى بدون واوٍ ؛ فالواو هنا أُدخِلَتْ حشواً وإقحاماً ؛ لأن (انْتَحى) جواب (لّما)، ومن الآياتِ التي استدلوا بها على زيادةِ الواوِ قولُه تعالى: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها" (الزمر:71)، فالواو زائدةٌ ؛ لأن (فُتحتْ أبوابها) جواب لـ (إذا) فالواو مقحمةٌ بين إذا وجوابِها كما في قول امرئ القيسِ السابقِ .

أما جمهور البصريين فمنعوا زيادةَ الواوِ ؛ لأن حرفَ العطفِ وضع لمعنى فلا يجوز أن يقع زائداً. فقالوا: إن (الواو) في بيتِ امرئ القيسِ (واو) العطفِ، وخبر (لّما) محذوفٌ، والتقدير: فلّما أجزنا وانتحى بنا بطن خبتٍ أَمِنا ونعمنا أو نلتُ مأمولي، فـ(الواو) ههنا عاطفةٌ لا زائدةٌ (1).

ويذهب بعض النحويين على حد قول أبي إسحاقَ الزجاجِ في ما كان من هذا النوعِ مذهباً يخالفون فيه الكوفيين والبصريين، فيرون أن التقدير في الآيةِ: حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحتْ أبوابها، وكذلك بيتُ امرئ القيسِ، التقدير فيه: فلما أجزنا ساحةَ الحي أجزناها وانتحى، فجواب (لّما) في نظرهِم محذوفٌ، والواو (واو) الحال، وفي الكلامِ (قد) المضمرةُ ؛ لتقرب الماضي من الحال، فالمعنى على حد قولِهم: جاؤوها وقد فتحتْ أبوابها، وأجزناها وقد انتحى(2) .

ويرى فريقٌ رابع أن (الواو) باقيةٌ على أصلِها فلا زيادةَ فيه ولا نقص, وإنما جواب (لّما) في البيتِ بعده وهو:

هصرتُ بِفُودِي رأْسِها فَتَمايلَتْ عليّ هضِيم الْكَشْحِ ريا الْمخَلْخَل (3)

فجواب (لّما): (هصرتُ)، والواو أصليةٌ وهي (واو) العطفِ.

1.ينظر: البطليوسي: الإقتضاب ص: 271-218 ، الأنباري: الإنصاف 1: 408-409 ، أبو حيان: البحر المحيط 5: 287-288 ، البغدادي: خزانة الأدب 11 : 43-44 .

2.ينظر: البطليوسي: الإقتضاب ص: 271-219 ، الأنباري: الإنصاف 1: 408-410 ، البغدادي: خزانة الأدب 11 : 43-46.

3.ينظر: ديوان امرئ القيس 1: 212 ، البطليوسي: الاقتضاب ص: 219 .

ومحصلةُ الخلافِ السابق أربعةُ آراءٍ، فجمهور الكوفيين يرون أن (الواو) زائدةٌ ومقحمةٌ قبل جوابِ (لما)، وجمهور البصريين يرون أن (الواو) أصليةٌ عاطفةٌ وجواب (لما) محذوفٌ، وعلى الرأي الثالثِ (الواو) واو الحال وجواب (لما) محذوفٌ، وعلى الرأي الأخيرِ وهو أرجحها على الإطلاق فالواو واو العطفِ وجواب (لما) (هصرت) في البيتِ بعده .

ومن الشواهدِ التي ذكرها جمهور الكوفيين أيضاً على زيادةِ (الواو) قولُ امرئ القيسِ (من المتقاربِ) :

أَحارِ بن عمروٍ كأني خَمِر ويعدو على المرءِ ما يأْتَمِر (1)

حيثُ ذكر بعض الكوفيين أن (الواو) زائدةٌ في قولِهِ: (ويعدو)، وذهب غيرهم إلى أنها واو الاستئنافِ، وذهب قوم آخرون إلى أنها تصلح أن تكون للتعليل، أي: أنها على معنى لامِ التعليل فيكون التقدير: يا حارثُ كأني خامرني داء لأجل عدوان الائتمار بأمرٍ ليس برشدٍ (2) .

وبناء على ما سبقَ فقد اختلفَ النحاةُ حولَ وقوع (واو العطفِ زائدةً، فجمهور الكوفيين أقروا بهذا، واستدلوا على صدق رأيهم بالسماع والقياس، وأثبتوا ذلك بالحججِ القويةِ، أما جمهور البصريين فقد منعوا زيادةَ (واو العطفِ ؛ مثبتين ذلك بالأدلةِ الصحيحةِ سواء أكانت من السماعِ أم القياسِ أم الاجتهادِ الذي يقوم على التأويل والتقديرِ النحوي الصحيح، وعليه فأرى أن لا مجالَ لتفضيل أحدِ الرأيين على الآخرِ ؛ فكلاهما بني على قواعد صلبةٍ من السماعِ والقياسِ والاجتهادِ ؛ فكلاهما وارد .

---

1. ديوان امرئ القيس 2: 747 .
2. العيني : المقاصد النحوية 1: 61 .

25.5 البدلُ :

هو اسم تابع مقصود بالحكمِ يتبع اسماً سابقاً له ـ المبدلَ منْه ـ في الإعرابِ وهو على نيةِ إعادةِ العامل نحو: عمر بن الخطابِ الفاروقُ أعدلُ هذه الأمةِ، ويقـع البدلُ في أربعةِ أضربٍ وهي:

1. البدلُ المطابقُ . 2. بدلُ بعضٍ من كل .

3. بدلُ الاشتمال . 4. البدلُ المباين(1).

ومن الشواهدِ التي ذكرها السمين الحلبي على بدل الاشتمال ؛ وهو بدلُ الشيءِ مما يشتملُ عليهِ، بحيثُ يكون جزءاً معنوياً لا حقيقياً من المبدل منْه، ولا بـد مـن وجودِ ضميرٍ رابطٍ يربطُ بين البدل والمبدل منْه، قولُ امرئ القيسِ (من الطويل):

أَمِن ذِكْرِ لَيلى أن نَأَتْكَ تَنُوص فَتَقْصـر عنْهـا خَطْـوةً وتَبوص (2)

فالشاهد فيه كما يرى السمين الحلبي أن قولَه: (أن نَأَتْكَ) في موضـع خفـضٍ على أن المصدر المنسبك بدلُ اشتمال من (أَمِن ذكْرِ)(3) .

وقد أثبتَ جماعةٌ من النحاةِ نوعاً خامساً من البدل وأطلقوا عليه (بدلَ الكل من البعضِ) وهو عكس بدل بعضٍ من كل، فذكروا على هذا النوعِ عِدةَ شواهد، ومـن الشواهدِ التي ذكرتْ لامرئ القيسِ قولُه (من الطويل):

كأني غَداةَ الْبين يوم تَحملُوا لَدى سمراتِ الْحي نَاقِفُ حنْظَل (4)

حيثُ ذكر العيني أن الاحتجاج بهذا البيتِ في قولِهِ: (يوم تَحملُوا)، حيثُ استدل بعض النحاةِ بِهِ شاهداً ودليلاً على بدل الكل من البعضِ، فقولُه (يوم تَحملُوا) بدلٌ من قولِهِ (غَداةَ الْبين) بدلُ كل من بعضٍ(5) .

1.ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 226-228 ، الراجحي: التطبيق النحـوي ص: 390-391.

2.الحلبي : الدر المصون 1: 236.

3.المصدر نفسه 1: 236 / 511.

4.ينظر: الحلبي: الدر المصون 1: 66 ، العيني: المقاصد النحوية 3: 212 ، الأشموني: شرح الأشموني 3: 5 .

5.العيني : المقاصد النحوية 3: 213 .

أما الجمهور فقد نفوا هذا النوع، وخرجوا قولَ امرئ القيس على غير ما سبقَ، فذكر الحضرمي أنه لا يجوز أن يكون (يوم) بدلاً من (غَداةً) لأنه أعم منْه، فلك أن تبدله من (غَداة) على أن تقدر أن الغداةَ واقعةٌ على اليومِ كلهِ ؛ لأن بعض اليومِ يوم، أو على أن تقدر أن اليوم واقع على مقدار الغداةِ فقطْ، أو أن تقدر أن البدلَ محذوفٌ وقام المضافُ إليهِ مقامه والتقدير: غداةَ البين غداةَ تحملوا، فكل هذا جائز(1).

وبناء على ما سبق فأرى أن الرأي الأولَ أولى بالترجيح ؛ لأنه لا يقوم على التأويل والتقدير فـ(يوم تَحملُوا) بدلٌ من قولِهِ (غَداةَ الْبين) بدلُ كل من بعضٍ، بل يقوم على الأخذِ بالظاهر، وإتباع الظاهر كما أسلفنا أولى من التأويل والتقدير، ولكن مع ذلك يبقى كلا الرأيين وارداً .

26.5 الممنوع من الصرفِ :

هو الاسم المعرب الذي لا ينون، ويجر بالفتحةِ بدلاً من الكسرةِ، ويقسم الممنوع من الصرفِ إلى قسمين:

القسم الأولُ: ما يمنع من الصرفِ لعلتين.

القسم الثاني: ما يمنع من الصرفِ لعلةٍ واحدةٍ(2).

وما يعنينا في هذا المبحثِ أسماء القبائل والأحياءِ من مثل: معد، وقريشَ، وثقيفَ، ويهود، ومجوس، وآدم وغيرها، ففي هذا النوعِ مذهبان:

المذهب الأولُ: اعتبارها أسماء للقبائل فتمنع حينئذٍ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ .

المذهب الثاني: اعتبارها أسماء للحي فتكون عندئذٍ مصروفةً للتذكير .

ومن الأسماءِ التي استعملت اسماً للقبيلةِ "يهود ومجوس وآدم" (3)، ومن

1.ينظر: السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي س1: 393 ، الحضرمي: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية"ديوان امرؤ القيس" ص: 31 ، الحلبي: الدر المصون 1: 66 .

2.ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 4: 107-109 ، مغالسة: النحو الشافي ص: 517 .

3.ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي2: 235 ،مغالسة: النحو الشافي ص: 517-518 .

الشواهدِ على مجيءِ (مجوس) اسماً للقبيلةِ قولُ امرئ القيسِ (من الوافر):

أحارِ أُريك برقاً هب وهناً كنَارِ مجوس تَستَعِرُ اِستِعارا (1)

فالشاهد هنا ترك صرفِ (مجوس) ؛ لأنه قَصد بها القبيلةَ.

وقد يصرفُ جميع ما سبق إذا قُصِد بِهِ الحي، ومن الشواهدِ على الصرفِ قولُ امرئ القيسِ (من الكامل) :

ولَقَد بعثْتُ الْعنْس ثُم زجرتُها وهناً وقُلْتُ علَيكِ خَير معد (2)

فالشاهد هنا صرفُ (معد) ؛ لأنه جعلَه اسماً للحي .

1.26.5 صرفُ الممنوع من الصرفِ :

يصرفُ الممنوع من الصرفِ في ثلاثِ حالاتٍ:

1.التعريفِ . 2. الإضافةِ . 3.الضرورةِ .

ومن الشواهدِ على صرفِ الممنوعِ من الصرفِ ضرورةً قولُ امرئ القيس (من الطويل):

ويوم دخَلْتُ الْخِدر خِدر عنَيزةٍ فَقَالَتْ لَك الْويلاتُ إِنك مرجِلي(3)

فالشاهد هنا صرفُ (عنَيزةٍ) ضرورةً مع أن (عنيزةَ) غير مصروفةٍ للعلميةِ والتأنيثِ، والتنوين هنا تنوين الضرورةِ.

وقولُه أيضاً (من الطويل):

تَبصر خَلِيلي هلْ تَرى مِن ظَعائِنٍ سوالِك نَقْباً بين حزمي شَعبعبِ(4)

الشاهد فيه صرفُ (ظَعائِنٍ) وهو غير مصروفٍ ؛ لأنه على صيغةِ منتهى الجموعِ، ولكن صرفه للضرورةِ الشعريةِ .

1.ينظر: سيبويه: الكتاب 3: 254 ، الفارسي: التكملة ص: 361 ، الشنتمري: تحصيل عين الذهب ص: 459 .

2.ينظر: ديوان امرئ القيس 2: 663 ، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص: 459 ولكن ذكر بدل "العنس" "العيس" .

3.ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 396 ، البغدادي: خزانة الأدب 1: 449 .

4.ينظر: العيني: المقاصد النحوية 3: 334 ، الأشموني: شرح الأشموني 3: 173 .

27.5 الجملُ التي لا محل لها من الإعرابِ :

وهي الجملُ التي لا يمكن أن تؤولُ بمفردٍ فلا يكون لها محل مـن الإعـرابِ وتشملُ الأنواع التاليةَ :

1.الجملةَ الابتدائيةَ.	2.الجملةَ الاستئنافيةَ.
3.الجملةَ التفسيريةَ أو التعليليةَ.	4.الجملةَ المعترضةَ.
5.جملةَ جوابِ القسمِ.	6.جملةَ جوابِ الشرطِ غيرِ الجازمِ.
7.جملةَ الصلةِ .	8.الجملةَ التابعةَ لجملةٍ لا محل لها من الإعرابِ.

وما يعنينا هنا الجملةُ المعترضةُ، وهي الجملةُ التـي تعتـرض بـين شـيئين متلازمين، كأن تقع بين المبتدأِ والخبر، أو بين الفعل ومرفوعِـهِ، أو بـين الفعـل ومنصوبِهِ، أو بين الصفةِ والموصوفِ .

ومن الشواهدِ التي ذكرها ابن جني والثعالبي على الجملةِ المعترضةِ بين الفعل والفاعل قولُ امرئ القيس (من الطويل):

أَلا هلْ أَتَاها والْحوادِثُ جمةٌ　　　بِأَن امرأَ الْقَيسِ بن تَملِك بيقَرا (1)

فالشاهد فيه وقوع الجملةِ (والْحوادِثُ جمةٌ) معترضةً بين الفعل (أَتَاها) والفاعل المصدر المؤول (بِأَن امرأَ الْقَيسِ...) .

---

1. ينظر: ابن جني: الخصائص 1: 335 ، الثعالبي: فقه اللغة ص: 476 ، القيـسي: إيـضاح شواهد الإيضاح 1: 279 .

الخاتمةُ :

استنبطَ العلماء والنحاةُ قواعدهم وأحكامهم التي تضبطُ اللغةَ العربيةَ وتحفظُهـا من اللحن والخطأِ معتمدين على استقراءِ ثلاثةِ مصادر فحسب، وهي:

1. كلام اللهِ - عز وجل - . 2. حديثُ الرسول - صلى اللهُ عليه وسلم- .

3. كلام العربِ ولا سيما الشعر .

ولقد كان لكلامِ العربِ – ولا سيما الشعر الذي يقع في عـصرِ الاحتجـاجِ – النصيب الأكبر في بناءِ قواعدِ اللغةِ وأحكامِها المنضبطةِ ؛ لأن الشعر يعكس بيـان اللغةِ العربية وفصاحتَها وبلاغتَها .

لذا آثرتُ في هذه الدراسةِ أن أتناولَ أبياتَ الشواهدِ النحويةِ التـي اسـتقرأَها النحاةُ والعلماء من شعر امرئ القيسِ أحدِ فحول شعراءِ العربِ في الجاهليةِ .

وإن هذهِ الشواهد النحويةَ الفصيحةَ التي استقرأَها النحاةُ من شعر امرئ القيسِ سواء بالسماعِ أم الروايةِ تعد مثالاً مشرقاً على نقاءِ اللغةِ، وجودةِ التركيبِ، وجمـال الصياغةِ، وعفويةِ الأداءِ اللغوي الفصيح، ولا شك أيضا أن هذهِ الشواهد تعد أصـلاً متداولاً في الدرسِ النحوي واللغوي عند العلماءِ والنحاةِ دون أدنى شك في قيمةِ هذه النصوصِ الشعريةِ الجاهليةِ، فصاحةً، وبلاغةً، وتركيباً، وأسلوباً نقيـاً يخلـو مـن شوائبِ اللحن والانحرافِ اللغوي .

ولقد كان للشواهدِ النحويةِ من شعرِ امرئ القيسِ دور واضح في بناءِ وتأصيل كثيرٍ من الأبوابِ والمسائل النحويةِ، فقد بنى النحاةُ عليها كثيراً من الأحكامِ والقواعدِ التي تضبطُ اللغةَ، وقاسوا عليها ما اختلفوا في حكمِهِ، واجتهدوا في تخريجِ وتأويـل كثيرٍ منها، فكانت هذه الشواهد حقلاً خصباً أثرى الدرس النحوي واللغوي بكثيرٍ من المسائل والقضايا .

وقد أفضتْ هذهِ الدراسةُ إلى عِدةِ نتائج وجاءتْ أيضاً لِتأكد نتائج أُخَر، من أهمها ما يلي :

أولاً: تدور الشواهد النحويةُ من شعر امرئ القيسِ في الدرسِ النحوي كثيراً في مظان الكتبِ والمصنفاتِ الأولى للنحوِ العربي منذُ كتابِ سيبويهِ كتابِ العربيةِ الأول

في النحوِ واللغةِ والصرفِ، ولا توسم هذهِ الشواهد إلا بالصحةِ والقبـول وفـصيح الكلامِ ؛ لموافقتِها مقاييس اللغةِ وقواعدها .

ثانياً: تعدد الرواياتِ لا يسقطُ الاحتجاج والاستشهاد بالبيتِ ؛ لأن تعدد الروايةِ أمر طبيعي، فكثير من الأبياتِ والشواهدِ تعددتْ روايتُـه، ولا عيب في ذلك ؛ لأن العلماء والنحاةَ اعتمدوا على الروايةِ والسماعِ، فكل يـروي أو ينـشد علـى لغتِـهِ وسليقتِهِ .

ثالثاً: جميع الشواهدِ النحويةِ في هذه الدراسةِ لامرئ القيسِ ومثبتةٌ في ديوانِـهِ بشرحِ أبي سعيدٍ السكري، ولكنني في الغالبِ لم أحتكم إلى روايـةِ الـديوان ؛ لأن كثيراً من الرواياتِ تختلفُ عما هو في الديوان، فإذا حكمتُ روايةَ الديوان لم يعد في البيتِ شاهد على المسألةِ النحويةِ التي احتج النحاةُ عليها بِهِ .

رابعاً: لم يقع خلافٌ بين العلماءِ والنحاةِ فـي الأبـوابِ والمـسائل النحويـةِ الأصول، وإنما كان الخلافُ في الجزئياتِ لا الكلياتِ .

خامساً: بعض المسائل الجزئيةِ التي وقع فيها الخلافُ كما في مسألةِ (إضمار "أن" و مجيءِ واوِ العطفِ زائدةً وغيرها) فإننا لا نستطيع ترجيح رأي على آخر ؛ لأن كلا الرأيين قد بني على أدلةٍ وبراهين قاطعةٍ سواء من الـسماعِ أم القيـاسِ أم الاجتهادِ، وأرى أن هذا النوع من الخلافِ فيه توسعةٌ وتيسير على طلابِ العلم، وفيه أيضاً فتح لبابِ الاجتهادِ وإبداءِ الرأي .

سادسـاً: يعود الخطأُ الذي قد يقع فيه بعض النحاةِ في غالـبِ الأحيـان إلـى التصحيفِ والتحريفِ الذي قد يقع في روايةِ الشاهدِ، كما أوضحتُ ذلك في مـسألةِ (ترخيم ما ليس بمنادى) .

سابعاً: تعدد الآراءِ والتخريجاتِ في الشاهدِ النحوي الواحدِ يدل علـى عمـق المنهج النحوي الذي اتبعه نحاتُنا الأوائلُ، فهذا المنهج الدقيقُ في الدرسِ النحوي يقوم على سبرِ جزئيات الشاهدِ، فلا يغادر صـغيرةً ولا كبيـرةً إلا أوسـعها تخريجـاً وتوجيهاً .

ثامناً: إتباع الظاهر في كثيرٍ من الشواهدِ أولى من التأويل والتقدير مع صحتِهِ كما ورد ذلك في بابٍ (الحمل على الجوار) .

ثبتُ المصادر والمراجع :

أ. المصادر :

الأبذي ، (شهاب الدين) والفاكهي: جمال الـدين ، (د . ت) ، **كتابان فـي حدود النحو** ، ت: علي توفيق الحمد.

الأخفش ، (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) ، (ت:215هـ) ،1990م ، **معانـي القرآن** ، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1 .

الأزهري ، (أبو منصور) ،(ت:370هـ) ،(د . ت) ، **تهـذيب اللـغة** ، ت: عبدالله دروش ومحمد علي النجار، الدار المصرية.

الأستراباذي ، (رضي الـدين محمد بن الحـسن) ، (ت:686هـ) ، 1982م **شرح شافية ابـن الحاجب** ، ت: محمد نـور الحسـن ومحمد الزفـراف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

الأشموني ، (أبو الحسن نـور الدين علي) ، (ت:900هـ) ، (د . ت) ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تقديم: حسن حمد، إشراف: إمـيل بـديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الأصفهاني (أبو الفرج) ، (ت:356هـ) ، (د . ت) ، **الأغاني**، دار الثقافة ، بيروت.

الألباني ، (محمد ناصر الدين) ، (ت:676هـ) ، 1988م ، **صـحيح الجامع الصغير وزيادته** ، أشرف على طبعه: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي بيروت / دمشق ، ط 3.

الأنباري ، (أبو البركات كمال الدين) ،(ت:577هـ) ، 1998م ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تقديم: حـسن حمد ، إشراف: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1.

الأنباري ، (أبو البركات كمال الدين) ،(ت:577هـ) ، 1985م ، **نزهة الألباء في طبقـات الأدبـاء** ، ت: إبـراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن ، ط3.

الأندلسي ، (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) ، (ت:581هـ) ، 1970م ، **أمالي السهيلي** ، ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ، ط1 .

الأيوبي ، (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الأفضل"صاحب حماة") ، (ت:732هـ) ، 2000م **الكناش في فني النحو والصرف**، ت: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.

الأهدل ، (محمد بن أحمد بن عبد الباري) ، 1990م ، **الكواكب الدرية** ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1.

البطليوسي ، (عبد الله بن السيد) ، (ت:521هـ) ، 1979م ، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي** ، ت: حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ الرياض ، ط 1 .

البطليوسي ، (عبد الله بن السيد) ، (ت:521هـ) ، 1983م ،**الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب** ، القسم الثالث ، ت: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، المكتبة العربية، القاهرة .

البطليوسي ، (عبد الله بن السيد) ، (ت:521هـ) ، 2003م ،**الحلل في شرح أبيات الجمل** ، ت: يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1.

البطليوسي ، (عبد الله بن السيد) ، (ت:521هـ) ، 2000م ، **شرح أبيات الجمل** ، ت: عبد الله الناصر ، دار علاء الدين، دمشق-سوريا ، ط1.

البطليوسي ، (عبد الله بن السيد) ، (ت:521هـ) ، (د . ت) ، **الفرق بين الحروف الخمسة** ، ت: د.علي زوين ، مطبعة العاني، بغداد .

البغدادي ، (عبد القادر بن عمر) ، (ت:1093هـ) ، 1989 م ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : عبد القادر ، ت: عبد السلام هارون ، مطبعة الخانجي، القاهرة ، ط3 .

البغدادي ، (عبد القادر بن عمر) ، (ت:1093هـ) ، 1973م ، **شرح أبيات مغني اللبيب** ، ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، مكتبة دار البيان، دمشق ، ط1.

الثعالبي ، (أبو منصور عبد الملك بن محمد) ،(ت:429هـ) ، 1998م ، **فقه اللغة وسر العربية**، ت: آملين نسيب، دار الجيل، بيروت، ط1.

الجرجاني ، (عبد القاهر) ، (ت:471هـ) ، 1982م ، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** ، ت:كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية .

الجمحي ، (محمد بن سلام) ، (ت:232هـ) ، 1988م ، **طبقات فحول الشعراء** ، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني، القاهرة .

ابن جني ، (أبو الفتح عثمان) ، (ت:392هـ) ، (د . ت) ، **الخاطريات** ، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1.

ابن جني ، (أبو الفتح عثمان) ، (ت:392هـ) ، (د . ت) ، **الخصائص** ، ت: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية.

ابن جني ، (أبو الفتح عثمان) ، (ت:392هـ) ، 1985م ، **سر صناعة الإعراب** ، ت: حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، ط1.

ابن جني ، (أبو الفتح عثمان) ، (ت:392هـ) ، 1988م ،**اللمع في العربية** ، ت: فائز فارس ، دار الأمل ، إربد- الأردن ، ط1 .

الجوهري ، (إسماعيل) ، (ت:393هـ) ، 1984م ، **الصحاح** , ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت ، ط3 .

ابن الحاجب ، (أبو عمرو عثمان) ، (ت:646هـ) ، 1989م ، **أمالي ابن الحاجب** ، ت: فخر صالح سليمان قداره ، دار عمار، عمان-الأردن ، دار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط1 .

الحريري ، (أبو محمد القاسم بن علي) ، (ت: 516هـ) ، 1991م ، **شرح ملحة الإعراب** ، ت: فائز فارس، دار الأمل ، ط1 .

الحضرمي ، (محمد بن إبراهيم) ، (ت:540هـ) ، 1991م ، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية" ديوان امرؤ القيس"**، ت: أنور أبو سويلم وعلي الهروط ، دار عمار، عمان ، ط1.

الحلبي ، (السمين) ، (ت:756هـ) ، (د . ت) ، **الدر المصون في علم الكتاب المكنون** ، ت:أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق .

أبو حيان ، (محمد بن يوسف الأندلسي) ، (ت:745هـ) ،2001م ، **البحر المحيط** ، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط1.

أبو حيان ، (محمد بن يوسف الأندلسي) ، (ت:745هـ) ، 1986م ، **تذكرة النحاة** ، ت:عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1.

الحيدرة ، (علي بن سليمان) ، (ت:599هـ) ، 2002م ، **كشف المشكل في النحو** ، ت: هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار، عمان ، ط1 .

الخوارزمي ، (فخر الدين القاسم بن الحسين) ، (ت:617هـ) ، 1999م ، **شرح أبيات المفصل** ، ت: محمد نور رمضان ، الكلية الإسلامية ، الجماهيرية العظمى طرابلس ، ط1 .

الخوارزمي ، (فخر الدين القاسم بن الحسين) ، (ت:617هـ) ، 1990م ، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ"التخمير" ،** ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيميين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان، ط1.

ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري ت:275هـ ، 1998م ، دراسة وتحقيق: محمد الشوابكة وأنور أبو سويلم ، دار عمار عمان ، ط1.

ديوان طرفة بن العبد ، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان .

ابن رشيق ، (أبو علي الحسن القيرواني) ، (ت:463هـ) ، 1981م ، **العمدة في محاسن الشعر و آدابه ونقده** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط5 .

رضا ، (أحمد) ، 1958م ، **متن اللغة** ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.

الزبيدي ، (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني)،ت:(1205هـ) 1970م ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، ت:عبد العزيز مطر ، وزارة الإرشاد ، الكويت .

الزجاج ، (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل) ، (ت:311هـ) ، 1988م ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت ، ط1.

الزجاجي ، (أبو القاسم عبد الرحمن بـن إسحاق) ، (ت:340هـ) ، 1988م ، **الجمل في النحو**، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط4 .

الزجاجي ، (أبو القاسم عبد الرحمن بـن إسحاق) ، (ت:340هـ) ، 1984م ، **حروف المعاني** ، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1 .

الزجاجي ، (أبو القاسم عبد الرحمن بـن إسحاق) ، (ت:340هـ) ، 1992م ، **اللامات** ، ت: مازن المبارك ، دار صادر، بيروت ، ط2 .

السبتي ، (ابن أبي الربيع) ، (ت:688هـ) ، 1986م، **البسيط في شرح جمل الزجـاجي** ، ت:عياد بـن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، ط1 .

السجستاني ، (أبو حاتم) ، (ت:248هـ) ، 1991م ، **فحولة الشعراء** ، ت: محمد عبد القادر أحمد ، القاهرة .

ابن السراج ، (أبو بكر محمد بن سهل) ، (ت:316هـ) ، 1988م ، **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3.

السرمري ، (يوسف بن محمد) ، (ت:776هـ) ، 1992م ، **اللؤلؤة في علم العربية وشرحها** ، ت: أمين عبد الله سـالم ، مطبعة الأمـانية، مصـر ، ط1.

سيبويه ، (أبو بشر عمرو بـن عثمان بـن قنبر) ، (ت:180هـ) ، 2004م ، **الكتاب** ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط4.

السيرافي ، (أبو سعيد) ، (ت:368هـ) ، 1986م ، **شـرح كتاب سيبويه** ، ت: رمضان عبـد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هـاشم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

السيوطي ، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) ، (ت:911هـ) ، 1998م، **الاقتراح فـي علم أصول النحو** ، ت:محمد حسن الشـافعي، دار الكتـب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1 .

السيوطي ، (جـلال الـدين عبد الرحمن بـن أبـي بكـر) ، (ت:911هـ)، (د . ت) ، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار الحياة، بيروت .

السيوطي ، (جـلال الـدين عبـد الرحمن بـن أبـي بكر) ، (ت:911هـ)، (د . ت) ، **المزهر فـي علوم اللغة و أنواعها** ، ت: محمد أحمد جـاد المولى و آخرون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، دار الفكر.

السيوطي ، (جـلال الـدين عبـد الرحمن بـن أبـي بكر) ، (ت:911هـ)، 1977م ، **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** ، ت: نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة، بغداد .

السيوطي ،(جـلال الـدين عبـد الرحمن بـن أبـي بكر) ، (ت:911هـ) ، (د . ت) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجـوامع** ، ت: عبـد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت .

ابن الشجري ، (هبة الله بـن علي بـن محمد) ، (ت:542هـ) ، 1930م ، **أمالي ابن الشجري** ، ت: مصطفى عبد الخالق محمد ، مطبعة الأمـانة ، الفجالة ، ط1.

الشاوبين ، (أبـو علي عـمر الأزدي) ، (ت:654هـ) ، 1994م ، **شـرح المقدمة الجزولية الكبير**، ت: تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2.

الشنتريني ، (محمد بـن عبـد الملك) ، (ت:545هـ) ،1995م ، **تنبيه الألباب عـلى فضائل الإعراب** ، ت: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1 .

الشنتمري ، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم) ، (ت:476هـ)، 1992م، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، ت: زهير عبد المحسن ، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق ، ط1.

الشنتمري ، (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم) ، (ت:476هـ)، 1987م، **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، ت: زهير عبد المحسن، منشورات معـهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1.

الشنقيطي ، (أحمد بن الأمين) ، 1981م ، **الدرر اللوامع عـلى همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** ، ت: عبد العـال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت ، ط1.

الصنعاني ، (سـابق الدين محـمد بـن يـعيش) ، (ت:680هـ) ، 1991م ، **التهذيب الوسيط في النحو** ، ت: فخر صالح قـداره ، دار الجيل بيروت ، ط1.

ابن طولون ، (أبو عبد الله شمس الدين) ، (ت:953هـ) ، (د . ت) ، **شرح ابن طولون على ألفية ابن مـالك** ، ت: عبد الحميد جـاسم الفياض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

العبد ، (طرفة) **، شرح ديوان طرفة بـن العبد** ، 1994م ، قدم لـه وشرحه: سعدي الفيناوي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 .

ابن عصفور ، (علي بـن مؤمن الإشبيلي) ،(ت:669هـ) ، (د . ت) ، **شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"** ، ت: صاحب أبو جناح .

ابن عصفور ، (علي بن مؤمن الإشبيلي) ،(ت:669هـ) ، (د . ت)، **المقرب**، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد .

ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله) ، (ت:769هـ) ، 2000م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .

العكبري ، (أبـو البقـاء) ، (ت:616هـ) ، 2000م، **التبيين عـن مذاهب النحـويين البصريين والكـوفيين** ، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ط1 .

العيني ، (بـدر الدين) ، (ت:855هـ) ، 2005 م ، **المقاصد النحوية فـي شرح شواهد شروح الألفية "شرح الشواهد الكبرى"** ، ت: محمد بـاسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1 .

الفارسي ، (أبو علي الحسن بن أحمد) ، (ت:377هـ) ، 1981م ، **التكملة** ، ت: كاظم المرجان،الجمهورية العراقية .
الفارسي ، (أبو علي الحسن بن أحمد) ، (ت:377هـ) ، 1987م ، **شـرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"** ، ت: حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، دار العلوم والثقافة، بيروت ، ط1.
الفارسي ، (أبو علي الحسن بن أحمد) ، (ت:377هـ) ، 1987م ، **المسائل الحلبيات** ، ت: حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، ودار المنارة، بيروت ، ط1 .
الفارقي ، (أبو نصر الحسن بن أسد) ، (ت:487هـ) ، 1974م ،**الإفصـاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، ت: سعيد الأفغاني ، جـامعة بنغازي ، ط2.
الفاسي ، (أبو عبد الله محمد بن الطيب) ، (ت:1170هـ) ، 2000م ، **فيض الإنشراح من روض طي الاقتراح** ، ت: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحيـاء التراث ، الإمـارات العربية المتحدة ، دبي، ط1.
الفراهيدي ، (الخليل بن أحمد) ، (ت:170هـ) ، 1985م ،**الجمل في النحو**، ت:فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط1.
الفراهيدي ، (الخليل بن أحمد) ، (ت:170هـ) ، (د . ت) ، **الـعين** ، ت: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي.
الفرخان , (كمال الدين) ، 1987م ، **المستوفي في النحو** ، ت: محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية .
ابن قتيبة ، (أبو محمد عبد الله بـن مسلم) ، (ت:276هـ) ، 1963م ، **أدب الكاتب** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، مصر ، ط4.
ابن قتيبة ، (أبو محمد عبد الله بـن مسلم) ، (ت: 276هـ) 1981م **، تأويل مشكل القرآن** ، ت:السيد أحمد صقر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط3 .

ابن قتيبة ، (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ، (ت:276هـ) ، 1969م ، **الشعر والشعراء** ، دار الثقافة ، بيروت .

القُرطبي ، (أبـو عبـدالله) ، (د . ت) ، **الجـامع لأحكام القرآن** ، مؤسسه مناهل العِرفان ، بيروت ، توزيع مكتبة الغزالي ، دمشق .

القزاز ، (أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني) ، (ت:412هـ) ، 1982م، **ما يجوز للشاعر فـي الضرورة** ، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة، الكويت .

القيسي ، (أبو علي الحسن بن عبد الله) ، 1987م ، **إيضاح شواهد الإيضاح**، ت: محمد بـن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان، ط1.

الكافيجي ، (محي الدين) ، (ت:879هـ) ، 1989م ، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام** ، ت: فخر الدين قباوة ، ط1 .

الكيشي ، (شمس الدين محمد بـن أحمد بـن عبد المطلب) ، (ت:695هـ)، 1989م ، **الإرشاد إلـى عـلم الإعـراب** ، ت: عبـد الله عـلي البركاني وآخرون، جامعة أم القرى، ط1 .

اللغوي ، (أبـو الطـيب) ، (ت:351هـ) ، 1954م ، **مـراتب النحويين** ، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار النهضة،القاهرة .

المؤدب ، (القاسم بن محمد بـن سعيد) ، 1987م ، **دقـائق التصريف**، ت: أحمد نـاجي القيسي وحاتم الضامن وحسن تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

ابن مالك ، (أبو عبد الله جمـال الـدين الأندلسي) ،(ت:672هـ) ، 2001م ، **شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "،** ت: محمد عبد القـادر عطار وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1.

ابن مالك ، (أبو عبد الله جمـال الدين الأندلسي) ،(ت:672هـ) ، 2000م ، **شرح الكافية الشافية** ، ت: علي محمد وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1 .

ابن مالك ، (أبو عـبد الله جمال الـدين الأندلسي) ،(ت:672هـ) ، 2000م، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، ت: طه محسن ، الجمهورية العراقية .

المبرد ، (أبو العباس محمد بن يزيد) ، (ت:286هـ) ، 1986م ، **الكامل في اللغة والأدب** ، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط1 .

المبرد ، (أبو العباس محمد بن يزيد) ، (ت:286هـ) ،1963م ، **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت .

المرادي ، (الحسن بـن قاسم) ، (ت:749هـ) ، 1992م ،**الجنى الداني في حروف المعاني** ، ت: فخر الـدين قبـاوة ومحمد نديم فـاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1.

المرزوقي ، (أبو علي أحمد بـن محمد) ، (ت:421هـ) ، 1995م، **أمـالي المرزوقي** ، ت: يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1.

ابن منظور ، (جمال الدين) ، (ت:711هـ) ، 1990م ، **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت .

الموصلي ، (أبـو الفضل عبد العزيز بـن جمعة) ، (ت:726هـ) ،(د . ت) ، **شرح ألفية معطي** ، ت: علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي .

ابن الناظم ، (أبو عبد الله بـدر الـدين محمد) ، (ت:686هـ) ، 2000م ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، ت: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 .

النحاس ، (أبـو جعفـر) ، (ت:311هـ) ، 1988م ، **إعـراب القرآن** ، ت: زهير غازي زاهد ، علم الكتب بيروت ، ط3 .

النووي ، (أبو زكريا محي الدين) ، (ت:676هـ) ، 1999م ، **صحيح مسلم "المنهـاج"** ، رقمـه وخـرج أحـاديثـه: عرفـان حـسونة ، ت: محمد المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 .

ابن الوردي ، (أبـو حفص زيـن الـدين عمر بـن مظفر) ، (ت:749هـ) (د . ت) ، **شرح التحفة الوردية في علم العربية** ، ت: صلاح رواي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1 .

ابن هشام ، (أبو محمد عبـد الله جمـال الـدين الأنصـاري) ،(ت:761هـ)، 2001م ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت.

ابن هشام ، (أبو محمد عـبد الله جمـال الـدين الأنصـاري) ،(ت:761هـ)، 1990م ، **شذور الـذهب** ، شرح وتعليق: محمد السعدي ومحمد خفاجي ، وعبد العزيز شرف ، دار الكتاب المصري، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت.

ابن هشام ، (أبو محمد عـبد الله جمـال الـدين الأنصاري) ، (ت:761هـ) ، 1994م ، **شرح قطر الندى وبـل الصدى**، ت: محمد محي الدين عـبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط1.

ابن هشام ، (أبو محمد عبـد الله جمـال الـدين الأنصاري) ، (ت:761هـ) ، (د .ت) ، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي** ، ت: صلاح راوي ، دار مرجان للطباعة ، ط2 .

ابن هشام ، (أبو محمـد عبد الله جمـال الـدين الأنصـاري) ،(ت:761هـ)، 2003 م ، **مغني اللبيب عـن كتب الأعاريب** ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت .

ب- المراجع :

الأفغـاني ، (سعيد) ، 1987م ، **فـي أصـول النحو** ، المكتبـة الإسلامية ، بيروت .

الأفغـاني ، (سعيد) ، 1978م ، **مـن تـاريخ النحو**، دار الفكر ، ط2.

البعلي ، (محمد بـن أبـي الفـتح) ، 2002م ، **الفـاخر فـي شرح جـمل عـبد القاهر ،** ت: ممدوح محمد خسارة ، الكويت التراث العربي ، ط1.
التهانوي ، (محمد علي الفاروقي) ، 1977م ، **كشـاف اصطلاحات الفنون ،** ت: لطفي عبـد البديع، وترجمة: عبد النعيم محمد حسين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
جبل ، (محمد حسن) ، (د . ت) ، **الاحتجاج بالشعر فـي اللغة – الواقـع ودلالته-** ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
جمعة ، (خالد عبد الكريم) ، 1989م ، **شواهد الشعر فـي كتاب سيبويه ،** الدار الشرقية ، ط2 .
حسانين ، (عفاف) ، 1996م ، **فـي أدلة النحو** ، المكتبة الأكاديمية ، ط1 .
حسن ، (عباس) ، (د . ت) ، **النحو الوافي** .
حمزة ، (محمد بن محمد ديب) ، 1991م ، **حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، دار قتيبة، ط1 .
درويش ، (شوكت علي) ، 2004م **، الرخصة النحوية** ، عمان.
الدرويش ، (محي الدين) ، (د . ت) ، **إعراب القرآن الكـريم** وبيانــه ، دار اليمامة ودار ابن كثير ، دمشق – بيروت .
الدناع ، (محمد خليفة) ، 1996م ، **مسالـك النحاة فـي وجوه** الروايـات ، جامعة قاريونس بنغازي ، ط1 .
الراجحي ، (عبده) ، 1988م ، **التطبـيق النحـوي** ، دار النهضة العربية ، بيروت .
الرملي ، (أحمد بن علي) ، (د . ت) ، **شرح الأجرومية** ، ت: علي موسى الشوملي .
سلطان ، (زهير عبد المحسن) ، 1994م ، **المؤاخذات النحوية** ،جامعة قار يونس بنغازي ، ط1.

شكري ، (أحمد خـالد) ، 2006م ، **المنير فـي أحكـام التجويد** ، جـمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ، ط 9.

الشكعة ، (مصطفى) ، 1994م ، **جلال الدين السيوطي - مسيرته العلمية و مباحثه اللغوية-** ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1 .

الصغير ، (محمود أحمد) ، 2001م ، **الأدوات النـحوية في كتب التفسير** ، دار الفكر دمشق ، ط1 .

صفوت ، (أحمد زكي) ، 1963م ، **الكامـل فـي قـواعد العربية نـحوهـا وصرفها** ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ، ط4 .

الصيداوي ، (يوسف) ، 1999م ، **الكفاف** ، دار الفكر، دمشق ، ط1 .

الضبع ، (يوسف عبـد الرحمن) ، 1998م ،**ابـن هشام وأثره فـي النـحو العربي** ، دار الحديث، القاهرة ، ط1 .

عبابنة ، (جعفر نايف) ، 1984م ، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر ، عمان ، ط1.

عبد اللطيف ، (محمد حماسة) ، (د . ت) ، **الضرورة الشـعرية فـي النحو العربي** ، مكتبة دار العلوم .

أبو العدوس ، (يوسف) ، 2007م ، **مدخـل إلـى البـلاغة العـربية** ، دار المسيرة ، عمان ، ط1 .

عمر ، (أحمد مختـار) ، 1971م ، **الـبحث اللـغوي عنـد العـرب** ، دار المعارف ، مصر .

عون ، (حـسن) ، 1952م ، **اللغة والنحو** ، مطبعة رويـال ، الأسكندرية، ط1.

عيد ، (محمد) ، 1981م ،**المستوى اللغوي للفـصحى واللـهجات وللنـثر والشعر** ،عالم الكتب ، القاهرة .

الغلاييني ، (مصـطفى) ، 2005م ، **جـامع الدروس العربية** ، دار الفكر، عمان ، ط1 .

اللبدي ، (محمد سمير) ، 1985م ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، مؤسسة الرسالة بيروت ، دار الفرقان ، عمان- الأردن ، ط 1 .
المعصومي ، (أحمد) ، 1991م ، **مهذب مغني اللبيب عـن كتب الأعاريب**، مؤسسة البلاغ ، بيروت - لبنان ، ط1 .
مغالسة ، (محمود حسني) ، 2001م ، **النـحو الشـافي** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط3 .
مكرم ، (عبد العال سالم) ، 1987م ، **شـواهد سيبويه مـن المعلقات فـي ميزان النقد** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 .
الموسى ، (نهاد) ، 1980م ، **نظرية النحو العربي فـي ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، المؤسسة العربية ، ط1 .

د- الدوريات

الهروط ، (علي خلف) ، 1994م ، نظريـة الحـرف المختص فـي النحو العربي وأثرها في التقعيد ، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات** ، المجلد الـتاسع ، العدد الأول ، جامعة مؤتة ، ص:69– 84 .

هـ - الرسائل الجامعية

البديرات ، (بـاسم) ، 2004م ، **تعدد روايـة الشاهد الشعري وأثره فـي التقعيد النحوي – كتاب سيبويه أنموذجاً -** ، رسـالة جامعية غـير منشورة ، جـامعة مؤتة ، الأردن .
زياد ، (إزدهار) ، 1994 ، **أثر النظرية النحوية فـي رواية الشواهد الشعرية** ، رسالة جامعية غير منشورة ، الجامعة الأردنية، الأردن .
صالح ، (قاسم محمد) ، 1991م ، **الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبـي حيان "مسائل مـن البحر المحيط"** ، رسـالة جامعية غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن .

الطريمات ، (زينب فرحـان) ، 2005م ،**الأصـول النحوية عنـد ابـن برهان العكبري في كتابه شرح اللمع** ، رسالة جامعية غير منشورة ، جـامعة مؤتة، الأردن .

الاسم : عاطف طالب الرفوع
جامعة مؤتة
الكلية: الآداب
التخصص: ماجستير اللغة العربية
السنة : 2006م-2007م
تلفون نقال: (0777368740)